

التحقوق

فبراير (شباط) سنة ١٩٢٥

الموافق رجب سنة ١٣٤٣

فاتحة العام الجديد

لك الحمد يا من أعنتنا على قطع ما اعترضنا من العقبات ودافعنا من الصوارف والصعوبات فتغلبننا على ذلك بمعونتك حتى اجتزنا سنتنا الاولى الى السنة الثانية ونضرع اليك ان تعيننا كذلك في هذه السنة وفي كل سنة لتلوا وان تهيننا نشاطاً وجداً ودأباً فيما يرفع من شأن مجلتنا ويجعلها عظمة الجدوى عميمة المنفعة جليلة الفائدة لابناء الامة العربية الذين هم في مبتدأ سيرهم في طريق الحياة والسعادة التي يعوز السائر فيها التزود من كل فن والاستعانة بكل علم كما يعوز المسافر الزاد من الطعام والماء فهم في حاجة شديدة الى العلوم والمعارف والى المجالات التي تشمل عليها وتحتوي فتونها وانواعها .

وانما لا تزال نكرر القول بان مجلتنا سدت فراغاً كبيراً ووفت بحاجة عظيمة من حاجات الامة على اختلاف طبقاتها وتعدد مذاهبها واغراضها فقد كان ينقص بلادنا مجلة تبين لسكل ماله وما عليه وتعرف لسكل ذي عمل حدود عمله وتشرح لسكل المنهج الذي ينتهجه لتحصيل حقه او الذب عنه وتبين السبيل لاهل المعرفة بنقل مناهج كبار الحقوقيين وبارعي رجال الشرطة وتقديم لهم تجارب اولئك واختباراتهم .

ولا ريب ان علم الحقوق لامندوحة لاحد عن معرفته والوقوف منه على الواجبات والحدود سواء في ذلك الملوك والسوقة والحكام والعلماء والتجار وارباب الصناعات وغيرهم وان في اقبال الناس على مجلتنا منذ ظهرت وازدياد طلابها لا كبر برهان على شدة رغبتهم في هذا العلم والميل الى الوقوف عليه

فقد أصدرنا من العدد الاول والثاني من هذه المجلة مقداراً كبيراً من النسخ ومع ذلك فان الانهيار علينا بطلب المجلة حملنا على مضاعفة ذلك المقدار في الاعداد التالية وقد اضطررنا حضرات المشتركين الذين حدثوا بعد الثاني الى اعادة طبع ذبكم العددين الاول والثاني وانما ننتهز الفرصة للاعراب عن عظيم شكرنا وطيب ثنائنا على حضرات الافاضل الذين منحوا المجلة اقبالهم وآزروها باشتراكهم فكان ذلك من جملة البواعث على استمرارها ومضيها

أظيتها وجريها الى غايتهما ، ومهما يكن فان الطفل اذا اجتاز السنة الاولى من عمره فقد قل الخوف عليه وصار الغالب على الاعتقاد بحياته ، فاجلنا باجتماعها السنة الاولى تبشر اصدقاءها ومحبيها بالحياة والاستمرار مع الاناسق والانتظام والتقدم والازدياد في الحسن

وقد دخل اليها في هذا العام من المحسنات ما يجده القراء في هذا العدد الاول من السنة الثانية من ازدياد ملازمها من ١١ الى ١٥ ومن جودة طبعا وصفالة ورقها وجدة ثوبها وبهاء حللتها وحسن شكلها ومن تنوع موضوعاتها وغزارة مادتها وكتابة بعض كبار العلماء والحقوقيين فيها

ونعد القراء بان اعداد المجلة ستصدر عدداً عدداً شهراً شهراً مع السلامة من كثرة الخطأ ورداءة الطبع مما نعتذر عنه الى حضرات المشتركين ونعدم بالسلامة منه في سنتنا الجديدة رغما عن انها تطبع في بلد ليست فيه ادارتها ولا محررها ونعتذر الى حضرات المشتركين عن تأخر صدور هذا العدد بما ادخلناه على المجلة من المحسنات واشتغلنا بطبع العديدين الاولين من السنة الاولى ونأمل ممن لم يدفع الاشتراك عن السنة الماضية ان يبادر الى دفعه فانه لا يخفى على حضراتهم حاجة المجلات الى المال مهما كانت غنية ومهما كانت معمرة فكيف ومجلتنا في ريعان طفولتها ، على ان من تاخر عن الدفع كان قليلا والحمد لله ، هذا وانتنا ندعو حضرات ذوي العلم والفضل الى ان يرسلوا الينا بما يتجود قرائتهم في مختلف العلوم والفنون ولا سيما فنون الحقوق حتى ينتفع العموم بعلمهم وفضلهم فان العلم اذا لم ينشر كان نفعه قليلا على قدر خصوصه

ولا يفوتنا الاعلام بما كان لباب السؤال والجواب الذي فتحناه في السنة الماضية من حسن الوقع وعظيم النفع للقراء عموماً فان السؤال في الغالب انما يكون عما تلزم معرفته وتمس الحاجة الى الوثوق على جوابه وقد قالت الحكماء (السؤال نصف العلم) وقد قيل لبعض العلماء (سمعت هذا العلم) فقال : (بلسان سؤال وقلب عقول) فنحن نحث حضرات المشتركين ان يوجهوا الى مجلتنا اسئلتهم فيما يعرض لهم ويخطر في بالهم من المسائل الحقوقية على تشعب فنونها . ويكون الجواب عليها اما منا او من غيرنا ممن ينشدب نفسه الى ذلك كما جرت به عادتنا في السنة الاولى وسنعرض بعض الاسئلة المهمة قبل الاجابة عنها ليكون ذلك مدعاة للبحث والتنقيب وشجاعة القرائح والافهام . والله نسأل ان يوفقنا آخرأ كما وفقنا اولاً

تنبيه : كل من قبل العدد الاول من هذه السنة يعد مشتركاً ولا عذر له في التأخر عن دفع الاشتراك وعلى حضرات المشتركين ان يسفوننا بدفع الاشتراكات عن هذه السنة سلفاً نظراً لما ادخلناه وسندخله على المجلة من المحسنات اذ انه لا يخفى على حضراتهم مبلغ الاموال الطائلة التي تنفقها على المجلة حتى تصل اليهم

الموضوعات الختوية

اشكال الحكومات

قسم ارسطو اشكال الحكومات الى ثلاثة اقسام : الحكومة الفردية وحكومة الاعيان والخواص وحكومة العوام وهذا تقسيم وافق للواقع لان الحكومة اما ان تكون في يد انسان واحد او في يد فئة من الناس او في يد عامة الشعب . وحكومة الفرد ثلاثة انواع : مستبدة ومطلقة ودستورية . والحكومة الدستورية قيمان : مطلقة ومقيدة وهنا قسم آخر وهو الحكومة الدينية وهي تستمد سننها وقوانينها من الشرائع الالهية . وللحكومات تقسيم آخر وهو تقسيمها الى ملكية وجمهورية

هذه اشكال الحكومات ولكن هل وجد منها قسم محض لم يخالطه غيره ولم يشب بسواه ؟ ان الحكومات منذ احدثها البشر لم يوجد منها شكل محض خالص من غيره وما من حكومة قامت على شكل من الاشكال الا داخلها شكل آخر على درجات متفاوتة اذ لم يقم فرد واحد بادارة دولة ولو في بدء امرها دون ان يشترك غيره في هذه الادارة مختاراً او مضطراً كما ان حكومة الاعيان يستبعد الاستعين باناس آخرين غير الاعيان وغير نواب الشعب والاعيان ونواب الشعب لا مندوحة لهم عن ان يتخلوا للملك او لفئة عن نصيب من سلطانهم هذه حقائق ثابتة لا تدفع الا ان ذلك لا يمنع من تسمية كل شكل باسم ما يغلب فيه فمثلا الحكومة الفردية التي يخالطها مشاركة الناس للملك في ادارة الحكومه نسميها حكومة فردية لان هؤلاء المشاركين للملك انما شاركوه بالنيابة وللعونة وكذلك الامر في حكومة الاعيان او نواب الشعب فان من يشاركها من غير الاعيان والنواب انما يشاركونها بالنيابة وللعونة

الحكومة الملكية والجمهورية

ان الحكومة السياسية تعهد غالباً الى انسان بان يتحمل اعباء ما للحكومة من حقوق ووظائف ويكون لهذا الانسان وزرا، يآزره ويعاونونه في اعماله وقد تتنوع وظائف هؤلاء الوزراء ولا سيما في البلاد ذات المجالس النيابية واكثر الحكومات ملكية تنتقل بالارث من الملك

بعد موته الى وارثه واذا لم يكن انتقال الملك بالتوارث فليست الحكومة بملكية بل جمهورية
هذا هو الحد الفاصل بين الحكومة الملكية والجمهورية

الحكومات المستبدة والمطلقة والدستورية

ان انحصار الحكم في انسان ليس معناه ان هذا الانسان له ان يسخر الامة في اغراضه
يتصرف في حكمه كما يشاء بلا رقيب ولا محاسب وليس هذا معنى الحكومة المستبدة بل معنى
لك ان الملك يحكم بغير قانون سابق . اما الحكومة الدستورية فالملك فيها يحكم بقانون مقرر
سابقا فالفاصل بين الحكومة المستبدة والحكومة المطلقة هو ان الملك في الاولى يحكم بغير قانون
في الثانية يحكم بقانون كما ذكر مونتسكيو في روح القوانين وتجتمع الحكومتان في ان الملك في
كلاهما سالم من شركة المجالس النيابية وينبغي ألا يتبادر الى الاذهان ان الحكومة المستبدة لا
تتحقق الا في الملكية بل قد تكون الحكومة الجمهورية مستبدة اي لا تحكم بقانون مقرر وقد
رانا التاريخ كثيراً من هذا النوع

ولم يبق في اوروبا لهذا العهد شكل من اشكال الحكومات المستبدة او المطلقة اما في آسيا
فهي الحكومة الافغانية وحكومة الحجاز (قبل انقلابها الاخير)

وأخر الدول التي حطمت قيود الاستبداد في اوروبا روسيا والجل الاسود وتركيا اما
الحكومات الدستورية فقد اصبحت اكثر الحكومات منها وفي هذه الحكومات مجالس نيابية
منتخبة من الشعب

وهنا يخطر بالبال سؤال وهو هل يجوز للملك ان يبطل الدستور والجواب :

ان الحاكمية المالية لا تنجز ولا تقبل الانقسام ولا الترك ولا تسقط بمرور الزمان الا ان
بعض الملوك كانوا يدعون ان حقوقهم اقدم من حقوق الشعب وانهم منحوا هذا الحق من الله
تعالى وانهم اذا قيدوا انفسهم بدستور فانما يتقيدون به تفضلا وانعاما لا حقا والزاما وان لهم ان
يرجعوا عن هذا التفضل والانعام ويكسروا قيد الدستور ويلغوه كما ادعى لويس الثامن عشر
سنة ١٨١٤ . فقد قال انه منحه شعبه الدستور منحة واحسانا وكذلك قيصر روسيا فقد ذكر
في بيانه الذي نشره سنة ١٩٠٥ ان مجلس الدوما سينظم القوانين وينشرها بالاشتراك مع
المجلس الامبراطوري الا ان مجلس الدوما انكر على القيصر هذا البيان وقال في جوابه عليه :
ان هذا الحق ليس كمنحة من القيصر للشعب وان تنظيم دستور البلاد هو حق للامة وليس
لمجلس الامبراطوري مدخل في هذا التنظيم

وبناء على قول لويس الثامن عشر انه منحه الشعب الدستور كمنحة لا كحق يردده اليه استطاع

شارل العاشر سنة ١٨٣٠ ان يلغي الدستور الذي منه لويس الثامن و بظن ايضاً ان سلطان تركيا عبد الحميد اراد ابطال الدستور استناداً على هذه النظرية الحقوقية وزعماً منه ان الدستور خرج منه كرمًا وفضلاً

ولم يبق في هذا الزمان مؤلف من المؤلفين المعروفين يزعم ان الملوك هم رسل الله الى خلقه ليحكمهم و يسترقهم

وقد كان ملك المانيا السابق يرى رأي الملوك السابقين في القرون الخالية لما هو معروف عنه من افراطه في الامر والنهي ودخوله في كل شأن من شئون حكومته

والحاصل ان حكومة الشعب هي التي نالت استحسان الامم في هذه الايام واصبحت الغالبة عليها لكن مما يتبادر الى الذهن ان التوفيق بين هذه الحكومة والحكومة الملكية من المتعذر حتى ولو كان الملك فيها مقيداً بالدستور ووجه حل هذا الاشكال : ان الشعب يفوض ادارة شئونه الى ركنين وهما المجلس النيابي والملك كما صرح بذلك دستور فرنسا الصادر في سنة ١٧٩١ حيث جاء فيه ان وكلاء الامة هما مجلس القوانين والملك وقد كان الملك بمقتضى هذا التصريح ملك الفرنسيين لاملك فرنسا ولذلك دعا نفسه الملك لويس فيليب ملك الفرنسيين لما استوى على كرسي الملك سنة ١٨٣٠ والملوك الذين ملكوا في الحكومات الشعبية لم ينصبوا ملوكاً الا بعد ان تعاقدواهم ومجالس النواب التي تمثل الشعوب وكان من هؤلاء الملوك فرديناند ملك الصرب وهافون السابع البرنس الديماركي الذي نصب ملكاً على نروج

الحكومة المالية والحكومة الجمهورية

ان الحكومة المالية ليس لاحد ان يقيمها مهما كان جاهه عظيماً سوى الشعب فالشعب وحده هو الذي يقيم هذه الحكومة ويقلدها لمن شاء صراحة وهذه الحكومة تجتمع هي والحكومة الجمهورية اذ في كليهما تقليد الشعب اموره لانسان مختار الى اجل مسمى فازمة امور الامة ترجع في الحكومة المالية الى الامة من حين الى آخر كما ترجع في حكومة الجمهورية . وتناقض الحكومة المالية الحكومة المطلقة الارثية لان مصدر الحكومة المالية الشعب كما تقدم ومصدر الحكومة الارثية الملك ويمكن دفع هذا التناقض بان يقال ان الامة هي التي تترك امر حكمها ونصب ملكها الى الملك وذريته وقد جرى على هذا التأويل في الجمع بين الحكومتين مؤلفو القرنين السادس عشر والسابع عشر الذين كانوا يقولون بالحكومة المالية مع ان حكومات عصرهم كانت مطلقة وقد حملهم على هذا التأويل ضرورة الحال والزمان

حامية الامة والملكية

ان عزوجيوس في مؤلفه الحرب والصلح بين اسباباً عديدة سيفي ترك الامة حق حاكميتها للملك ومع ذلك فان المؤلف وولف يقول :

ان الامة وحدها حق تعيين هذا الترك وهل هو قابل للنسخ او غير قابل وهل هو موقت او مؤبد وهل يورث او لا يورث وهل يشمل جميع انواع الحاكمية او قاصر على قسم منها. ثم اردف ذلك بقوله وان للامة ان تترك حق حاكميتها تماماً وان هذا الحق للملك مستقلا به وحده وان تحرم نفسها منها تماماً

وقد وافقه على ذلك المؤلفان روسو وهويس وقال هويس :

ان الجمعية التي تقوم على اتفاق اعضائها يجب ان تعهد بادارتها الى واحد منها كي تدوم وتبقى

فكاهات

القاضي : (رأسه خال من الشعر) اذا صدقنا نصف اقوال اليهود فقط نقاكد بان ضميرك اسود كشعر رأسك .

المتهم (شعره اسود) ان كان الضمير يقاس بشعر الرأس فانت ليس لك ضمير بالمرة

المدعي العام (يدافع ضد متهم ضبط متلبساً بالجريمة) :

— حضرات المحلفين : اذا جاز لكم ان تعتقدوا بان هذا الشخص اغتصب باب الجنينة على سبيل المداعبة وتساق سطح المنزل لتثشق نسيم نصف الليل وانه بطريق الصدفة فقط كان يحمل ادوات الكسر والخلع لا بقصد سي . وانه لم يحمل مسدسين وخنجرأ الا بطريق العادة فلاشك انكم تبرؤونه . وكم كانت دهشته عظيمة حين وافق المحلفون على نظريته وبرأوا اللص .

المساواة امام القانون

من اخبار الجبران اتيان هورني نجل الاميرال هورني القائم باعمال رئاسة جمهورية هنغاريا بحس اربعة ايام لانه اشترك في مبارزة

حرية الاديان

ان اطلاق الحرية للانسان في اختيار دينه واطمار معتقده هما من اهم ما يتطلبه و يسعى له وقد عانى الانسان كثيراً في سبيل هذا الحق وسائر حقوقه الاخرى وسفك دماً غزيراً .

وقد كان يظن ان قدماء اليونانيين اكثر الامم القديمة تسامحاً في الاديان الا ان الابحاث التاريخية الاخيرة اثبتت خلاف ذلك وانهم لم يكن عندهم ادنى تسامح ولا اقل تساهل في الاديان . واذا رجعنا الى تاريخ اليونان لنعرف ذلك وجدنا ان اكبر الفلاسفة والحكماء كرسطو وافلاطون كان يهدد من يرتد عن دينه من اليونانيين بأشد العقاب وكان يستعبد ما يفعل بالمتردين من تعذيب وتككيل مع ان الدين اليوناني كان ديناً خرافياً سخيفاً غير معقول وقد سجن احد الفلاسفة المدعو « اناقساغروس » لانه لم يعترف بان الشمس مركب للآلهة « ابالو » وسجن الحكيم سقراط حتى مات في سجنه مسموماً لقوله بوحداية الخالق .

وذكر المؤرخ الشهير « فوستن دو كولانج في تاريخه المعروف ان الرومانيين ايضاً لم يكونوا يدعون الناس احراراً في اديانهم ومعتقداتهم فالمسيحيون الذين كانوا تحت حكم الرومان كانوا يكتسبون دينهم و يقيمونه مرأ لان الدين المسيحي لم يكن حسناً في اعين فياصرة الرومان ولا مقبولا عندهم لما ورد في الانجيل (اعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله) وكان القياصرة يتقلدون الرئاستين الدينية والدنيوية فلما لم يوافق ما ورد في الانجيل اهواء القياصرة عارب القياصرة الدين المسيحي اشد حرب

وقد جرت العادة منذ القديم ان من احدث بدعة دينية تخالف ما عليه الجمهور واظهر نخلة غير ما عليه العادة تقابل بدعته بالسخط والنفور واذا تمكن الحكام والعامه والجمهور من صاحب البدعة اذاقوه انواع العذاب .

فالرومان الذين كانوا متمكنين من المسيحيين لقاتلهم وضمفهم ما كانوا يحجمون عن تعذيبهم فقد كانوا يذبحون بعضهم ويلقون بعضهم بين انياب الدخوش الكسرة السوداء الصلبة وبعضهم كان يدهن بدهن ناري . يلقى في النار فيحترق

وما زال المسيحيون مضطهدين الى عهد قسطنطين فادخل في مذهبهم حرية دينهم وامنهم على معتقداتهم واصدر بذلك المنشور المعروف بمنشور ميلان

باباوات روما

مضى على ظهور الديانة المسيحية عشرة قرون لم يكن لبابا روميه منزلة كبيرة ولا امرة مطاعة وقد ذكر الكاثوليك ان سبب احداث كنيسة روميه ان عيسى عليه السلام قال لبطرس احد حواريه « انك حبيبي واني سأبني على هذا الحجر كنيسة » ولم يرد هذا القول في انجيل من الاناجيل الاربعة الا في انجيل متى ولا يعرف التاريخ اذهب بطرس الى رومة وبني تلك الكنيسة او لم يذهب الا ان لا يتيسر قد ذكر في تاريخه شيئاً عن ذلك

فيتبين مما تقدم ان قول عيسى عليه السلام لبطرس هو عماد بابوية رومه على انه لم يكن ببناء الكنيسة في روميه للبابوية سلطان يفوق ما لسواهم من روماء الدين المسيحي وقد قام في باديه الامر من فيكتور احد روماء كنيسة روميه وادعى ان له فضل منزلة على سائر روماء الديانة المسيحية الا ان هؤلاء قابلوا دعواه بالرد والهز وقالوا له انك لا تفضلنا بشيء وما انت الا مثلاً .

وبقي الحال على ذلك الا انه عقد اجتماع ديني لرد مذهب (آريوس) القائل بوحدانية الله وان المسيح عليه السلام ليس الا رسول فحكم هذا المجتمع بكفر (آريوس) واعترف بان لقسيس كنيسة رومية على سائر القسيسين درجة . ثم عقد اجتماع ديني آخر من احوار ايتاليا وقرر ان لقسيس روميه من الشرائع ووضع القوانين للاعمال الجسدية لتعمل بها الكنائس الكاثوليكية جميعها . وذكروا ان سبب ذلك هو قسيس العاصمة وكان لهذا القرار اثر كبير في علو منزلة قسيس روميه وزيادة نفوذ امره .

ولا يخفى ايضاً ان الذي يخالط كبار الناس ويعاشر عظماءهم يزداد جاهه وتسمو مرتبته فقسيس رومية بمخالطته للأسرة الامبراطورية وسنه قوانين الزواج والمعمودية ازداد جاهه ايضاً واتسع نفوذه وسمت رتبته الا ان الباباوات مع ما بذلوه من الجهد لم يستطيعوا ان يدخلوا الكنيسة الشرقية في حوزة سلطانهم وقد ترددت الرسل بين الكنيستين وجرت المفاوضات مراراً عديدة لهذا الغرض فلم يحل البابا بطائل وانتهى الامر باعتراف بطاركة الاسكندرية وانطاكية والقدس برئاسة بطريرك القسطنطينية على الكنيسة الشرقية وقد قطعت العلاقات بين الكنيستين في زمن سهرى لاريموس بطريرك القسطنطينية والبابا

وبلغت الحال بينهما ان كفرت كنيسة الارثوذكس كنيسة الكاثوليك ولم تقر بعضهم البابا من الخطأ . الا ان هذا لم يحل دون اتساع نفوذ البابا وبسطة جاهه . ولم يفتر الباباوات عن العمل لنشر نفوذهم في جميع العالم المسيحي ليجعلوه متقاداً لهم وكان الباباوات يملكون

الاراضي الفسيحة والضيقات الكبيرة وقد كانت مملكة سبجية تابعة للبابوات وملكا لهم وصار البابا الحاكم المطلق في السياسة والدين على ممالك اروبا جميعها وبلغ تسلطهم الى حيث كان احدهم يولي الملك ويخلعه .

وفي عهد البابا هيلده بران الذي كان ذا عزم وحزم ازداد بحزمه وعزمه نفوذ البابوية حتى ان هذا البابا حرم هنري الرابع ملك المانيا فقابلته هذا باعلان عزله من البابوية لكن الشعب الذي كان عظيم الخضوع لمقام البابوية لم يذعن لامر هنري الملك حتى ان اشد اصدقائه صداقة تخلوا عنه وانقضوا من حوله امتثالا لامر البابا واحتراما لحرمه فحمله هذا على قصده البابا هو وزوجه لطلب صفحه ونيل مغفرته وكان ذلك في فصل الشتاء فاقيا في سفرهما هذا نصبا وقاسيا من شدة البرد الماء وتعبا . وقد مرا في طريقهما بجبال الالب فلما اتيا روميه وعلما ان البابا يسكن قصر الكونتس متيلدا في فانوسا لبس الملك ملابس يضاء وهي شعار المذنبين واقام بباب قصر البابا ثلاثة ايام بلياليها ثم اذن البابا له بالدخول بشفاعاة الكونتس متيلدا وصفح عنه وتضمنه بعفوه

ومن القواعد المطردة في العالم ان الانسان اذا بلغ حدا لا يسأل عما يفعل ولا يحاسب على ما يقول ويعمل جمعت به نفسه وغلبه هواه وتملكته شهوته فاخلت اعماله وساءت احواله وحاد عن جادة الصواب وتنكب سبيل الهوى والحكمة وكان ذلك مصير البابوات وعاقبة امرهم فانهم رأوا انفسهم يقبضون على ازمة الامور وفي ايديهم الحل والعقد والامر والنهي بلا رقيب ولا محاسب افراطوا في الاتفاق وبذل الاموال العظيمة في تشييد الكنائس وبناء دور الكتب العمومية واعطيات الجنود وغير ذلك فلم تقم لتفقاتهم هذه واسرافهم وارادات الكنيسة فاصطروا الى ابتداع بيع اوراق الفقران لسد الحاجة وتلافي التقصير فادى ذلك الى تزعزع مراتب البابوية وخفض مقامها .

وفي هذه الاثناء ظهر « لوتر » مبتدع المذهب البروتستاني وكان رجلا عظيما فذهب الى روميه وفحص عن احوال الفاتيكان واختبرها ووقف عليها واطلع على خفاياها ثم عاد الى بلاده واذا في العالم ان سير البابوات غير موافقة للديانة المسيحية ثم شرع يترجم الانجيل الى اللغة الالمانية وهذه الترجمة تعد من اجل الآثار التاريخية في القرن السادس عشر

والحق يقال ان لوتر بسبب ذلك كان مبدع لغة المانيا الحديثة . ثم انتشر المذهب البرتستاني في بلاد الدانمرك وسويسرا وهولندا والمانيا الشمالية وانكثرا وانفصلت هذه الشعوب عن البابوية وخرجوا عن سلطانها وقطعوا صلاتهم بها وكان بذلك نصف العالم المسيحي قد خرج عن سلطان البابوية في بحر عشرين سنة

فدعا هذا الانقلاب البابوية الى التثبت باسترجاع عزم واسترداد دولتهم وتمكين
سلطانهم وتوسلوا الى ذلك بادخال بعض الاصلاحات وعقدوا اجتماعاً دينياً عاماً في ترانت
ووضع فيه قرارات مهمة وهذا المجتمع يعد في العالم الكاثوليكي من اهم المجتمعات واعظمها
شأناً اذ كان من نتيجته ان انتعشت البابوية واخذت تستعيد نفوذها فضلاً عن احتفاظها به
من الضياع .

وكان من نتيجة هذا الاجتماع ظهور جمعيات مسيحية لم تكن من قبل منها جمعية الفرنسيين
وجمعية اليسوعيين ومحدث هذه الجمعية رجل يسمى سانت وقد رجا البابا ان يصدق على طغمته
ودعيت الشركة اليسوعية وقد قسمت هذه الطغمة العالم ايلات وعينت في كل ايلة ولالة وقواداً
ومجالس .

وبذل اليسوعيون جهدهم في مد نفوذهم فامتد نفوذهم الى بلاط الملوك واستولوا على ادارات
المدارس ليربوا الشعوب تربية موافقة لاغراضهم
ثم تأسس مجلس لفحص الكتب واجازة ما يجوز ان يقرأه الشعب منها وهذا المجلس
ما زال باقياً الى اليوم فهو يجتمع في رأس كل سنة ويفحص الكتب التي الفت في السنة التي
قبلها فيجيز ما يجوز ويحرم ما حرم ويعلن ذلك

وبظهور المذهب البرتستنتي ظهرت الحروب المذهبية ودارت المطاحنات بين اصحاب
المذاهب وصار الكاثوليك يحجرون على غيرهم اظهار مذاهبهم واختيار نحلهم وقد كانوا ايام حكم
الرومان يتوجعون من سحرهم عليهم ذلك ويشكون منه

فلما زال عنهم حكم الرومان وصار امرهم الى انفسهم اذاق بعضهم بعضاً ما كان الرومان
يذيقونهم فلم يسمح لاحد في اوروبا ان يعتنق غير المذهب الكاثوليكي وكانت محاكم التفتيش
وطغمة اليسوعيين تزيدان في تعصب الكاثوليك حتى ادى ذلك الى وقوع حرب بين الكاثوليك
والبروتستانت وقد دامت الحروب المذهبية في المانيا ثلاثين سنة فكانت سبباً في رجوع المانيا
القهقرى عصراً كاملاً وفي تأخر صناعاتها وتجارتها وزراعتها وعلومها تأخراً عظيماً والقضاء
عليها قضاء مبرماً .

كما ان ملك اسبانيا فيليب الثاني قد اضاع مملكته العظيمة بسبب تعصبه تعصباً اعمى
للمذهب الكاثوليكي وحمايته له ودفاعه عنه . وكانت مملكة هذا الملك فسيحة الرقعة مترامية
الاطراف حتى انه كان يقال له ان الشمس لا تقرب عن مملكته وكان فاتحة اعماله الويسلة
طرد العرب من بلاده وقد كان العرب يومئذ في مملكته ينايع العلوم والحكم ومنار الفضل
والادب واصحاب الصناعات والجد فبجلاء العرب عن اسبانيا اقرت اسبانيا من الصناعة

والتجارة والعلوم والآداب وبطلت فيها المدارس وغرقت في بحر لحي من الجهل والتعسف
فالتعصب الديني كان السبب في هلاكها ودمارها وكذلك فعل التعصب الديني في المملكة
البولونية كما دمر اسبانيا

و يتبين مما سردناه من الحوادث التاريخية ان الحرية الدينية لم تدم طويلا في اوروبا .
واول من دافع عن الحرية الدينية في اوروبا (لوق) من فلاسفة الانكليزو (ولتر) من فلاسفة
الفرنساو بين واول ملك اطلق الحرية الدينية في بلاده هو فردريك الكبير

هذا شأن الحرية الدينية عند الرومان وفي اوروبا بعد ذلك الى عهد قريب من عهدنا فاما
شأنها في الاسلام وعند المسلمين فما ينبغي لاروبا ان تغبط المسلمين عليه فان من جملة قواعد
الدين الاسلامي ترك الناس واديانهم ومعتقداتهم وقد وردت هذه القاعدة في القرآن الكريم
حيث قال (لا اكراه في الدين) وسار عليها النبي (ص) في العهد الذي كتبه علي بن ابي طالب بامر
لاهل الذمة . وقد عمل بها الخلفاء الراشدون وخطبة ابي بكر الخليفة الاول على الجيش الذي توجه الى
فتح الشام اشتملت على قواعد حقوق الحرب . و بفضل هذا التسامح تمكن الجيش العربي الاسلامي
من فتح سوريا وفارس وشمال افريقيا في عصر واحد وتأسيس دولة عظيمة

وكان التسامح الذي ابداه المسلمون للامم المغلوبة من الاسباب التي ضمنت لهم النصر ،
فالعرب في الاندلس لم يتصدوا للمسلمين في معتقداتهم ومذاهبهم وقوانينهم وقضائهم وقد
استعملوا كثيرا من الاسبانيين في مناصب الدولة وكان منهم القواد في الجيش وكان من هؤلاء
القواد رجل يدعى رودريجو مبادور .

وقد اختلط الاسبان بالعرب الفاتحين واقبلوا على تعلم اللغة العربية وآدابها من انفسهم وصار
العربي في اسبانيا عنوانا للشرف ومكارم الاخلاق . ولم يمنع الاسلام مرة قسيسا من مخاضرة
احد من البابوات .

وكانت اسبانيا في حكم العرب مأوى لكثير من اليهود النازحين من اضطهاد محاسنهم
التفتيش في اوروبا وحسبنا دليلا على تسامح الاسلام ان تقارن بين دخول عمر الفاروق للقدس
ودخول الصليبيين لها بعد عدة قرون

وقد اعترف ورخو الغرب بهذه الحقيقة ودونوها في توارخهم . قال القسيس ميشون في
تاريخه المسمى (سياحة الى الشرق) « يؤمن ان نعتف بان الحرية الدينية التي هي قانون الرحمة
والانسانية قد تعلمناها من المسلمين »

وقد اقر بذلك المسيو استيلان رئيس الحقوق الاسلامية و (ددري بر) احد فلاسفة اميركا
وجوستاف لوبون وغيرهم من مشاهير الغرب .

والدول المتقدمة قد قبلت في دساتيرها التسليم بحرية الاديان وذلك لان من واجب كل انسان ان يقوم بقوانين دينية وكل واحد يقابل به حق فانه لا تجوز الاساءة الى احد بسبب نحلته ومعتقده ونيس الحكومة ان تمنع احداً من القيام بما يقضي به عليه دينه بشرط الا يكون ذلك الدين يقضي بما يحل بالآداب العمومية او يسلب الامن العام في تلك المملكة وسنأتي في مقالنا الثاني على طرق تطبيق الدول لقوانين حرية الاديان في بلادها

جواب لطيف

يروى للورد لندندري ان حذ رحاله عثر على صبي يصطاد السمك في املاكه فقال له الحارس : « يجب عليك الا تصطاد هنا فهنا تعلم ان هذا الماء هو ملك للورد لندندري فقال الصبي : « اصحیح هذا فاني لما اكن اعرفه قبلا » ثم حمل الصبي صيادته ومضى في سبيله و بعد ساعة عاد الحارس الى المكان عينه فالتقى الصبي نفسه بصطاد مرة اخرى فصاح في وجهه قائلاً : « ألم اقل لك ان هذا الماء هو للورد لندندري ؟ » .

فقال له الصبي ببساطة :

= لقد قلت لي ذلك من ساعة ولكن القدر الذي يخصه منه مر في خلال هذه الساعة حتماً .

.....

آلة في البيت تصور للصوم

من انباء باريس ان قد ظهر فيها آلة توضع في المنازل وغيرها موصولة امراسها الكهر بائية بكل غرف المكان فاذا دخل الص الى هذه الآلة صورتها تامة فضلاً عن انها تنبه بمرصة الضمان بوجود الص فيالحق على الاثر و يؤخذ رسمه ايضاً للبوليس في المدينة وبذلك لا يبقى مناص الصوم ان يهربوا من وجه العدالة مهما تمهروا في الصوموية وحذقوا في اخفاء هيئاتهم

السائح

شريعة الصينيين

مبدأ مدينة الصينيين ، كيفية تشكل الاسرة الصينية ، نظم الوراثة عندهم

التصرف في الارضين ، الحقوق العقابية

مبدأ مدينة الصين = يرجع تاريخ المدينة الصينية الى ثلاثين عصراً قبل الميلاد فقد احدث قبائل الصين منذ اكتسح الآريون ارضها واستوطنوها تنتشر في ارجاء البلاد التي دعت منذ بالمملكة الصينية مد ان ابوا في سكن البلاد الاصليين البلاء الحسن وافسوم عن آخرهم وظلت تلك القبائل عصوراً عديدة وهي عشيرة رعاة وكل قبيلة منها او عدة قبائل تنتخب رئيساً تأتمر بامره وتصدر عن رأيه وتنضوي تحت لوائه وقيمت كذلك الى اوائل العصر الثاني والعشرين حيث اخذت تتعاضى الزراعة وتعمل على تخفيف المستنقعات الواسعة والاستفادة منها بفلحها وزرعها وبدأ ينتقل منصب الرئاسة الى منصب ملك يتوارثه افراد اسرة واحدة كايماً عن كايماً وخلفاً عن سلف .

كيفية تشكل الاسرة = كان الصينيون كغيرهم من الامم القديمة يعبدون الآباء وعلى هذا الاساس نشأ في الاسرة الصينية تحت رعاية الاب كلفة متراصة الاجزاء مشتركة في المنافع والمضار يشد بعضها ازر بعض . وقد كان لكل رجل صهيح الجسم سبعة من العاهات من افراد الاسرة منذ بلوغه العشرين الى ان يوفى على الثلاثين حصة مسئول عن احياء عمرها واستنتاج عمرها في الاراضي الزراعية التي لتلك العائلة وتتألف من تلك الاسر العشائر ولكل عشيرة اسم خاص تشترك فيه جميع الاسر المنتمية اليها

قانون الوراثة عند الصينيين = ان قانون الوراثة عند الصينيين كقانون الوراثة عند الامم الآرية لا اول عهداً لها فكانت البنات عندهم لا تراث وانما تنتقل الارضون عن الرجل لا اولاده المذكور من بعده وتقوض لأكبر الاولاد صفته رئيس العائلة عدائيه على ان لكل فرد من افراد الاسرة الآخرين حق الانتفاع بتلك الارضين والبقاء فيها . وللمرجل الذي ليس له ولد ذكر ان يتبنى من شاء سواء كان من عشيرته او من عشيرة اخرى غيرها الا انه لا يحق للمبني ان يرث شيئاً من ميراث متبنيه ما لم يكن من عشيرته او الحق نفسه بها . وقد كان الزواج

لديهم محظوراً بالملكية بين افراد الاسرة الواحدة

اما الاسرة فليس كان لها عدد ولا يمتدح لارتقاء كانت كبيرة العدد فقد
كان الاسرة في الدرجة الاولى (١) لاسرة (٢) من بينهم آباؤهم لهجزم عن
الاحاق عليهم (٣) من اقرب القربى يبيعون سهم الانساق عليهم (٤) - من المدنيين
ليس عزه عن أدية ما عليهم لدائهم.

الاسرة العائلية والارعة آلاف سنة حتى وما هذا على وتيرة واحدة في نظمها تلك
التي تجرى الحديثة التي تعرض على تعدد في عصر من تلك العصور المتطاولة حتى
في بعض النظم لا يباع عدد معين من الاسرة لا يمكن التحول عنها او التعرض لها بشيء
من التغير والتذبذب.

الحصص في الاراضي لقد حذ الصيغ من هذه الارض بين الاقطار الاسيوية الاخرى
في مساحات الارض في كثير من النظم الاجتماعية وتعاونهم في كل ما طرأ عليها من
التغيرات.

مساحات الارض كم ملكة كومة باعتبارها اراضي العام لاهاني المملكة على ان
يكون الامداد لتدب حتى لاستددة مما به وبه عن آباءهم كانت الارضون ملكا لا كبر اولاد
الرحمن اصفته رئيس الاسرة

هذه المقارنة لا بد من شعوب الارض الا اعترف بها واقربها في جميع ادوارها فكان
الملك في كل النظم ملكا مكررا اعترافا على الارضين ورويتها حقاً وفضلاً عن
ذلك فقد اعترف بعض من الشعوب بحقها ملكاً لرأيه ومع ذلك فلم تكن التحول دون
تشي "بول" في ارضه تمنع معه لاسرته منذ العشر الثاني عشر الى الرابع قبل
ميلادهم بها اصول شبه اصل الزعماء وفي عبارة عن ارض معلومة تشترك ثنائي عائلات
في ارضهم قسم من فرد ملك الاسر الاصباء بطريق المساواة وهكذا كان يزرع كل
حصته ويعمل على استنجاحه وتحسين حاصلاتها.

وهذه ارض كانت في مشاعة بين الجميع فيتخذ ما يصلح منها للرعي راع وما لا يصلح
لشيء يتركه سهلاً وقد كان على المزارع حتى لازمة الاخيرة الا يهرج المواطن التابعة
لرئاسة التي ينتمي اليه ولا بد من كل زعماء مجبرون على ان يعاون بعضهم بعضاً ويتقاسموا
بأساء الحياة ونعماءها

على ان هذه اصول اصول الزعماء التي تنافي ما تبين اليه الصينيون بطبيعتهم من اصول
البركرية تلك كبيرة وقد عدهم انفسهم ادمونها حتى تكن حكيمهم «كونفوشيوس» الشهير

من القضاء عليها ومحو اثرها من توجود لما كات عليه من الجباية كثر المسايمة لاميالهم ورغبتهم في الاستبداد فلم يأت العصر الرابع قبل الميلاد حتى زالت قماء واصبحت الارضي جميعها تحت يد الممثل لوحدة الامة وقونها امبراطور البلاد

ولكن في الوقت الذي اندثرت «اصول الزعامة» شدة من شديدا ملكية الشعبوية فلم يبرطوا يلزم من حتى تفاوتت اثرات تدهور عليها اضطرت احدة الاحتمعية السياسية اي اضطراب فاحذ ولاية الامور يسعون في الخلاص من تحت الاصول التي حوت على الاسلاد تلك الحالة السيئة وذلك الارتباك الوخيم العاقبة

وفيما يبي بعض ما روئي تخاره في ازمة محتمة لدرء دلت الخطر :

« ١ » - قد ارتدى بعضهم : الا يزيد ما يملكه الفرد من اراضي عن عشره حكومات وان يوزع ما يزيد عن ذلك على الشعب بمقتضى اصول « الزعامة »

« ٢ » - اصدر احد الامراطرة سنة ١٠٦٩ ارادة سادة اصول « الزعامة » فاصبحت

الحكومة بذلك صاحبة الارصين توزعها على الشعب كل تقدر سعيه و تداره على العمل ، لكن بما ان ذلك جاء على خلاف رعب الملوك فلم تمض خمس عشرة سنة حتى انقضت

ثم لما استولت حكومة المغول على الصين جربت تدع سياسي احدث اصول الزعامة العسكرية في الارضين ولكنها لم تفلح .

اما الآن فالاصول المنحول بها في بلاد الصين اصول مستمدة على اصول المساحنة ودقاتر التحرير المتعملة في بلاد الغرب .

الحقوق العرقية - قد كانت قائمة على الانتقام ، فاعاد بمقتول كانوا يتعقبنه حتى يظفروا به و يقتلوه ، وكان من اللارم ايسوع لوي يقتول قتل الله ان يحرق الحكومة سبباً بعزمه على قتله او ان يبالغ الحكومة قتله لقاتل فوراً ولا يزال اثر الانتقام حتى اليوم جلياً بيئاً في دستور الصين

الا ان الانتقام الفردي قد حظر اخيراً واخذت الحكومة اي الهيئة الاجتماعية بالجراء الوسائل لمنع الجرائم قبل وقوعها وعقاب الفاعلين بايقاعهم الجرائم فقسمت جرائم خمسة انواع لكل نوع من الجرائم نوع من العقاب

(١) - عقاب الاعدام للقتل على انواعه (٢) احوار العادية والسرفات كات مما يستلزم قطع الساق (٣) الخصاء الاعمال المعايير والآداب . (٤) جدد الانف الاحتيال ولاعمال . (٥) وما عدا ذلك من الجرائم كلها تستلزم طبع اوجه بطابع مخصوص ، وفسدوا الجرائم الى ثلاثة آلاف نوع فمئتان منها تستلزم الاعدام وثلاثمائة تستلزم النوع الثاني من العقاب وحسمائة

تستمره الثالث والثلاثين من الزمان في القيد في سجنهم الخامس
وقد كان منهم ان يتنبدى لخدم من اي جناب من تحت العقبات يدفع دية معومة لكل
نوع من انواع الخرش ستة آلاف «اون» عن الاعداء والاثنة آلاف وستة مئة عن
الخضاء وثلاثة آلاف عن قطع الساق والسرقة من عن حديد الالف وستة مئة
عن الطابع .

وقد سن قانون لافناء من نوع القصاص اسبقه كلها الامبراطور شون « chun » سنة
(٢٠٠٠) قبل ميلاد وكبيراً ما مد هذا الامبراطور في عهد فضايل الاعداء وتر العوض
بالنفي والجلد .

هذا وفيه مما جاء في كتاب « تشينغ » اوثلاث الف سنة لا بعد الجاني حانياً الا
اذا كان متعمداً ومن العقاب الذي يحكم به عن انسان لا يجري على اياه بعد وفاته .
اجتناب هاتين القاعدتين الحياتين وان سطر في بطون الصليب في تكونا معمولاً بهما
يخافهما في وقت من الاوقات . ولا يزال قانون اخرا عده حتى الآن يأخذ الري
بجر مرة امذب فيعتز اقره . انتهى وكل من سلكه مسئولاً عن احاية التي ارتكبها ويعدم
شركاء له في الجريمة

فعلى ذلك يكون كل من كان في جواره جنة قليل مسئولاً عنها وعليه جزاء
نقدي باهظ .

التبليد بعد الجفاف

حكمت محكمة اوساي على امرأة وحدثت مرة فتراج سكرى في الشارع حكماً مستغرباً
جديداً من نوعه ، فقد جاء في منطق الحكمة :

وحيت ان امرأة « بكلي دان » تخرج قانون احكام وواجب يقضي ان تراعي قانون التبليد
فما حكمت عليها هذه المحكمة بان تخرج لمدة شهر قدح ماء في كل يوم ويطبق هذا الحكم
عليها بان تحضر في كل يوم ٢٥ مرة الى دائرة النويس حيث تخرج امام القوم سير في كل مرة
قدحاً واحداً

وقد استمر القضاء لاميكون باحكامه المستعربة ولكنها اذا طبقت على العقل تجدها
منطقية جداً

اليمين الكاذبة

الامة باخلاقتها فان حسنت فتلك التي قدر لها ان تحيا حياة حرة وان ساءت انقضت وقام على اطلال مدينتها امة أحق منها بالحياة » ولقد كتبنا في الزبور ان الارض يرثها عبادي الصالحون » .

هذه قاعدة من قواعد علم الاجتماع لا اختلاف بصحتها وليس اكثر من توافدها في التاريخ فالرومان لم يستول عليهم البربر الا حين فقدوا اخلاقهم العالية التي سودتهم على امم الارض والعرس لم يأفل نجمهم الا حين ضعفت التربية في نفوسهم وهكذا قل عن العرب في الاندلس الذين لم يتج للفرنجة الاستيلاء على بلادهم وطردهم منها الا حين ضعفت التربية وبالاخرى عامل الدين من انفسهم وكذلك الانكليز فهم لم يستعمروا خمس المعمور الا بفضل تربية عالية في افرادهم قبل ان يجاريهم بها شعب من الشعوب .

واخلاق كل امة تكون من اخلاق افرادها فالصدق والحزم والمتانة والثبات وحفظ الحق وعدم كتمه ومعرفة كل ماله وما عليه الى غير ذلك من الاخلاق التي اذا تحلى بها كل فرد من افراد الامة او اكثر افرادها سادت تلك الامة على غيرها وغرضي الآن ان ابين حكم آفة من آفات الخلق الا وهي كتم الحقوق وتأييده باليمين الكاذبة والعقاب الذي حدده القانون لمقتترف هذه الجريمة

ان قانون الجزاء العثماني المعمول به في البلاد العربية نص في مادة المائتين والثانية عشر على ان من اتوجه عليه اليمين فيجاءها كاذبا يحبس من ستة اشهر الى ثلاث سنين ويفرم بالجزاء النقدي من خمس ذهبات الى خمسين

عقاب شديد اقله ستة اشهر واكثره ثلاث سنين وغرامة تقديه لا يستهان بها فلو حلف على مبلغ اقل من مائة قرش استحق الجزاء واقله الستة اشهر ولو حلف على اكثر من ذلك فلحاكم ان يعتبر عظم المبلغ من الاسباب المشددة ويحكم الى الحد الاعلى من الجزاء ومن شدة العقاب يعلم مقدار حرص واضع القانون على حقوق الناس وعلى الصدق في الايمان لان فيها منعك نفسي الكذب وهضم الحقوق

ولو نظرنا في الامر من وجه ثانٍ لرأينا انه كما يمكن ان يكون الخالف كاذباً في يمينه يمكن ان يكون صادقاً فيها فيتعهد من حلفه اليمين الاضرار به وليس اسهل عليه من استشهاد شاهدين على كذبه فيحكم بجزاء شديد دون ذنب اقترفه لسهولة التزوير في مثل هذه الجرائم التي لا اثر مادياً لها يصعب معه وقوع التزوير ولذلك كانت قضايا اليمين الكاذبة دقيقة بحيث يجب التبصر فيها وان يكون لدى الحاكم من قوة الاستنباط ما يمكنه من معرفة صحتها وغلر الصحيح منها .

« صورة اثبات اليمين الكاذبة »

لم ينص قانون اصول المحاكمات الجزائية على الصورة التي تثبت بها اليمين الكاذبة وسكوتها فسخ للحاكم مجالاً للاجتهاد ففي بعضها يكفي شهادة الشهود ويحكم بموجبها الخالف وبعضها تطلب الحجة الخطية واذا فقدت فلا ترد في البراءة ويندر ان تتفق محكمتان على صورة من تلك الصورتين .

ولا ننسى ان محكمة التمييز التركية قرارات عديدة تشير بعضها الى ان شهادة الشهود كافية للاثبات وبعضها ينص على وجوب اثبات الجريمة بحجة خطية

هذا قرارها عدد ٣٢٢ الصادر سنة ١٣٢٧ خلاصته ان دعوى اليمين الكاذبة لا تثبت بالشهادة بل بحجة خطية فعلى محكمة الجزاء اذا ادعى لديها بكذب اليمين ان تبحث عن الحجة الخطية وهذا قرار نجمعن العدلية التركي واحتماده لا يخرج عن اجتهاد محكمة التمييز :

دعوى اليمين الكاذبة لا تثبت على الذي حلفها الا اذا ثبت ما كان يدعى عليه بحجة خطية . كل ذلك جعل الحاكم في حيرة من وسائل الاثبات التي تتخذ لتأييد الجريمة فبعضها تحكم بالشهادة والبعض تطلب البينة التحريرية مع ان قانونهما واحد لم يتغير

وعندي ان خير وسيلة هي ترك الامر للحاكم الذي قدمت اليه الدعوى فله الحكم مع عدم وجود البينة التحريرية اذا اطمأن وجدانه وله الترتة مع وجودها اذا قنع براءة الخالف ويستحسن من الحاكم ان ينظر في شكل اليمين المحلوفة فان كانت على الحاصل فلا الحجة الخطية ولا الشهادة تثبتان الكذب باليمين لانهما يثبتان السبب وهو اقسام على الحاصل فلا تناقض بين البينة واليمين .

اصول الاثبات في فرنسا

الشرائع العثمانية الجزائية بنت الشرائع الافرنسية ومستمدة منها فاذا وجدت معضلة في

الاولى فلا بأس من البحث عنها في الثانية لان الاولى مستمدة من الثانية

لم تسقط الشريعة الافرنسية القديمة الشهادة من موضع الاعتبار ولا اعدتها كافية لاثبات كل دعوى فيها يمين كاذبة بل انها توجب البحث في اصل الدعوى التي حلف بها فان كانت مما يجوز اقامة البينة الشخصية على تبوتها فشهادة الشهود تسمع لاثبات الكذب باليمين وان كانت من الدعاوي التي لا تثبت الا بسند الكذب باليمين لا يثبت الا بسند ايضا هذا هو الاصول الافرنسي

ولكن الشارع الافرنسي في تعديله الاخير لم يفسح مجالا لساع هذه الدعاوي بل اعتبر ان المعجز عن البينة وطلب التحليف هو نزول على حكم المدعى عليه ونوع من انواع الصلح فاذا رضي المدعى عليه واقسم اليمين فيكون الصلح تام وليس لاحد الطرفين او بالاحرى للمدعي الرجوع عنه .

ولقد أحسنت الحكومة التركية في عدم اخذها بهذا الرأي ولو فعلت لضاع على الناس حقوقا كثيرة حفظت لان الخصوم ابوا اليمين خوفا من هذا الجزاء الشديد الذي وضعته

الحقوق الشخصية

بسطت آنفا الاحكام الجزائية في جريمة اليمين الكاذبة اما الحقوق الشخصية ونعني بها ما ادعي به في الدعوى الحقوقية التي حلف فيها اليمين فهذه لا تصرح في شأنها . المدعى عليه انكر المدعى به وأبد انكاره باليمين والدعوى فصلت على تلك الصورة ثم ثبت امام محكمة الجزاء ان المدعى عليه كان كاذبا في يمينه فهل يحكم بالحقوق الشخصية مع الحق العام ام يكتفى بالاخير او يفسح مجال لاقامة الدعوى الحقوقية ثانية او تتبع طريقة اعادة المحاكمة المعروفة . لا قانون الاصول الجزائية ولا قانون المحاكمات الحقوقية يحثان هذه الجهة فاذا اراد المدعي تجديد دعواه ثانية فهناك منع صريح في الجملة لا يجوز اقامة الدعوى بخصوص واحد مرتين وان اراد اعادة المحاكمة فليس هناك سبب من اسباب الاعادة يحجزها . ولكن القواعد العامة وقانون اصول المحاكمات الجزائية توجبان على المحاكم ان تحكم بالحقوق الشخصية مع الحقوق العامة لذلك وان لم يوجد صراحة خاصة بشأن دعاوي اليمين الكاذبة والحكم بالحقوق الشخصية معها فآراء الحقوقيين مجمعة على ان محكمة الجزاء تحكم باليمين الكاذبة والحكم بالحقوق الشخصية معها فآراء التركي ايد هذا الرأي

لونتبعنا اقوال الفقهاء التي هي منبع شرائعنا الحقوقية لرأينا فيها ان المدعي عليه اذا اقسم يميناً على بطلان دعوى خصمه فلا يستلزم يمينه اسقاط حق المدعي بل تبقى دعواه ولكنه لا

النظام البريطاني

ان ادارة شؤون المملكة البريطانية في يد ثلاثة سلطات رئيسية وهي الملك و « مجلس الاشراف » (House of Lords) و « مجلس العوام » (House of Commons) فنظامها نظام مختلط ليس من نوع الملكية المطلقة، ولا من نوع النظام الارستقراطي^(١) ولا من نوع النظام الديمقراطي^(٢) بل نظام مركب من كل من هذه الانظمة الثلاثة . فنظام الملكية المطابقة يتمثل بشخص الملك والنظام الارستقراطي يظهر في « مجلس الاشراف و « مجلس اعوام » يمثل النظام الديمقراطي :

واهم وظائف البرلمان الانكليزي سن القوانين ويكون ذلك باسم الملك لكن في الحقيقة الذي يسن جميع القوانين هو مجلس النواب ومجلس الاشراف والملك لا دخل له في التشريع غير انه يفي ما يسته المجالس

ان الحصول على تاج مملكة الانكليز يكون بالوراثة كسائر الدول ولا فرق فيما اذا كان الشخص المراد تنويجه ذكراً ام انثى الا انه يشترط ان يكون الملك مسيحياً تابعاً للكنيسة البروتستنتية بصورة مخصوصة وللملك سلطة واسعة في اقامة الحروب ، واجراء معاهدات الصلح ، والعفو عن المجرمين ، وتأجيل او حل البرلمان ، وضرب النقود ، ومنح القاب ووظائف الشرف لمن استحقوا ذلك نظاماً

والبرلمان الانكليزي عبارة عن مجلسين كما ذكرنا اولها يدعى « مجلس الاشراف » (House of Lords) وثانيها يدعى « مجلس العوام » (House of Commons) والاول يعتبر اعلى من الثاني وذلك لعادات وتقاليد قديمة فمجلس الاشراف يتألف من نوعين من الاعضاء ، اعضاء دينيين واعضاء دنيويين وذلك كما يلي :

الاعضاء الدينيون

النوع

العدد

رؤساء اساقفة انكليز

٢

مطارنة انكليز

٢٤

المجموع ٢٦

(١) حكم الاشراف (٢) حكم الشعب

يحق له ان يخاصم المدعى عليه ثانية الا اذا وجد بينة عادلة فيظفره بها تقام الدعوى ويحكم بها فالامام عمر رضى الله عنه بعد ان انكر المدعى عليه دعوى خصمه بحضوره وايدى انكاره باليمين سمع البينة العادة وعمل الصحابي الذي يعترض عليه حجة عند علماء اصول الفقه وللقاضى شريح قول مأثور (اليمين الفاجرة احق بانزاد من البينة العادلة) فطلب المدعى يمين خصمه لا يدل على عدم وجود بينة لديه اذ قد يكون له بينة ولكن يتعذر عليه ان يأتي بها وقت الدعوى ثم يسهل عليه بعدها زد على ذلك ان اليمين لا يصار اليها الا عند فقد البينة فان وجدت فلا حجة اليها وفي تنقيح الحامدية فتوى صريحة مفادها نسمع البينة وتقبل لو اقيمت بعد يمين الخصم

هذه هي اقوال الفقهاء في هذا الشأن وهي اصرح بكثير من القوانين المعمول بها التي تبين مما بسطته اعلاه انه ليس ثمة صراحة بشأن وسائل تبوت تلك الجريمة ولا صراحة بشأن الحقوق الشخصية وفقدان ذلك نقص في القانون يضع كثير من الحقوق ولا يمكن زوال هذه النواقص الا بصريحات قطعية لا تدع مجالاً لاجتهاد الحاكم ولا ضدها يراى دون آخر واملي ان يقوم رجال العرب الحقوقيون فيسدوا هذا الفراغ ويكملوا هذه النواقص لا بهذه القضية فحسب بل بكثير من القضايا و يقدموا مقترحاتهم وتقاريرهم للحكومات لتسنها كقانون والله يتولى عمل المصلحين

الحامي ابراهيم جيجكلي

حماه

بايانس اكبر لص في العالم

ان شرطة دول اوربا كلها واميركا ايضاً تفتش اليوم عن (بايانس) اللص الشهير الذي قام منذ امدته حتى اليوم باعمال مرقاة عجيبة دون ان تمس حياة الناس ودون ان يتعدى على ارواحهم

وبايانس هذا من اصل بلجيكي خدم كجندي في كل جيوش اوربا وتمكن من الفرار منها كلها وكان كل مرة يترك فيها الجيش يترك وراءه صندوقه فارغاً وعاد منذ مدة فتنقل في عواصم ومدن اوربا واميركا وكان كلما انتقل من مدينة لاخرى انتقلت بحفظة مثيري كبير الى جيبه حتى حارت الشرطة بامره ولم تتمكن حتى اليوم من القاء القبض عليه

واخراً قام به خطبته لاحدى الجميلات المثيرات الافرنسيات ، وتمكن قبل الاكليل بربع ساعة ان يسرق جميع حلي وجهاز خطبته ويخفي باعجوبة

العوام وربما تستغوب نحن استرقين هذه السلطة بحجة بأنها حرية من الاستقلال الاداري .

اما التسريع في انكتر فهو من صلاحية كل من المجلس على ان يتسوط لصحة التسريع واكتساب القواعد الموضوعية صفة النقيض ان يكون قد وافق سايبا كلا المجلسين احزما المثل والعدة المتبعة في كل نائب يريد سن قانون يجب ان يبين ذلك في المجلس ومضى دوره طاب منه تهيئة من القانون موقعا عنه مضاه وصور تدقيقه في ثلاثة جلسات تعقد في اوقات محبته في حصة لاوى وفى القانون ويقرأ على النواب ثم يطرح ويعطى كل نائب نسخة منه يدققها على حدة وفي هذه حصة لا يجوز لاي عضو ان يهدي رايه فيه ثم يعين له ميعاد ينتهي فيه لمرة ثانية وفي تلك الميعاد يؤخذ رأي كل نائب والنواب قراءته او عدم قراءتها مرة ثانية من صدرت اكثرية الاصوات يتضمن اية قراءته يقرأ ويعين له ميعاد ثالث للموافقة سايبا نهائيا ولا حول هذا العرض يرسل القانون الى جلسة خاصة وتناقش في شأنه وربما تقعد ثم يعين يوم لمرة على المجلس مدة التمتة الاخيرة وعدد جدول لاس يميز التصويت على كل مادة من مواد هذا وافق المجلس عليه في المرة الثالثة يرسل الى المجلس الاخر للمصادقة سايبا . وفي هذا المجلس يصدر تصايب من المرسوم المذكورة انما من حصة تدقيقه في املة جلسات وعرضه على حصة خاصة قبل الموافقة عليه نهائيا ثم يصدر قرار به وهذا قرار ان يتضمن موافقة عليه مطلقا . ان يتضمن تعديله فاداء صدر متضمن التعديل حيث يرسل القانون الى المجلس الاخر وهذا ايضا اما ان يوافق على هذا التتقيح واما ان يرفضه فاداء يوافق عليه ياتي عند اجتماعه . يخضره جميع اعضاء المجلس لتسوية الخلاف . ومتى حصلت لمصادقة على القانون من المجلسين . يتبقى لصدور رده قانونا الا عرضه على الملك والملك اما ان يصادق عليه سحيا واما ان يعرضه على اراء لاحذ رايها فيه وعلى كل فانه لا يجزيه احد من موك الانكيز منذ سنة ١٩٠٧ .

القوانين التي جرى تصديقها من المجالس

اما كيفية انتخاب الوزراء في انكترا فيكون ذلك بالتصايب من المجلسين . في مجلس العوام كرئيس لوزارة ويطلب منه انتخاب سائر الوزراء بحسب الخيرة عدد هؤلاء الوزراء لا يجوز ان يكون اقل من تسعة وهم :

(١) وزير المالية الاول (The Premier)

(٢) قاضي القضاة

(٣) وزير المالية الثاني

المحاماة

١ = تاريخها

٢ = طبيعة التعاقد بين المحامي وموكله

حضرة الاستاذ القاضل صاحب التوقيع

= ١ =

يتوقف تاريخ محاماة في كل امة على نظمها السياسية والقضائية ، وعلى طبيعة احكام وانظمة المحاكم وقوانين المرافعات . ففي الدول الاسبوية حيث كان يسود السلطان المطلق وحيث كان الامير يزود عن مصالح الافراد ويحميها من اهواء القضاة لم تكن المحاماة معروفة كذلك لم تعرف عند اليهود والمصريين حيث كان الخصوم يملأون على قضاء من الله . اما في الدول التي نظمت فيها المحاكم ولم يحرم فيها ان ينيب الخصوم غيرهم للدفاع عنهم فقد ظهرت المحاماة في صور مختلفة ، وحيث كانت السلطة الحاكمة تخشى بأس المشافهة وتنظم قوانين المرافعة الكتابية كن المحامي موظفا يتناول اجرة من الحكومة ، ولم يكن يهتم حينئذ بالدفاع عن مصالحه اكثر من اهتمامه بحل المشكلات القانونية وطرحها الى القضاء . كان نظام المحاماة في النمسا وبروسية . فلما أصبحت المرافعة عامة شفوية وابيح لكل امري ان يحضر جلسات المحاكم اطلقت المحاماة من اغلالها واصبح المحامي باحثا قانونيا يضع معلوماته القانونية ، ومهارات الدفاعية ، وفصاحته المنطقية تحت تصرف موكله الذي يختاره ليكون اسانا لحاله وترجمانا لحججه وادلته . وقد كان ذلك شأن المحاماة في انكلترا وفرنسا . وحيثما كانت النظم الدستورية تكفل لشعب الحريات السياسية والمدنية كما كان الشأن في الجمهورية الرومانية وفي الحكومات البرلمانية عظم شأن المحاماة ، وامتد نفوذها من الدفاع عن المصالح الفردية والخاصة الى الدفاع عن مصالح الجماعات ومصالح الدولة وامتزجت الفصاحة السياسية بالفصاحة القانونية

المحاماة في اثينة ورومه

وقد كان الخصوم منذ القرون الغابرة يرتبون لانفسهم دفاعا يلقونه امام المحكمة . وجمهورية اثينة اعتاد علماء القانون مثل انس ، ولسياس ، وايسوقراط ، وديموستين على

(٤) وزير الداخلية

(٥) وزير الخارجية

(٦) وزير المستعمرات

(٧) وزير الهند

(٨) وزير الحرية

(٩) رئيس « المجلس الخاص » (Privy Council)

وفضلا عن هؤلاء يوجد الأشخاص الآتي ذكرهم الذين اعتبروا وزراء في اوقات مختلفة وهم :

وزير البحرية الاول

رئيس دائرة التجارة

السكرتير العام لولاية ايرلاندا

مدير البرق والبريد العام

قاضي قضاة دوقية « لانكستر » (Lancaster)

نائب رئيس دائرة المعارف

وقد كانت تعتبر الوزارة في الازمنة القديمة ممتلة للملك وتكنسب سلطتها منه اما اليوم فقد تغير ذلك واصبحت تعتبر كممثل للشعب ولذلك حالما تزول ثقة اكثرية اعضاء « مجلس العوام » من وزارة من الوزارات وجب على هذه الوزارة الاستقالة ولدى الاستقالة ينتخب الملك زعيم الحزب الاخر كرئيس وزراء وهذا يؤلف وزارة جديدة وقد اعتادت الوزارات عند حصول حالة كهذه بدلا من الاستقالة ان تقترح على الملك حل البرلمان وانتخاب برلمان جديد على امل ان تكون اعلية اعضاء البرلمان الجديد من مؤيديها . اما مدة الوزارة فتكون سبع سنوات وقد منع قانون سنة ١٧١٦ بقاء الوزارة مدة تتجاوز سبعة اعوام ومن المعتاد ان تحل الوزارة قبل انتهاء هذه المدة حتى انه لم يقع منذ تاريخ صدور هذا القانون (١٧١٦) ان بقيت وزارة اكثر من خمس سنين او ست وبموجب هذا القانون تعتبر الوزارة محلولة ايضا لدى وفاة الملك « مقنطة عن الانكليزية »

نصري نقولا نصر

يُنتشروا دفاعاً للخصوم مقابل أجر يتقاضونه على انهم لم يكونوا محامين بمعنى الكلمة فقد كانوا يودعون الدفاع ما استطاعوا من العصاة والبيان ثم يقدمونه الى المحكمة في صورة خطاب او مذكرة تعرض وقائع الدعوى ولا يترافعون بانفسهم امام المحكمة . وكان اختفاء شخصياتهم وراء شخصيات موكلهم يمكنهم دون خشية ودون لوم ان يضعوا مهارتهم تحت تصرف الخصمين وهو ما يابى اليوم شرف المحاماة اشد الاباء .

وكان الامر على نقض من ذلك في رومه فان قانون المرافعات الروماني يعطى كل انسان حق الدفاع عن نفسه وحق استدعاء غيره للدفاع عنه فاما ان يحل ذلك الغير مكانه واما ان يساعده وجوده ونصحه . وكان ذلك العمل يعتري في رومه وطيفة شرف يجب اداؤها دون مقابل ، ويجب على السيد ان يدافع عن اتباعه وحشمه . وكان الدفاع لمن يريد الاندماج في سلك الجماعات السياسية اتخذ الطرق للتأثير واغنام الصيت والهيبة . تم اخذت وظيفة الدفاع لتتحول شيئاً فشيئاً من وظيفة شرف الى مهنة حرة ، وفي عهد الامبراطور كودريوس سمح للمحامين ان يتقاضوا عن اعمالهم اجوراً حدد الامبراطور نهايتها بمشرة الف سسترس ، وحددها ديوكيشيان بالف دينار (نحو الف فرنك) وكان القضاء الروماني يعتبر الوعد بدفع الاجر تعهداً طبيعياً (obligation naturelle) يصح تنفيذه بالاداء . ولكن لم يبع طلبه بواسطة القضاء . وفي القرن الثالث (بعد الميلاد) في عهد الامبراطور اسكندر سيفرس سمح للمحامين بالتقاضي لتحصيل اجورهم ، وحظر عليهم في الوقت نفسه ان يتدخلوا في شئون موكلهم باية طريقة كشراء الحقوق المتنازعة ، او اشتراط اجور اضافية تدفع عند كسب الدعوى . ومنذ عهد الامبراطور اديان كان للحكومة الامبراطورية في كل مدينة محام يدافع عن مصالح الحكومة امام القضاء نظيره مرتب بتقاضاه

المحاماة في العصور الوسطى والحديثة

ولما اضحلت الامبراطورية الرومانية اخذت جماعات المحامين التي كانت منتشرة في انحاءها لتضائل شيئاً فشيئاً على اثر الغاء المحاكم التي كانت تؤدي هذه الجماعات مهنتها امامها ، ولكن المحاماة ظهرت في الملك البربرية — ولا سيما ملكة الفرنج — في صور اخرى فان تحميم النوانين الجرمانية على الاخضاء ان يترافعوا بانفسهم لم تحظر عليهم الاستعانة بمن يدافع عنهم في حالة الجمل او القصور ، بل كان القاضي يتدرب من يدافع عن القصر ، والقصر ، والارامل . وقد ورد ذكر الدفاع والمدافعين عن الخصوم في قانون الفرنج وفي قانون الميروفنجيان ثم في شريعة شارلمان وعبر عن ذلك بكلمة (Clamatores) — مدع او مطالب —

(Defensores) اي مدافع . اما التعبير بكلمة (المحامي - Avocat - فكان خاصاً بالوكلاء الذين يسمح لهم بالدفاع عن غيرهم استثناء لقاعدة الدفاع الشخصي كالاساقفة والرهبان وغيرهم ممن عرفوا في عهد الاقطاع بوكلاء الدعاوي (Avoué) وكان هؤلاء يحضرون كل ادوار المرافعة ويتولون الكلام والدفاع دون موكلهم

على ان الشهادة بمسأها الحقيقي لم تظهر الا حوالي القرن الثاني عشر في المحكمة الكنيسية ففي ذلك الحين اتسع نطاق التشريع الكنسي وانتشرت مجالس التحقيق (Inquisition) في انحاء اوروپا وانشأ الاساقفة في فرنسا محكمة للقضاء ورد المظالم برأسها حبراء موظف كبير ، ويتولى الدفاع امامها هيئة من المحامين يجب ان يتخصصوا في درس القانون الكنسي والقانون المدني وان يقسموا بين الامانة بين يدي الرئيس . وفي سنة ١٢٧٤ م قدر مجلس ليون للمحامين اتعاب اقصاها بمشرون جنبيها عن كل قضية ، وابتاع للكتابة ان يتولوا الدفاع دون اجر في قضايا الكنائس والمعوزين . وفي القرار الملكي الذي اصدره فيليب الشجاع فرض على المحامي ان يحلف في كل سنة بيميناً بان لا يترافع الا في القضايا الحقة وان لا يتناول اجراً يزيد عن ثلاثين جنبيها في كل قضية

اتعاب المحاماة

ثبت للمحامين حق الاجر منذ الازمان الغابرة ، يأخذونه بالحسنى ، وبواسطة القضاء = منذ عهد اسكندر سيفرس كما رأينا = بل كانت اتعاب المحامي تعتبر ديناً ممتازاً يقدم على غيره ، ولكن كان للمحكمة حق تعديل الاجر المتفق عليه وتخفيضه ان كان فادحاً لانه لما اهمل تنفيذ القرارات الملكية التي تحدد غاية الاجر تواتر المحكة تقدير الاتعاب بمراعاة اهمية القضية والزمن الذي تستغرقه ، وكفاية المحامي ، والدرف المتبع . وفي سنة ١٥٦٠ صدر قرار يحظر على المحامين التعاقد على اقتسام الحقوق المتنازعة (Contia Litis) وشراء هذه الحقوق . وجرت العادة منذ القرن الرابع عشر ان يعطى المحامي تعميلاً محالصة بالاجر الذي اداه اليه نظير دفاعه واعماله الكتابية ، غير ان هذه العادة التي كانت تجبر المحامي على الاعتراف بما استولى عليه من مبالغ قد تكون فادحة لم تلبث طويلاً حتى صدر قرار بلوا (سنة ١٤٧٦) بمحتما على المحامي ان يبين كتابته مجموع ما استولى عليه من موكله ولا عوقب بأشطب من جدول المحاماة . ولم يراع ذلك التشريع الجائر في بدأ أمره حتى صدر قرار من برلمان باريس في سنة ١٦٠٢ يحتم اتباع قرار بلوا . وقد عارض في ذلك القرار اكثر من ثلاثمائة محام وفضلوا اعتزال المهنة على الخضوع لذلك الاجعاف ، ورأى هنري الرابع ان يحسم ذلك المشكل الذي كاد ان يعطل سير

لقضاء بالموافقة نظرياً على قرار بوا وحلال المحامين من وجوب العمل به . على ان هذه
اتسوية لم تلبث طويلاً اذ صدر قرار من برلمان بروفانس يؤيد قرار بلوا ، وظل المحامون
يتبعون نصوص هذا القرار حتى العتمة الجمعية التشرعية التورية في ١٧٩١

— ٢ —

لما كان تقدير الاتعاب يتوقف على معرفة طبيعة التعاقد بين المحامي وموكله فمن الواجب
ان تحدد الصورة القانونية لذلك التعاقد ، وقد تناول العلامة الفرنسي جلاسون شرح هذه
المسألة في فصل بدع قال فيه : « يكسر الكلام اليوم في ضيعة العقد الذي يعقد بين المحامي
وموكله فبعض الشراح مثل بواتيه وترو لون يعتبرونه عقد وكالة بكل معانيها دون ان يقدروا
مسألة اشتراط الاجر من عدمه . ولكني ارى انه يمكن الاعتراض على ذلك بشدة اذ ينقص
عقد المحامي وموكله اهم عناصر الوكالة لان الوكيل يعهد اليه بآتمه عمر واعمال قانونية ويمثل
الوكيل في تمهلاته لدى الغير (هذا قال اوبريرو) ولكن ما الذي يعمله المحامي ؟ انه يعرض
دعوى موكله شفاهاً ، وليس الدفاع عقداً قانونياً كما انه ليس للمحامي ان يمثل موكله لدى الغير
لان هذه الصفة يختص بها وكيل الدعي في المسائل المدنية . وليس ثمة مجال لقول في
المسائل الجنائية بان المحامي يتوب عن موكله لان الموكل (المتهم) لا بد ان يكون حاضراً
في الجلسة

« وحق انه لا يوجد كبير فرق بين المحامي الذي يدافع عن موكله والطبيب الذي يعالج
مرضه والمؤلف الذي ينشئ كتاباً تنفيذ الاتفاق عقده مع الناشر والمصور الذي يرسم صورة
الغير — فاولئك الاشخاص — المحامي والطبيب والمؤلف والمصور يقومون باعمال وضائفهم
بانفسهم وحسابهم الشخصي ، ولاعمالهم فوق ذلك صفة خاصة ادبية او علمية او فنية لا يمكن
ان يتكون منها موضوع التعاقد لانها لا تقدر بمال ولانها تختلف اختلافاً كبيراً بدرجة مهارة
المحامي ، ونبوغ الكاتب ، وكفاية الطبيب ، وبراعة المصور . وبني على ذلك نتائج هامة
فان من يزاول مهنة حرة لا يؤدي « عملاً قانونياً » حين يضع مواهبه رهن تصرف غيره ،
ولا يرغم على ان يتم وعده بنفسه اذ ليس لمثل ذلك الاتفاق موضوع قضائي ، وعلى ذلك فاذا
رفض المحامي او الطبيب او المصور القيام بتعهد فليس في وسع الخصم ان يطلب التنفيذ الجبري
وكل ما يستطيعه هو انه يطالب بتعويض الضرر الذي اصابه طبقاً لنصوص مادتين ١٣٨٢ و ١٣٨٣
مدني (فرنسي) على انه اذا كانت مهارة المحامي او علم الطبيب او راعة المصور لا تصلح ان
تكون موضوعاً للتعاقد فانه لا يوجد ما يعترض حقوقهم ضد الموكل او يمنع من طلبها والحصول
عليها بواسطة القضاء

« وافضل رأي في نظري هو اعتبار عقد المحامي وموكله عقد « احرة عمل » (Louage de Services) ومن اخص ان نقول بان عمر المحامي ومهارته يقدران بمال وانهما لا يباحان في اوقت نفسه لان يكونا موضعاً للتعاقد . ذلك اثر نظرية قديمة كانت في القانون الروماني والقانون الكنسي تفرق بين المهن الحرة والاعمال اليدوية ، ماغير انه لا اعتبار لهذا الفرق في عصرنا او لكل عمل جزاء يناسبه او بعبارة اخرى يمكن تقديره بمال وذلك لان اتعاب المحاماة لا تتساوى في جميع الاحوال بل تختلف باختلاف مهارة المحامي ، واهمية القضية انفس الى ذلك ان القاضي يستطيع ان يخفض اتعاب المحامي وهو يبرهان على انه يمكن ايجاد نسبة مائة بين العمل الاحمر . ويترتب على ذلك ان المحامي ملزم بالقيام بتعبه والا حكم عليه بتعويض الضرر . حاصل طقة للمادتين ٣٨٢ ٣٨٣ وطبقاً لبداً القانوني القائل بان كل التزام محل (Obligation de Faire) يتحول الى تعويض للضرر الحاصل اذا لم يقم المعهد بتعبه . والمحامي من جهة اخرى ان يطلب اجره بدعوى قضائية ، والواقع ان اغلب المحامين في باريس يمتنع عن طالب الاجر واسطة القضاء . اذ جرت التقليد القديمة للقضاء الباريسي بان من يقدم على ذلك يحاكم تأديبياً او ادارياً ، بل كان يحكم بشطب اسمه احياناً ، وصدرت بعض الاحكام الحديثة بعقوبة الانذار . ولكن العواطف ليست واحدة في جميع دور القضاء ، بل تتجه رغبة المحاكم اليوم الى التخلط في تطبيق تلك النظرية اذ يجب على المحاكم ان تطبق القانون دون ان تراعي العواطف او ما يسمونه « شرف المهنة »

« ويحدث احياناً ان تخفض المحاكم من اتعاب المحامي اذ رأت انها فادحة . فهل هذا العمل صحيح من الوجهة القانونية ؟ لم ينص القانون على حق انقاص الاجر في عقد احارة العمل ، واذا قلنا ان المحامي قد يسو الاستفادة من ثقة موكله به فان القانون لا يعذر كامل الاهلية ، لا يحميه من الوقوع في خطأ ارتكبه بمحض ارادته . حقيقة ان القانون قد اختلفت الرعاية والحماية بالنسبة للعقار الذي وصله من ثمن عقاره اقل من خمسة من اثني عشرة من ثمن المثل ولكن ما اسخف هذا النص ! بيد اني ارى انه يمكن للمحاكم ان تخفض من اجر المحامي المادح استناداً لا نظرية اخرى ، والى السلطة التأديبية المعترف بها للقضاء على المحامين الذين يترافعون امامهم . وهذه السلطة ضرورية لصون الثقة وصون مصلحة المحاماة والعدالة ذاتها فضررت لذلك مثلاً بما ياتي : استطاع محام بحسن دفعه ان يبري موكله وان ينقذه من العقوبة الجائرة نظير تعاب قدرها الف فرنك ولكنه عقب البرقة توصل الى اخذ سند دين على موكله في طلب بقيقته امام المحكمة حكمت بطلان ذلك السند لان الوكيل لم يعد بمهامه قبل المرأة بدفع شيء مما احتواء السند ولانه توصل الى الحصول عليه بطريقة تخيلية واداً فالتمهد

باطل لعدم السبب ، واذا قلنا بوجود السبب فهو باطل لوجود التدليس . واذا حدث اخيراً
ان محامياً حصل على وعد من موكله بأنه يدفع له بعد البراءة اتماعاً اضافية فمن الواجب ان لا
تتردد في الحكم ببطالان هذا التعاقد لانه مناب النظام العام ولا خلاصه الفاضلة
كذلك حرم التعاقد على اقتسام الحقوق المتنازعة في جميع العصور ، واذا كان مباحاً في
بعض الدول فان الى قضائها نزوق العتاب واللعن
محمد عبد الله عنان
المحامي بالقاهرة

هي جنت على نفسها

قرأنا في جريدة البهية بباريز ان الحادثة الالية فآثرنا مرربها لما فيها من العبرة للذين
يزاولون الهزل المحقوت الهذي آتي بنتائج غير مرضية :
لويس بواريه فتى في سن العشرين احب فتاة موزفة في احد المخازن بصفة كاتبة على
(الآلة الكاتبة : تيب داتير) وبعد ان اتفق مع الوبيها اعلن خطبته لها على ان يجري الزفاف
بعد اسوعين وفي احد الايام بين كان محتلياً بحطيمته فاجأته بمزاج بارد خلاصته :
انها لا تحبه وانها قبل ان تراه علقت بحب شاب سواه وقد نقلت اليه هذا الحديث بسكينة
وهدوء حتى خيل للمعاشق المسكين ان القصة حقيقية فما كان منه الا ان اخذ من على المنضدة
السكين وهوى بها على صدر الفتاة بضر بين فنتئين ثم عند ما جاءت رجال الشرطة لتحقيق
القضية من الفتاة المحتصرة قات وهي تردد نفسها الاخير
رحائي الوحيد قبل ان افارق الحياة هو الاتمسوا لوبس خطيبي بسوء لانه بريء وانا
المجرمة . فلولا مزاحي القتال وكذبي الشائن لما اقدم على هذا العمل لاني اعتقد كل الاعتقاد
انه يجنبني حتى العبادة وغيرته التي ساقته الى هذ العمر وهو اندليل الكافي على حبه لي .
فانا اغفر له من كل قلبي كما اني ارجو منكم الاتحاكموه بجرم كنت انا السبب في حدوثه
وما انتهت من القاء هذه الكلمات المنقطعة الضعيفة حتى لفظت روحها وعلى ثغرها ابتسامة
الرضى حيث اعتقدت ان خطيبيها بات بعيداً عن خطر العقاب

البوليس

تعين الهوية Identité

ان تعين الهوية يختلف اختلافاً كبيراً باعتباريات عديدة في حالة الشخص المراد تعين هويته بين ان يكون حياً وميتاً ولهذا سنبحث عن تعين الهوية في كلتا الحالتين بادئين اولاً بالمتوفى وهو تعين هوية الاحياء وخصوصاً منهم اصحاب السوابق المكررة فنقول :

تعين هوية اصحاب السوابق المكررة

Identification des recidivistes

نصت القوانين الموضوعية في البلاد المتعددة كافة على وحوث مجازاة اصحاب الجرائم المكررة جزاءاً اسد من جزاء من ارتكبوا جرمًا لأول مرة ارضاءاً لهم وعبرة لغفرهم ولا يمكن تنفيذ حكم القانون الشديد في هؤلاء المجرمين الا بعد معرفة هويتهم معرفة تامة والوقوف بانهم قد ارتكبوا جرمًا ما قبل هذا الاحير . وذلك يمكن بانواع الطرق الموضوعية الموصلة لهذا الغرض واول من تصور تعين هوية اصحاب الجرائم المكررة ووضع موضح التطبيق هو بروتون Bertillon وهو مؤسس على قياس عدة نواح في الجسم ، تلك النواحي التي لا يتبدل قياسها ابداً اي يبقى ثابتاً من سن العشرين وهو سن الشباب الى آخر العمر . وقد سميت هذه الاصول « اصول القياس البشري Anthropolométrie » وهي مرعية في فرنسا وغيرها من البلاد الغربية الراقية كانكثرتا والمانيا للفوائد الجمة التي حصلت من تطبيقها فان العدية عندهم قد تمكنت من تعين هوية المجرمين والمتهمين بجرمة ما ، على غاية من السهولة بواسطة القياسات والعلامات المارقة او من الآثار التي يبقياها المجرم في محل الجرم كانبطاعات اصابعه وارتسام البارزات الحلمية لنهايات الاصابع او غيرها Cretes de la pulpe des doigts فيتكبيرها وفحصها من قبل المتخصصين والمتدربين على ذلك في مصلحة الهوية المدنية Service d'identité judiciaire وباضافة تلك الاقيسة الثابتة اليها امكن الوقوف على هوية المجرمين والحكم عليهم حكماً صحيحاً بانهم من اصحاب الدوابق او لا وقد ثبتت فائدة ذلك بالتجارب العديدة وتسمي هذه

الاصول الاخيرة بالانطباع الاصبعي Dactiloscopie

قبل ان نذكر القياسات التي ياتى بها القياس بالانطباع الاصبعي قد كان يستعمل تعيين هوية اصحاب الخرائط مكررة اخذ صورهم الشمسية وفحصها نعم انه لا يسعنا انكار فائدة هذه الطريقة وعدم اخطائها الا اننا نرى ان تعيين هوية الاشخاص ولكنها لا تتردد ابداً في القول بان هذه الطريقة في تعيين اصحاب السوابق كثيراً ما كانت داعية الى اخطاء في الحكم والتقدير لان الشخص الذي اخذت صورته قبل اسبوع او اسبوعين اذا قص شعره وحقق خيته او تآزيره وبذل ملبسه او تآزره في آخر سبوع الذي حدثت به صورته الشمسية اخذت ملبسه الاولى وتغيرت ثيابه من صورته الاولى لانه يصح سير مثله في حالته الاخيرة حالته التي كان عليها قبلاً . كما انه ليس من البادر وجود اشخاص يشبه بعضهم بعضاً او غير ذلك من عديد . فجنباً ما يقع في مثل هذا الخطأ في حكم والتقدير في تعيين هوية اصحاب خرائط مكررة يتفق في اولا اخذ الصورة الشمسية من الجبهة ومن الجانب . ثم تضيق الاصابع القياس بشري والانطباع الاصبعي والعلامات الفارقة

اصول القياس البشري ويدعى ايضاً برتيوناج Bertillonage تليد ذكرى واضع هذه الاصول المسمى برتيون ، وهو مؤسس كقائد على عدم تبدل بعض قياسات الهيكل العظمي البشري بعد دخوله في سن الشباب (سن العشرين) الى آخر حياته . ويستعمل لاختذ القياسات المذكورة بدقة وصحة آلات دقيقة كمنزكك التحن Compas d'usage والصكور Equerre وغيرها

اما الانحاء التي ينبغي اخذ قياسات فذكرها في الجدول الاتي :

Taille	طول القامة	١
Envergure	طول الباع	القياس العام Mesure générale
Buste	قطر الصدر	
Longueur	طول الرأس	٢ الرأس Tête
Largeur	عرضه	
Dim. bizygomatique	قياس ما بين العذارين	
Longueur oreille droite	طول الاذن اليمنى	

Longueur Pied gauche

« medius »

« oriculaire »

« coudé »

طول الرجل اليسرى

طول الاصبع الوسطى

طول الخنصر اليسرى

طول الساعد الايسر

الاطراف

Membres

وقد تبين من تطبيق تلك الافيصة على مائة الف شخص (في مصاححة المؤنة العدلية) في باريس انه لا يوجد قياس ما يوافق لآخر واذا انفق تساوي مقيسين او كان احدهما قريباً من الآخر فالقياسات الاخرى تختلف كل الاختلاف .

استاذ الطب القانوني

في معهد الطب والحقوق

الدكتور مشيل شمندي

حيلة لطيفة

ارسل مكاتب الديلي ميل من باريس الى جريدته يقول : من اخبار نيس ان العامر بودوان ارتب في اسئلة كان يدقيها عليه راغي الكنيسة في الحي الذي يقيم فيه مستقيماً عن حاة زوجته فقال له « لقد قمتها منذ ايام وخدتها في بيت المؤنة » فابلق القسيس الامر الى ابوليس فركب مدير ابوليس ومعه عدد من ابوليس السري سيارة وذهبوا الى منزل العامر المذكور وسألوه عن زوجته فنظر اليهم متظاهراً بالخوف والوجل وقال لا اعلم ولكنها لا بد ان تكون على مقربة من هنا

فقال له مدير ابوليس هذا كلام لا يجدي نفعا فاعطني فاساً وسر امامنا الى بيت المؤنة ودعنا اليه ونأوه فاساً وسر امام رجال ابوليس الى حيث اشاروا اليه ولما وصلوا الى بيت مؤنة اخرج كاساً من جيبه ونظر اليهم سلاً يامهم هل يريدون ان يشربوا نبيذاً احمر او بيض فاستشاط مدير ابوليس غضباً كاد يرمي يديه ولم يسمع صوت امرأة في اعلى السلم فاذا بزوجة بودوان تادي زوجها يوافيها الى البيت فادرك رجال ابوليس حينئذ الحيلة التي جازت عليهم ورجعوا على اعتابهم غضبين لا يسعهم ان يتخذوا ضد بودوان اجراءات ما لان تبليغه كان للقسيس وليس لم

كيف تظهر الجريمة

عن جريدة تيت بيتس الانكليزية

فما ترتكب جندي قتل الا ويظهر الخافي . فكيف يظهر !
مما حاول القاتل ان يحجب معه الحدية منه يدهن بعض الدهول عن اتياء تتم
على جنايته

وعلة ذلك ان الاعتيال جنابة كبرى نعم على اذكي العقول وتكرب النفس حتى ان
القاتل يرتكب فعلته وهو في شبه اعماء . فتحدث منه فنتت تدل على الجريمة
فمن ذلك ان الدكتور لامسون الذي اعدم في سندن سنة ١٨٨٣ كان قد سم شقيق
زوجته كي يرت ١٥٠٠ جنيه كان يمكها . فجاء بفطيرة مقسومة ثلاثة اقسام احدها مسموم .
وكان قد احضر شخصاً يدعى بدرون لكي يشهد بأنه اكل جزءاً من الفطيرة
وقعد الثلاثة واكل كل واحد نصيبه من الفطيرة ومات الساب بعد ذلك . وكان دليل
الجناية انه بدرت منه عندما اكل الساب القطعة المسمومة عبارة مؤداها : « اني لا اظن
انه سيعيش طويلا »

وايضاً كونه حضر الفطيرة وهي مقسومة ثلاثة اقسام ولم يتفطن الى انه وقت التحقيق
سيستأهل بدوره عن السبب في قسمتها قبل احضارها

وحدث ان رجلاً فرنسياً كان يعد اللغة الفرنسية في ادنرج تنق فيها سنة ١٨٧٨ لقتله
زوجته . وقد كان يكره زوجته ويسئ معاملتها . ثم حطرت له ان يقتلها ويربح من قتلها في
آن واحد . فآمن من حياتها في احدى شركات التأمين بمبلغ الف جنيه . ثم لم تمض مدة
حتى سما بالافيون ولكي يحجب جريمته فتح انبوبة الغاز في الغرفة لكي يعمي على المحققين ويدعي
انها ماتت من الغاز . ولم يحط في بانه ان التسمم من الغاز يختلف في اعراضه عن
التسمم بالمورفين

فلما سمعت شركة التأمين عن لوفاة ارسلت طبيبها لكي يكتب تقريره عن كيفية موتها .
فلما رأى اجته حكم بانها لم تمت بالغاز وفحص جسمها فوجد به الافيون . وهكذا كان طمعه
في مبلغ التأمين سبباً في افشاء سره

وحدث في سنة ١٨٧٥ ان شقيق ويزييط في لندن . وكان قبل ذلك بعام قد قتل
حليته ودفنها في حديقة المنزل . ولكنه بدلا من ان يضع جثتها في الجير الحي اخطأ ووضعها
في كوريد الخبز ومن خواصه انه يمنع التحلل . اجنة مبيت اجنة سليمة نحو عام عند ما كشف
عنها في اثناء اصلاح انابيب الغاز

وحدث في احدى قرى الصعيد من مدة ان سطا بعض اللصوص على منزل احد الناس
وسرقوا امواله . وبلغ من غفلتهم وطعمهم ان سرقوا بعض الملابس ولم يتمكن القضاء من
القبض عليهم

وبعد ذلك بسنوات كان احد رجال هذه الاسرة يمر بالقرية التي يعيش فيها اللصوص
الذين فعلوا تلك الجريمة القديمة . وبينما هو في احدى حارات القرية رأى صبيا يلعب وعليه
صدريه قطنية فتأمل فيها فوجد انها هي نفسها التي كان احد صبيان تلك الاسرة يلبسها .
فابلاغ البوليس وقبض على جميع افراد العصابة وحكم عليهم

تمثيل الجناية

يتبع القضاء في فرنسا وغيرها طريقة خاصة في تحقيق الحنايات وهو انه اذا انكر الجاني
فعلته اعيدت امام نظره الجناية التي ارتكبها في اماكنها . فيفساد المتهم الى حيث ارتكب
جنايته وتمثل امام نظره جميع ادوارها وقاما يستطيع جان ان ينكر جانيته بعد ذلك فان
الذكورى تؤثر اعصابه وتهيج احساسه وتبدو عليه امارات التأثر حتى يضطر الى الاعتراف
بجميع ما ارتكبه

فمن ذلك ان مولر كان مجرما المائيا وقد قتل عدة نساء فلما قبض عليه وجيء به للتحقيق
اكر جميع ما عزي اليه واصر على الانكار . فامر القضاة بفتح قبر احدى النساء اللائي
قتلن وجيء بالجثة اليه فلم يقو بعد ذلك على الانكار

وحدث ان خادمة فرنسية اتهمت بقتل سيدها واصر على انكار الجناية . فهددها
القاضي باخراج جثة سيدها حتى ترى بنسها ما فعلت . فلما تذكرت جميع ما حدث منها
وهي ثقلة لم تقو على رؤية الجثة ثانية ورضيت ان تعدد دون ان ترى الجثة . ومع ذلك احضر
رأس الرجل المقتول لما فاقرت بنها قتله ولكن بعد هذه الفدغة العظيمة والقسوة
الهائلة تبين ان المرأة بريئة وانها لفرغت من رؤية الرأس اقرت على نفسها كذبا بالقتل

اصطط ان يسعى كي يدعوه. أيضاً • لم يكن من الصعب على الصابط ان يحصل على دعوة
منه رفيقته هذه القصة •

فلما كان بينه رقص صارت هذه • بعد رقص مع رفيقها وصاروا يقتفيات اثر النبيلة
ورفيقها حتى دكان • فتحدثت حرقه • مسقة • الناس في معمعة الرقص سمعت صرخة
شابة وفف الجميع لها وتبين منها ان النبيلة قد فقدت عقدها • وبين الناس في هذه الدهشة
وكان على رؤوسهم الطير واد • اصطط يتقدم في النبيلة لانكليزية بعقدها الذي قال انه
وقع منها على الارض فالتقطه

فارتحت السيدة وعاد اليها روعها ولمست عقدها وند الرقص كما كان
• كان بعد شهر من هذا • حدثت حذت هذه السيدة عقدها الى • جواهر لكي يشمنه
فوجده الماساً زائفاً

• بعد ما حدثت ان شذر امرأة القصة كانت قد درست هيئة الاحجار وشكل وضعها ثم
صنعت عقداً من احجار زائفة • من هذا العقد • هي است من السيدة غفلة قطعت عقدها
وحدثت • دسته تحت ملايتها • ثم التفت على الارض هذا العقد الزائف
ففي صحت السيدة وعرفت انها فقدت عقدها واخذت تنظر حولها لم تفكر بانه يمكن ان
يتقدم لها عقد زائف • فما هو ان قدم الصابط لها هذا العقد حتى اخذته متبهة لا تفكر بان ما
اخذته غير عقدها

[المصور]

نقل المرضى بالطائرات

من اخبار بلاد غانه في غرب افريقية ان شركة انكليزية فيها انشأت خطاً جويًا بين
مزارعها واقرب مدينة اليها • من طلي • بين صابون بالحصى وهم يشرفون على
الاعمال الزراعية • المسافة بين المزارع والمدينة لا تزيد على ٢٠٠ ميل فان اجتريزها
كان يستغرق ١٧ يوماً لتعذر السير في رصيفها فكان كثير من المرضى يلقون حتفهم قبل
ان يصلوا الى المدينة ويسعفوا بالعلاج اللازم اما الان فانطيارات تقطع هذه المسافة في
ساعتين على الأكثر وقد تأسست هذه لشركة ايضا ثلاث محطات للتغراف اللاسلكي واحدة
في المزارع والاخرى في المدينة والثالثة في الطائرة نفسها

من ابرع في النشل

الرجال ام النساء

رأي مجرم خير برهن ان المرأة امهر من الرجل واخف منه يداً

كتب حد مجرمين ابرعين في النشل متهمين في السرقة - بعد
خروجه من السجن - مقبلاً في حدى محلات الاسكيزية قابل فيه
مقدرة رجل في هذا ميدان متدرة امرأة - هم ما قاله :

ن عظم السرقات تقوم بها عصابات . ما ذ كان شأنها . فرد في هذه الحالة يكون
امرأة . والمرأة تتمر على رجل خذبتها وهي ذ ردت سرقة احد توسلت اليه باحد
اصدائه نفعه بحرقه حتى يتعاقبها ثم تستعمل آية تصدع عراضها . وفي المرأة جلد على
لسرقة يتبه جدها على دفع الملابس وخياضها . فانرجس يسأم ولكنها تصبر وتنتظر . ثم
اصابعها دقيقة بخلاف اصابع الرجل الغليظة . فذا سرقت كانت ليديها خفة
اللس البارع

وقد عرفت حادثة نمر من عجب احودب في تصح فيها برعه امرأة اللصة . فقد
حدث من مدة ان احدى النبيلات في انكلترا ذهبت الى برلين وكانت ذات قدر ومكانة في
دار السفارة الانكليزية . وعلقت السفارة عن عقد حفلة رقص ودعت اليها صفوة الاعيان
من الزارة الانكليزية ومن الامان . وكانت هذه السيلة عند ما نزلت برلين قد ذهبت الى
احد الفنادق المشهورة ولبست عقد من لادس كبير لا يحرق تعرف بنسبتها من توهجها
وبريقها وكبر حجمها

ورأت هذه امرأة لصة هذه السيلة فعرفت على ان تسرق عقدها . وذهبت الى الفندق
وصارت تفتش غرفة الطعام كل يوم وتدرس حركات هذه السيلة وتوهم سيفي ذهنها هيئة
الاحجر وتتكلم . وتمكنت من ان تحس حد انقباض لادس يقرب منها وصارت تشجعه
على ان يتعقبها ويتعقب بها . وغرضها من ذلك ان تستند الى وجاهته فلا يتسرب اليها الشك
من احد

ولما سمعت بان السفارة ستعقد حفلة رقص وان هذه السيلة ستدعى اليها اغرت هذا

التي حدثت بعد الهدنة ، هذا اذا ثبت ذلك ان الحوادث التي جرت قبل الفير العام او الى السنين التي مضت قبل الهدنة ، وللدليل الوحيد على نهضة شرطة الاستانة في مقاومة التباين وتقدمها في ميدان الرقي هو الفرق الظاهر بين حالتها قبل الحرب وما وصلت اليه بعد الهدنة من الانتظام

المطريوافق النشال

في اكثر ايام الربيع يتبدل الجو فتارة ثور ان رياح وتنبس السماء بغيوم وآونة تمطرنا السماء مطراً شديداً وطوراً يسقط السحب فتشرق الشمس بنورها الجميلة في ايام الغيث المعروفة باسم (سحابة صيف ثمر ونقضي ان تراكم الحرق الى لا تسجد تحت اروقة مراكر (الترامواي) وموافي السفن التي تسير بين التوافي قرية وتسرع في اركوب لتتخلص من البتل ووابل الامطار وهناك النشل واقف بالرصاص في وسط الازدحام حتى اذا دنت الفرصة اعلمها وتسل ما يريد وذهب الضممن قتيلاً بنفسه) سبب يجب الجو المظلم) لذلك نرى جداول الحوادث ايامية في مثل هذه النواحي مملوءة وطاخة بوقوعات السرقة والنشل .

ان وقائع النشل التي حدثت في اسبوت في قبل الهدنة لا تتجاوز الـ ٥٦٠ حادثة على الحساب الوسطي

اما بعد الهدنة والسنة التي تلتها فقد بلغ الـ (٧٠٦) ولقد بلغ عدد الحوادث الـ (٢٠٠٠) اذا فحصا جدول الاحصاء نرى عدد حوادث النشل في سنة ١٣٣٣ قد بلغ (٥٥٦) اكتشف منها (٢٢٩) والباقي وقدره (١٣٣٧) من مجهولاً ولم ترد واحدة هذه الاموال المسروقة اما في سنة ٣٣٨ فكان مجموع الجرائم (٧٠٨) كتشف منها ثلثها واعيدت الاموال المسروقة لاصحابها وادع فاعوها السبعين . فنتيجة التي يمكن استنتاجها من هذه المقايسة هي كما يأتي :

اعنت الهدنة واطقت الحرية لجميع حرق ابرية والبحرية فانهارت الامم المختلفة على الاستانة فزاد لازدحام وكثرت الجرائم وحوادث النشل ومع ذلك فقد قبض على ثلثي المجرمين ولم يبق سوى الثلث الواحد فاداً قتمت اثر هذا احساب وطرحنا مقدار ما اكتشف من الجرائم يكون مجموع سنة ١٣٣٣ هو (٣٢٧) ومجموع سنة ٣٣٨ هو (٢٦٤) وعلى هذا الحساب الوسطي نرى ان مقدار الحوادث التي جرت قبل الحرب هو اكثر من وقائع السنين الاخيرة بنسبة (٧٣) من المئة وبناء على ما تقدم يظهر ان حوادث النشل تناقصت عما كانت عليه

مقدار حوادث النشل التي حدثت في الاسبانية

خلال شهر واحد

كتب حمد مجري خبرند تركية فصلا عن حوادث امستل بعد تدقيق اخبارات
النشالين لسنة ١٣٣٣ رومية جاء فيه :

مد حدة النظر في حدث الشمس في حوت في مدة ثلاث سموت . فظهر لنا ان
تسارعت مداركم ثلاثين يوما متوالية في السنين الاخيرة خصوصا في الاعوام التي جاءت
بعد الهدنة وقد وجدنا هذا الزيادة من الامور الطبيعية . لان الاستانة كانت قبل الهدنة
سنة كانت عادة فصلا عن حدة حدة عدت عنها متتيردين والمتساين ومسالمة سد
المعابر البحرية كانت مسددة من عدل في رومانيا وخصوص اليونان عن
الاتجاه اليها كما ان سعة البحر توفر سبيلها كان ذلك في مذهبنا هذا لان
للجوع صالة عظيمة في حالات الشمس لاحيرة كما في حوادث السرقة والشل
ستزداد انشاء هجوم يونان كبير وقدمهم نحو غير ستارية بما فاع في نفوس الرعاع من
الغطرسة لكن السرية والخنكة التي امتازت بها شريطة الاستانة ضربت على ايدي الاشرار
بعضا من حديد . فقتل تسارعت احرائق . فقتل مقدار بوء ماء ولكن اذا اعنا
نظر في البيان لاتي نرى ان مقدار حدث الشمس الاعظمي في شهر واحد من سنة ١٣٣٣
هو ١٦٩١ فيق سنة ١٣٣١ مقدار الاعظمي السري ١٧٠٠ وبعيد كان المقدار الاصغري في
سنة ١٣٣٣ ١٣٠١ فيق قد بلغ في سنة ١٣٣١ المقدار من هذه النسبة معبد ان
مجموع حداث الشمس في الاستانة في مدة شهر حديدهات بين ٣٠ و٧٤ ولا متاحة في
الحوادث التي اكبر على من هذا حدث كبير ثلاث من جدول الاحصاء في موسم
استانة مثلا تحت الحفظ وكيس . ثم تحت النياز التنبؤية فننقص حوادث الشمس . اما في
موسمي اربيع واصيف فغير تردد وسبب في هذه الزيادة هو ضرورة نزع الثياب وحملها على
اليدين لمدة حر من الشمس هذه الامة . ان احداث الحدة التي جرت في
لسنوات التي مضت قبل هدة والتي حدثت في سنة ١٣٣٨ بلغ مقدارها الاعظمي (٧٠٨)
والاصغري (٥٥٦) والذي يلفت النظر في موضوع مقدسنا هو انه لا توجد زيادة في الوقائع

سابقاً و بعبارة أوضح لم يبق إلا عدد قليل من المدينين الذين لم يكتشف أمرهم
إن شرطية الأستاذة من منطق من عقدها لا مهمة - مربية رتيبة الي دحتها في وظائفها
بعد حرب فاشترطت التركية مربية برقيها هذا فذه النسيبة التي كانت - ستمضيتها يقول
لعرابي (مصائب قوم عند قوم يؤخذ اوسن ع. دق على ذلك وقول ان حرب اعلمه في
تمت فيها النوع المصائب كانت مساعدة للشرطة في رقيها الحاضر

• • •

كم الافواه والقاضي الاميري

حكم القاضي في بروكن منذ ثلاثة أسابيع على نس " برب وكر " ان تضع على ارجلها
مدة ثمانية وربعين ساعة بلاماً وذلك لانها توفت كلام غير لاق صد المس (لولولاني)
قائلة عنها انها في عهدة ضاعت فصيتها وبسرف في المدهي ونس العمومية وذلك امام
يهود عس

مقد طهر تنصيق - نس لولولاني في فاضلة عذراء محافظة على اديها وحسن سمعتها
وان المعتدية قد تهجمت عليه سنوا وكادت تصير سمعتها من حرم - اعتد لها غير وتبعد عنها
خطيبها الذي يحبها كبير ملكه رتب عدم تنوع نس برب في تهجم - نسق و عاز
فاستغرب الناس حكم قاضي اعرب ورفعت مذكوره عليه احتجاج للمجلس الاعلى
وسن هذا واستعبر قاضي عن حقيقة في حكمه - وحج الاحير عدد ان ستعصر البلام
وهو يشبه تمه بلام قراء ان هذا غفص سنعده ملكة اليزابت لأكاديمية سيف ايرمه
حرم بعض مسوة موتي كن يتهجم به يتهمن ك - ساء لقصر - نسق - مسرة - موضعت
هذا سلام على فوهين مدة سبوع كامل ، فكان القصاص خير امثولة للغير ولم تقم بعد ذلك
دعوى قذف من هذا النوع لان ساء - نسق - التداخلات في ممر غير حسن من البلام
هد تردد القاضي المذكور لا يرجع عن حكمه ويريد ان يدع - نسق - لاسي تطبيق الحكم
بجذافيره •

وهذا كان ، فان نس برب وكر خطرت ان تكلف بالبلام مدة ٤٨ ساعة
ولا بد من تعمدت لا تعتمدي بعد الآن على سمعة الغير وثمهم صديقاتها بما
لسن فيه

تأثير الموسيقى

مغنية تخلص مجرمًا

مرغريت دغاريز مغنية اسبانية ذميمة اُصِيت دلت في ربا شهرة واسعة واحرزت في علم الموسيقى مرتبة رفيعة تحسدها عليها كثيرات من شهيرات المغنيات وقد اخذت تأسر اخيراً في إحدى اجلات الانكليزية الشهيرة فصولاً صافية عن سيرتها منذ طفولتها وعن الحوادث التي حدثت لها منذ ما زاولت صناعته، وإلى القراء قصة ترويحها الغنية الاسبانية عن نفسها .

قالت :

اُقيمت في باريس وانا في مقتبل العمر حفلة موسيقية غنائية غنيت فيها اجمل ادوارها ومنها دور بالاسبانية عنوانه « عندما اكون بعيداً عن وطني » نال استحساناً عظيماً وصفق له الحاضرون تصفيقاً شديداً . وفي اليوم التالي حُفني رسول الى الفندق الذي نزلت فيه ودفع الي رسالة من ادمون بيكار يرجو مني فيهم ان زوره في المساء لاشد الانشودة التي اخذت بالماب الذين سمعوني في الليلة السابقة . وكنت اعرف ادمون بيكار واعرف انه من اشهر محبين الفرنسيين علاوة على انه شاعر كبير يميل الى الموسيقى وله ذوق سليم في الصوت الرخيم فعددت دعوقه الي لاغني في إحدى حملات استقباله شرفاً عظيماً اكن احابه به يومئذ فقلت للرسول اني الي الدعوة عن طيبة خاطر .

وفي المساء توجهت الى منزل بيكار فلم الفه مضاء فادركت ان الاستاذ لا يستقبل في تلك الليلة . ففتح لي حذمه وسار بي الى مكتب سيده فدخلت غرفة جدرانها مبطنة بمجلدات وكتب وابصرت امامي المحامي والشاعر حاملاً الى مكتبه كانه في سبات عميق او في حلم بعيد فلما شعر قدومي نهض وحياتي قائلاً « قد رجوت منك ايها الاساتذة ان توافيني الى هنا لتساعدني على انقاذ حياة رجل » فنظرت اليه مستفهمة فدعاني الى الجلوس ثم قال : « عداً اقف بحكم صناعتي امام محكمة الجنايات لادافع عن متهم قاتل واحول ان اخلص عنقه من الجليوتين (آلة الاعدام بفرنسا وهي تقطع العنق) فقضيتي صعبة شاقة وانا خامرها من الوجهة القانونية حتماً فلم يبق لي سوى ان اجأ الى شعور المحلّين وعواطفهم وذلك لا يتم الا بخطبة مؤثرة تحرك اوتار الشفقة في قلوبهم فتثير ما فيها من رحمة وانسانية وهذه الخطبة يجب ان تكتب وتعد

لتكون جاهزة حاضرة غداً صباحاً فاعلمي ان حياة رجل لتوقف عليها وعلى مبلغ تأثيرها ستكون اذا اعظم ما كتبته في حياتي ولكن في رأسي ما يعني عن تدبير الفاضل وتنسيقها والدواء الوحيد لقدح زباد قريحي هو الموسيقى وقد اخبرني صديق لي انك انشدت اشودة اسبانية ابكت الحاضرين واحزنهم فيجب عليك ان تجلسي الى هذا البيانو الذي لي هذه الاشودة لانه يحب عليك ان تساعدني على انقاذ هذا الرجل من الهلاك ولانني يجب ان تكتب بجداد من الدموع» فانشدت ولا اذكر اني انشدت بمثل هذا الشعور هذه العواطف... انتهت صمت اعلامي قليلاً ونهضت فنهض على اثرى وقال وقد صمت على ثغره ابتسامة الامل : « اظن انك قد مكنتني من انقاده » وصافحني شاكراً ثم نظر الى قدمه وادرافه ففهم ان يريده الانفراد بنفسه فاستأذنت وانصرفت من غير سألته شيئاً عن الرجل الذي يحاكم في الفندق لاني الفيتة لا يريد ان يروح لي بشيء عنه ولكنني متعطشة لمعرفة هذا الرجل الذي عنيت خلاصه بنفس الشعور الذي كنت اغني به لولا خلاصتي متوقفاً عليه وجئت اسأل نفسي في طريقي الى الفندق من عسى ان يكون عسى ان تكون جريته ولما وصلت الى الفندق سألت مديرته هل تعرف شيئاً عن قضية فيها القضاء غداً ويتولى الدعوى فيها عن المتهم ادومون بيكر فقلت لي ان مثالا (رجل يصنع بل) خامره ريب في فتاة يحبها تم عاب عن باريس مدة قصيرة ولما عاد اليها بلغه ان شاباً تردد عليها في اثنا غيابه فازدادت سهرته فيها فزارها وسألها عن صحة ما نسب اليها فقالت انها كانت متوقعة المزاج فازعجت من سوء اله وقالت له وماذا تفعل لو علمت انه صحيح ول مديته وطعنها بها فقتلها ثم تبين له ان الشاب الذي زارها هو اعز صديق اليه وان امة لم تخن عهد

قالت المغنية الكاتبة « فذهبت الى مخدعي لانا فتنقبت على فراشي ساعات قبل ان راني على عيني وفي اليوم التالي نهضت وجعلت ارقب صدور الجرائد بفارغ صبر ثم سمعت احد نهاريناري فابتعت بعضها فتبين لي ان المحكمة حكمت براءة المتهم وان الحلفين لم يتمكنوا من لالك عواصفهم وشعورهم عند سماعهم الدفاع المؤثر البليغ الذي دافع به المحامي عن الجاني صحت فرحاً عظيماً لان صوتي كان الذي املى على بيكار دفاعه واوحى اليه بلاغته »

تقويم الاعوجاج

شرح الطرق الغربية التي يستخدمها

البوليس السري في تعقب اثار الجناة

يظهر ان المجرمين في العصر الحديث قد باتوا في ضيق من امرهم ، لان البوليس قد في بلاد الغرب يضيق عليهم الخلق وذلك بفضل ما يستمد من حركات العلم الحديث وط. مبتكراته للاستعانة على تأدية واجباته حتى باتت وظيفة التجسس والبحث عن الجناة على يجري على قواعد راسخة ومبادئ مؤكدة التحقيق واقترب دليل على ما نقول انه في هذا العام لم يتفق في بلاد الانكايز حادثة وقوع قتل تمكن فيها الخالي من الافلات من الشرارك التي تنصبها للمجرمين ادارة الشرطة في لندن المعروفة بمصلحة « اسكوتلانديا » وهي التي امضى فيها منذ بضعة اشهر بعض ضباط البوليس المصري مدة للتعلم على الاجر المتبعة هناك وكانت الحكومة قد بعثت بهم الى لندن لهذا الغرض

وقد ظل العلماء المتفرغون على البحث في الجائيات وخطايع المجرمين منذ مدة في كل من دول الغرب مكبكين على استنباط طرق جديدة يستعين بها البوليس على الاهتداء الى والمجرمين . فكان آخر ما وصل اليه ابتكارهم هو الطريقة المعروفة

وهذه الطريقة الجديدة هي في الحقيقة لا تخرج عن كونها زيادة التوسع في است. طريقة الاستدلال بصمة الاصابع . وهي الطريقة المتبعة منذ زمن والتي يرجع فضل ابتكارها الى السير ويليام هرشل العلامة الطائر الصيت وحسنة التوسع فيها واستكمال ما كان ينقص ترجع الى رجلين آخرين من اشهر مشاهير مساططين العلم الحديث وتعني بهما السير فرنس جالتون والسير ادوارد هنري وخلاصتها ان المسام التي في جلد كل انسان تختلف عن اي انسان آخر وهي من هذه الوجهة وسيلة مضمونة من وسائل تحقيق الشخصية

ولقد اجرى التجارب العلمية في معمل التحاليل الكيماوية التابع لادارة « اسكوتلانديا » وفي مدينة ليون بفرنسا في الوقت ذاته باشراف العلامة الفرنسي المعروف المسيو اديمون لالتحقق من قيمة هذه الطريقة من الوجهة العملية . وذلك ان اخذت عينات من الجلد الجلدية واتارها لمدة اشخاص . فكانت النتيجة النهائية لكل الاخذت ان السام الجلدية في كل شخص عن الآخر من حيث الشكل والعدد والحدق والتركييب الطبيعي . بل لا

في ذلك اختلافاً عن بصمات الاصابع . وقد كان العلامة جانتون قبل هذا يذهب الى ان وجود شبه في ثلاث نقط بين بصمتين من بصمات الاصابع يدعو الى الترجيح بان البصمتين هما للشخص واحد . فذات الانحاب الاحيرة على ان هذه النظرية تطبق تماماً على نظرية المسام الجلدية .

ولعل القاري سينسأل ما علاقة المسام الجلدية بالجريمة وما ضرر ذلك على المجرمين فنقول ان فائدة هذه الطريقة هي في ان النحاح الجاني الى استعمال « القفاز » « الجوانتي » عند ارتكاب جريمة القتل او السرقة او ما اشبه ذلك كما هي اليوم مع اساليب دهاء المجرمين قليلة الجدوى في اخفاء معالم شخصيتهم لاذ ان قوة العلم الحديث - ولكن انضرب لقراء مثلاً يؤيد ما نقول من ذلك هذه حادثة حصلت قريباً في حي (مون رتر) المعروف في باريس وكان محل الواقعة حانة من حانات بيع النبيذ . وتقصيل الحادثة ان رجلين سطوا على الحانة في هدوء الليل وسلبوا خزانة النقود وطعوا بالفرس وهما مطمئنان لانهما قبل الشروع في ارتكاب الجريمة اخفيا الاكف في « قدرات » خبوتية . لكن حارس المكان بعثتهما فلم يكن من اللعين الا ان احدهما الرجل طعنه فقتل عليه ولاداً بفارس معتقدين ان لا خوف عليهما من البوليس ولا حزع من اكتشاف الجريمة ولكن الشيو دييو وهو اقدر رجل في ادارة الامن العام بباريس وناطقة من النواب المهددين في فن اساسية القانونية وتعقب اتار المجرمين من حيث سعة احواله وقوة الابتكار ومسرعة الخاطر تمكن بعد البحث الدقيق من الاهتداء الى بعض اثار ضربت ابعده لتدقيق على بعض زحاحات الخمر الفارغة فكانت هي السبب في معرفة الجانين الاثمين

الاستدلال بانثار الاسنان

وقد حدثت أيضاً في مكتر منذ عهد قريب حادثة كانت السبب في اعلان شأن المحققين والشرطة الذين يطمحهم امر البحث عن الماعل في اكتشاف سر احرمة وذلك ان اصلاً سطا على بيت كبير في ضاحية من ضواحي لندن وسرق جميع ما وقعت عليه يده في « بدرون » البيت ولاداً بالهرب وكان هو الآخر بلاس قفازاً في يده وهو متأكد ان لا شيء قط سينم عن حمايته ولكنه لم يدرك ان عين السرمي العصري المجهز بكل مبتكرات العلم الحديث ووسائله لا تغفل عن اكتشاف ادق الاشياء واتمه العائم . ولذلك لم يلبث ان اكتشف المحققون من نواحي البوليس السري ان احاثي كان في اتار ارتكاب السرقة في مخزن المـ ورون اكل

قطعة من الكعك - وفي اللصوص كثيرون اعينهم فارغة - لم يترك من الفطيرة قطعة لم يأكلها - اما لانه لم يعتمد الاكل الطيب . واما خوفاً من ان يباغته مباغت . وكانت القطعة التي تركها في معنأج خريمة . لان المحققين وجدوا اثار اسنانه ظاهرة في بعض اجزائها - واثبتت التحريات التي عمات في سجلات الخناة الممتادي الاجرام واصافهم بعد التشبيه ان هذه الاثار مطابقة تماماً لشكل اسنان احد المجرمين المعروفين فقبض عليه . ومن العجيب ان التحقيق اثبت صحة هذه الشبهات فلي الجاني جزاءه

كذبة تجر الى جناية

بتمت الحرب في اوليات العرسوية التي اكتسحها الالمان وخرّبوا الوفا من الاطفال والاولاد عدا الملايين ولا نصير فقبض الله لهم جمعيات خيرية معظمها اميركية لا طعامهم ونزائيتهم والاعتناء بهم وكان بين هؤلاء الايتام ولدان عثرت عليهما احدى الجمعيات في بلدة صغيرة فاحدثتهما الى دارها وعاشا تحت سقف واحد حتي وضعت الحرب اوزارها وكنا قد بلغنا سنًا تمكنهما من الكسب

كان اسم احدهما هكتور سايب والاخر جاكلين وهي فتاة فتعارفا ولدين وترعرعا اخوين وشبا صديقين ولم تلبث صداقتهما ان تحوالت الى حب فكشف الفتى صديقه بما يخالج فواده فانس منها ميلا اليه والفقاعلى ان يتزوجا متى صار هكتور قادراً على الزواج

ولكن حدثت في المدة الاخيرة ان وافت الفتاة صديقها الى موعد كانا قد اتفقا عليه متأخرة فانها على تأخرها واح عليها في معرفة السبب فقالت له وعيناهما مغرورتان بالدعوع ان المسيو تيسو صاحب مصنع الخزائن القاضن في البناية التي اتخذت فيها غرفة لسكنها اغواها فاستشاط هكتور غضباً ولعن تيسو فهدأت جاكلين روعه وهي تظن ان المسألة انقضت على هذه الحال غير ان التي اضمر لتيسو الشرف فما بزح فجر اليوم التالي حتى توجه الى منزله وقرع بابه ففتح له تيسو بنفسه فالتقى عليه اربع رصاصات وسلم نفسه بعد ذلك الى البوليس

ونقل تيسو الى المستشفى بحالة خطيرة ولكنه اعترف قتل وفاته بان جاكلين كانت خاليلة له من سنة فلما قدم هكتور للمحاكمة من اسبوعين واطاع على اعتراف المقتول اعترته نوبات يأس وندم ولعن خطيئته التي حمسه بكذبها على ارتكاب جريمة الشنعا والوقوف امام القضاء ولما سئلت جاكلين عن اعتراف خيالها الكرتة وبعد ما سمعت المحكمة اقوال رؤساء هكتور وزملائه برأت ساحتها

الصندوق المشئوم

«الدكتور تورنديك الشرطي الشهير وصديقه الدكتور جرفيس — الذي يقص القصة
بحاولان اكتشاف اسرار واقعة من اعظم الوقائع واغربها»

قلت حينما تصفحت قسم الاخبار الشخصية في جريدة التيمس « لا يزال
شامان مختفياً »

فظفر الي تورنديك مستفهماً وقال شامان ؟ (من هو ؟)

اجبت هو صاحب الصندوق ، قد اتوت عليك الاعلان منذ بضعة ايام ، وهذا انا
ثانية : « دالم يطالب احد بالصندوق الذي تركه س . شامان في مخزن الودائع في
اسبوع فمبائع تسديداً للمصاريف — اسكندريات صاحب فندق الاسب الاحمر في
قارلى بكنت » — وهو اذار في الواقع وقد نشر عدة مرات في الشهر المنصرم .
كان الاجل المحدد لبيع الصندوق قد حل منذ ثلاثة اسابيع فاني اسائل نفسي لماذا لم يبع
فيه المستريات ؟

اجاب تورنديك ربما خطر للمستريات انه ليس محققاً في عمله ولكن من المهم ان نعرف
مصاريف بشير اليها وما هو ثمن الصندوق »

وقد علمنا الجواب عن ذلك بعد يومين اذ وفد علينا شخص غريب ، في حالة اضطراب
وذعر وقال بان اسمه جورج شامان ، وبعد ان اعتذر عن زيارته الفجائية قال :
اليكم انباءاً لصبيحة وكلي وبانهاية عن اخي صمويل الذي وقع في مكيدة من
اغرب المكائد وافظها بانه الان في قبضة الشرطة متهم بجرمة قتل شنيعة »

فقال تورنديك بحفاة لا ريب انها تهمة فظيمة وبحسن ان نقص
المألة بزمها

فقال المستر شامان سافعل هذا : كان اخي وكيلا متجولا لشركة لصنع الخلي وكان يحمل مقدارا منها ليعرضه على العملاء . وكان اتساء السفر يضم بعضا من هذه الخلي في حقيبة صغيرة ولكنه كان يحفظ معظمها في خزانة بمنزله ثم يعود اليه كل اسبوع ليملا الحقيبة

وحدث منذ شهرين ان غادر منزله ليقوم بجولة صغيرة ولكنه بدل من انه يحمل معه بعض الخلي حملها كلها ووضعها في صندوق خشبي كبير . ولست اعلم ماذا كان يقصد بهذا العمل . وكان تصرفه حينئذ غريباً لانه ذهب الى ستوك فارلي وهي قرية لا تبعد عن فلاكستون ونزل بفندق « الاسد الاحمر » وادرع صندوقه مخزن الودائع . وبعد ان اقام هناك بضعة ايام جاء الى لندن ليسعى في بيع منزله او تأجيرها اذ يظهر انه عزم على اخلائه فوصل المدينة ليلا ، وفي صباح اليوم التالي وقع في شرك الماكيدة الاولى ومو لعري شرك رائم

« ذلك انه بينما كان يسير في احد الشوارع المزدحمة لمح كيسا نسايا على الرصيف فتناوله ولما لم يكن عليه اسم صاحبه او عنوانها وضعه في جيبه معتزما ان يسلمه الى مركز البوليس ثم ركب عربة الامنويس فركبت معه في نفس الوقت سيدة حسنة الهندام وجلست الى جانبه فلما جاء المحصل لتحصيل الاجرة اخذت السيدة ثقلب جيوبها باضطراب ثم التفت الى اخي وطلبت منه بصوت مرتفع ان يرد اليها كيسها . ولا شك انه اجاب بانه لا يعلم شيئا عنه ، فالتفت اليه حينئذ واتهمته علنا بانه اختلس ثمنها وظلّت وقف العربة واستدعاه الشرطة .

فوقف السائق العربة ونادى شرطيا فجاء وبحث في اركان العربة عن الكيس الضائع وقبض على اخي وقاده مع السيدة الى مركز البوليس . ثم قيد مفتش البوليس اوصاف الكيس المسروق ومحتوياته طبقا لملته السيدة وبياعها له اخي انها اوصاف الكيس الذي وجدته وتناوله ولا يزال واضعا اباه في جيبه في الحال قص على مفتش البوليس ما حدث وقدم اليه الكيس ولكنني لست في حاجة لان اقول ان مفتش البوليس لم يصدق روايته

« بعدئذ ارتكب اخي امرا كان ارتكبه طبيعيا . ولكنه لم يستفد منه . وذلك انه لما رأى ان لا مفر من اتهامه وان ليس لديه جواب مقنع قدم اسما مستعارا ورفض ان يصرح بعنوانه فجلس تلك الليلة في غرفة صغيرة وفي الصباح ارسل الى القاضي فامر باخلائه الى محكمة الجنح المركزية ورفض الافراج عنه بكفالة . ثم نقل بعدئذ الى بركستون حيث حجز تحسوا شهر في انتظار افتتاح الجلسات

« ولما اقترب موعد المحاكمة وجد ان المرأة التي اتهمته قد غادرت مسكنها ولم يظفر بانارها

احد . ولما لم يكن هـ املك بعد حتفائها يؤيد التهمة ضد اخي وكان هذا الاختفاء مؤيداً لصديق روايته فقد حفظت القضية وافرغ عنه

« فسافر في القطار الى منزله واستوى في المحطة نسخة من التيمس ليقراها في الطريق وقبل ان يفتحها وقعت عينه على قسم الاخبار الشخصية فأت نظره وجود اسمه في اعلان . . .

فقلت « أ اعلان يتعلق بالصندوق ؟ »

-- « بلى . اذ فهل رأيته ؟ ح نأ . ولف . اضطرب اخي لقراءته خوفاً على ما يتويجه الصندوق من الخلى النفيسة . وفي اخل ارسل تفرق يقول فيه انه سيصل في اليوم الثاني . وفي صباح البارحة ركب القطار مبكراً الى ستوك فارلي وذهب نوا الى فدة الاسد الاحمر وعند وصوله طلب منه ان يدخل الى هو الانتظار . وهناك التقي بثلاثة من ضباط البوليس فقبضوا عليه في الحال تهمة القتل . ولكنني قبل ان اسرد تفاصيل هذه التهمة يحسن ان اقص عليك شيئا من احوال احي المتزلية التي تمس هذه التهمة الغريبة الشنيعة

« آسف لان افول ان اخي كان بعاشرة امرأة ليست زوجه اشعرية . وكان يعتزم في المبدأ ان يتزوج بها ولكنه عدل عن هذا العزم لما خاضت معاشرته لما عدة سنين . وكانت امرأة هائلة فحملته على ان يعيش عيشة هائلة . وكانت جافة الخلق سيئة المعاملة مدممة على السكر كثيرة التشاحن والتشاجر . وكانت فيما مضى لتصل بحoque موسيقية لاحد المراسم ولها معارف من ذوي السمعة السيئة وكثيراً ما كانت تعاشر رجلاً مشهوراً من ذوي الاخلاق الفاسدة معاشرته مريبة وخصوصاً واحداً يسمى جامبل فقد كانت بينهما علائق غير شريفة ولو ان جامبل هذا كان متزوجاً

« عاش احي معها اذاً مدى اعوام حتى سئم معاشرتها احياناً وخصوصاً لانه تعرف بسيمة حسنة محترمة كانت تود الزواج منه . وعندئذ حدث بينهما فصل عاصف تأثر فطرد اخي دليته - السيرة ريبكا متجسس - من المنزل وخطرها بقطع كل علاقة بينهما

« لكنها رفضت امره رفضاً باتاً وعادت الى المنزل وترددت عليه مراراً وفي آخر مرة انارت ضجة كبيرة واحتشد اساس لرؤية الخبر حتى اضطر احي الى ادخل الى المنزل فبنت معه خمسة ساعات ثم انصرف في هدوء وسكنة حواني الساعة العاشرة . ولكن بالرغم من ان كثيرين راوها حين دخلت الى المنزل فظاها انهم لم يشهد انصرافها احد سوى اخي وهي صدفة سيئة جداً اذ لم يرها احد مطلقاً منذ ان غادرت المنزل ولم تعد الى مسكنها في تلك الليلة بل اختفت بتاتا حتى . . . ولكن يجب ان اعود الان الى قصة فندق الاسد الاحمر في ستوك فارلي

«لما قبض على اخي بتهمة قتله ربيكا متجس قضا عليه بعض التفاصيل . ولما ذهبت انا الى هنالك اجابة تلغراف وصاني علمت بعض الشيء ايضا . والتفاصيل هي كما يأتي : عقب سفر اخي الى لوندريه باسبوعين استكى بعض التجار الذين يضعون امتعتهم في مخزن العنق من وجود رائحة كريهة به . وفي احد ايام هذه الرائحة صادرة من صندوق اخي وقد ارتاب صاحب الفندق في امر هذا الصندوق لان صاحبه تركه فبلغ البوليس بالامر وحاطب البوليس اخي بوليس لوندريه تنوينا فبحث عن منزل اخي فوجده موصدا ولم يعثر له على محل اقامة

« عندئذ كسر ابوليس اخي الصندوق فوجد فيه اسراع الايسر لامرأة وبعض ملابس موشاة بالدماء فقرر نشر الاعلان الذي ادرج في الشمس وفيه بعض التحريات فظهر منها ان حي كان يصرف بعض اوقاته في ستوك هارلي في صيد الاسماك من نهر صغير . وما علم البوليس بذلك امر بفحص النهر وفي احوال عثر على ذراع ايمن يظهر انه مقابل الذراع الذي وجد في الصندوق وعلى ساق امرأة قطعت الى ثلاث قطع .

« وه يوجد تلك ما بخصوص معرفة صاحبة الذراع الذي وجد في الصندوق فقد كان منشوشا عليه بحروف واضحة وشما يحتوي على حرفي ر . م . فوفقه رسم قلب يحترقه سهم وعليه حرفين ج . ب . وبعد تحريات قليلة علم ان المرأة ربيكا متجس التي اختفت كان في ذراعها الايسر وشم كهذا وعرضت الذراع الموحودة على بعض اشخاص عرفوا ربيكا من قبل بعد ان افسموا بحفاظة على السر فأكدوا انها هي ذراع ربيكا بالذات . وادت بعض التحريات لآخرى الى اثبات ان ربيكا متجس رؤيت لآخر مرة قبل مقتلها تدخل الى منزل اخي بالصفة التي ترحلتها وعلى هذا اقتحم البوليس منزل اخي وقتله

فقال الدكتور تورنديك هل لا تعلم ما اذا كان البوليس قد وجد شيئا في المنزل ؟

اجاب شاتان لا اعم ولكن استنتج انه وجد بعض الاشياء . وقد كان بوليس ستوك هارلي متادبا معي ولكنه رفض ان يعطيني معلومات اخرى . ومع ذلك فسوف نعلم اكثر من هذا في التحقيق

قال تورنديك وهل هذا كل ما اردت قوله لي

اجاب شاتان نعم وهو كاف جداً والان اريد ان اعرف هل تتولى الدفاع عن اخي ام لا ؟

فقال تورنديك ن اقصى ما استطع عمله هو ان ابث المسألة . فاذا كانت نتائج البحث مؤيدة للشكوك التي تترت حول اخيث فسأ كلف يدي عن العمل وعليك عندئذ ان تكلف محامياً جنائياً عادياً بالدفاع عن اخيث . اما اذا وحدث ما يدل دلالة صحيحة على براءته ففي اتولى الدفاع عنه . والان اريد ان استوضح مسألة او اثنتين .

اولا هل قدم خوف شيئا من معومات مخصوص وجود هذه البقايا البشرية في الصندوق ؟ هو يعتقد ان شخصا من سكان فندق الاسد الاحمر قد سرق الخبي ووضع مكانها هذه الاشياء .

قال تورنديك قد يمكن هذا . والان لارى من هو الشخص اندي ارتكب هذه الجريمة . هل يوجد شخص كان له صالح في قتل هذه المرأة ؟ اجاب شامبان كلا . لقد كان يكرها كثيرا . ولكن لا يمكن لاحد منهم سوى اخي مصلحة في التخلص منها .

لقد ذكرت لي ان شخصا كان بينه وبينها علائق متينة . انه يحدث بينهما خصام او مشاجرة ؟

- كلا . ومن الواجب ان اقول ان علاقتهما كانت على احسن ما يرام هذا فضلا عن ان جامبل لم يكن ملازماً بشيء نحوها

فسأل تورنديك وهل تعلم شيئا عن جامبل هذا ؟

- لا اعرف عنه الا قليلا جدا . لقد مارس جميع الاعمال وتقلب في كل الظروف . سافر الى زيلنده الجديدة وامضى هنالك مدة في المتاجرة بجميع الاصناف ومن بينها الرؤوس البسترية المحنطة كان يبيعها الى المتاحف والى الهواة « ثم اضاف شامبان بصوت منخفض « وعلى ذلك فلا بد ان تكون له خبرة سابقة »

فقال تورنديك ليست هذه الخبرة في قطع الاعضاء من الجسم . والظاهر كما نقول انه لا يوجد دافع لجامبل على ارتكاب هذا الجرم حتى ولو كانت سنحت له الفرصة . اما في حالة اخيث فقد كانت يوجد الدافع والفرصة معا . هذا ولعل اخاك لم يهدد القتيلة ابداً ؟

اجاب شامبان اني متأسف لان اقول انه هدها عدة مرات بل وامام الناس . هدها بان يقضي عليها . ولا شك انه لم يكن يقصد ما يقول اذ هو من بين الناس عريكة . ولقد كانت من الحق ان يفعل ذلك بل كان من سوء الحظ ايضا بالنظر لما حدث بعد ذلك .

فقال تورنديك حسناً ساطر في المسألة وافيدك برأيي . ولست بحاجة لأن أقول
أن الظواهر سيئة ولا تشجع

فاخرج سابين محفظة بطاقاته من جيبه وقال هذا ما اراه ايضاً . ولكن من الواجب ان
لا نياس ثم اتى بطاقته على المنضدة وصالحنا مكتباً وانصرف
فقلت بعد ان خرج لا يحسن ان نأخذ بظواهر الامور . على في عقد اننا لم نصادف
مسألة اصعب من هذه وادعى لليأس

فقال تورنديك ان ما يهمننا هو معرفة ما اذا كانت هذه الظواهر تنطبق على الحقيقة
وإذا كان الامر كذلك فلا فائدة من الدفاع مطلقاً
فقلت اظن انك ستبدأ بالبحث في ستوك فارلي

فاحاب بلى سنبداً بفحص الوقع التي تقررت فإذا كانت حقيقة كما رويت فلا شك
ما ن يضطر الى العمل بعد ذلك ولا فائدة من اخاعة الوقت . واني اقترح ان نؤجل باقي
عملنا اليوم لنبدأ رابحت حالاً وتمر في طريقنا على سكوتندير (ادارة البويس) لنأخذ تصريحاً
فحص البقايا البشرية التي وجدت وفحص الامكنة والاشياء

ولم تمض عشرة دقائق حتى كنا على قدم الاستعداد . وبينما كنا تورنديك يحزم
« صندوق السحت » ويضع فيه الادرات اللازمة القبت اوامري على بواتون مساعدنا في المعمل
بشأن ما يجب عمله في غيابنا . ثم نظرنا في جدول السفر وخرجنا على الاثر
ولما وصلنا الى سكوتندير دالنا عن صديقنا الرئيس ملر فعلمنا لسوء الحظ انه ذهب الى
ستوك فارلي ليتابع التحقيق في المسألة . ومع ذلك فقد حصلنا على التصريح المطلوب ثم سرنا
نوا الى محطة شارينج كروس

ولما سلمنا التذاكر الى مفتش القطار واتر بنا من محطة ستوك فارلي فضحك تورنديك
ضحكة خفيفة فنظرت اليه مستهزئاً فقال ان ملر وصله تغراف وسيسهل لنا سبيل
البحث . .

ثم اتبعت نظراته فلمحت الرئيس ملر يزحوا نحونا وهو ذاهل داس . فلما وصل الينا صاح
هذه مسرة ما كنت اتوقعها ايها السادة ولكن عليكم لا تقصدان الا حتم بمسألة الصندوق !
فقال تورنديك ولم لا ؟

فقال ملر ذلك لان الامر لا يحتمل بحثاً ولا تحقيقاً وسوف تضيعان وقتكما وتضمران
سمعتكما . واني اخبركما بصفة خاصة اننا ذهبنا الى منزل سابين في لوندرة فعثرنا بليليل الاخير
على اداته .

فسأله تورنديك وما الذي وجدته في منزله ؟

احب ملر لقد وجدت في دولاب في غرفة نوم زوجة من حبوب الميوسين (هم قاتل) ينقصها نحو اثنتي عشرة رطل . وليس في هذا ما يؤخذ عليه . قد يكون استحضرت هذه الحبوب بنفسه وكره حليم ترابا في الطابق الاسفل المدمر من الاحتطاط . وجود رائحة كريهة ففطرنا حولنا . وكانت رض هذا الصابق بلاط في نواحيه في نواحي البلاط او الاجمار . ولم تكن نرغب في حفر الارض جميعها وعلى هذا ملأت من كبر من الماء ورستت به البلاط ثم راقبت اثر ذلك في تمض برهة حتى لاحظت ان حجرا كبيرا في الوسط قد جف تماما بينما ظل باقي البلاط رصبا مبتلا بماء . فامرت بحفر حول هذا الحجر ثم يرفعه من مكانه فوجدنا تحته رزمة كبيرة موضوعة في ملاءة . ولا اخيل اليكم بشرح اوصافها المؤلمة ولكنها كانت صرة من البقايا البشرية

فسأل تورنديك وهل كانت فيها عظام ؟

اجاب ميركل بل كن فيه بعض الاوعية وبعض جلد البطن . ورسلناها الى مكتب الخبراء ففحصوها وقدموا تقرير قبول فيه انها بقايا امرأة تبلغ نحو الخمسة وثلاثين سنة . وهو عمر متجس قريبا . وان الاوعية المختلفة كانت تحتوي على كمية كبيرة من الميوسين هي اكثر مما كان يجب لاحداث الوفاة . هذا ما وصلنا اليه . واذا كنتم ستدافعان عن المتهم فلن ترجحا كثيرا من الشره

فقال تورنديك انه كرم كبير من يامل ان نتحفظنا بهذه المعلومات الخاصة . انها تساعد كثيرا على فهم القضية ولو اني لم اتعهد بالبقاء الى الان . فقط جئت لافحص الوقائع واري ما اذا كان يوجد فيها ما يصح تدفع فاين البقايا ؟

احاب في غرفة الموتى فيها فسأرك الطريق . ولما ان كان مفتاح الغرفة معي بالصدفة فسأدخلك اليها

فاخترقنا شوارع القرية حتى وصلنا الى نهايتها يتبعنا بعض متطفيين . ثم دحنا الى غرفة الموتى واوصد الرئيس من الباب وراءنا ثم اتانا الى خوات وضعت عليه قايما المرأة وقد غطيت بغطاء معموس في الكحول وقال دونكي ما تريدان . ثم ارتد الى ركن من القاعة واشعل غليونه

ولم تكن هذه البقايا ذات فائدة كبيرة ، اهم ما فيها الذراع اليسرى ذات الوشم الذي سبق وصفه ، والذي رسم تحته حرفان هما ج . ب . فحملت انا من الذراع والوشم واسطبل نفسي من عساه يكون ح . ب هذا ، على ان اعني اسمي فالكلمات الى الرئيس مقبلة على

ذهني في امر هذا الحادث

اما تورنديك فالظاهر انه كان يرى رأياً آخر لانه كانت يدفق في لخص الاشلاء ،
ويقسها ويسرها بعناية شديدة ، ويفحص كل اصبع على حدة ، ويطبعا على لوحته ، ويقبس
الوثم ورسومه . ثم اخذ يتأملها بعد ذلك بمنظاره
فهمس في اذني ملر متهمكا من اهتمام الدكتور ، ولكن تورنديك مضى في بحثه وعنايته
هادئاً ، ثم تحول الى الصندوق واخذ يشدد في لخصه داخلا وخارجاً ، ويلمس ويقبس الحروف
المنقوشة تايه . واخيرا وضع مذكرته في جيبه واختم مباحثه وقال كيف يمكن الذهاب الى
فندق الاسد الاحمر ؟

احاب ملر انه على قيد خمسة دقائق فقط ، وسار يكا الطريق اليه ، على انك تضيع وقتك
يا دكتور وسوف ترى . ثم اوصد باب معرض الجثث وقال ان دفاع شامبان مضحك جداً
فهل يعقل ان رجلاً يحمل الى قاعة الفندق كيساً يحتوي اشلاء بشرية ثم يفتحه ويضع
محتوياته في صندوق شخص آخر ويبدل محتويات هذا بذاك . هذا فضلاً عن ان
صندوق شامبان كان ذا قفل متين ومن المتعذر فتحه ، بل لم نستطع نحن فتحه
وكسرناه »

وهنا وصل الثلاثة الى الفندق فاستقبلهم صاحبه وقال تورنديك اريد ان انا كد هل
يمكن الاصفاء الى نظرية شامبان من حصول بدل في المحتويات فقال صاحب الفندق
هذا ما لا يعقل يا سيدي لان غرفة الودائع غرفة عامة ، مفتوحة لكل طارق وقادم ونحن لا
نوصدها عادة ونعرف اغلب عملائنا ، والامر مستحيل الوقوع نهائياً . اما بالليل فان الغرفة
توصد جيداً

قال وهل نزل اجانب بالفندق بين الوقت الذي سافر فيه شامبان والوقت الذي اكتشفت
فيه الاشلاء ؟

اجاب بن مثل المستر دولر ، وكان معه حقيبتان كبيرتان وصندوقان للشباب وصفت كل
في غرفة الودائع ، والسيدة مورشيرون وكان لها امثلة كثيرة ايضاً مثل حقيبتين صغيرتين مسطحتين
وصندوق للقبعات وسلة كبيرة للشباب ، وقدم ايضاً زائر آخر لمحيث بلسمه ولكنهم بقيت في الدفتر
وكان معه بمحلات كبيرتان للشباب . ثم صلت ساحة زلازلهم .
قال تورنديك ايضاً بوعية الدكتور . ثم استغرض منه عوارض القدموم ، والوصاف المتعلقة
الزائر ين وقيدها في مذكرته

ثم تحول الى غرفة الدكتور . ثم استغرض منه عوارض عن صغيرة صغيرة ليس الخمر سوى

بضعة حقائب وصناديق للسفر ، وامم ما يلاحظ شأنها هي انها كانت في ركن منحرف بحيث ان الطارق اليها يستطيع ان يخفي عن الاعين وانه يعلم بقدوم غيره قبل وصوله بلحظة .

فقال تورنديك واين بطل الحادث شابان ؟

اجاب مرانه هما ، وقد استقيناه حتى يتم التحقيق فهل لك ان تحدثه ؟

فسرنا الى دار الشرطة ، وادخلنا الى مكتب خاص . ثم جاء الحارس وادخل رجلا كذنا ان لا نعرفه لتدرة مشايخته لعميلنا الميسو جورج شابان ، وكان صاحب الوجه ، وقد نما شعره وارتسمت على محياه آيات الشقاء والتعاسة فاعان الحارس اسمه وانسحب ، وانسحب الرئيس ايضا . ثم اخونا قص تورنديك على السجين سرعة زيارة اخيه لنا وقال له اذا اردت يا شابان ان اتولى الدفاع عنك فيجب ان تعترف بكل شيء ، فذا علمت بامر لم يجبرنا به اخوك فقصه علينا دون تحفظ »

فهر شابان رأسه متعباً وقال لست ادري شيئاً فوق ما علمتم ، والمساءة كلها لغز لا اهتدي الى شيء منه ، ولا اضن انكما تصدقان قولتي اذ كيف يصدق انسان ما اقول وهذه الدلائل ضدي ؟ ولكني اقسم بالله اني لا اعرف شيئاً عن هذه الجريمة الرائعة ، وقد كان الصندوق يحتوي حلياً لا غير وقد وضعته في غرفة المتاع ولم افتحه — هل لا تعرف انسانا له صالح في قتل وبيكا ؟

اجاب شابان لا اعرف احداً . فقد كانت امرأة خلافة ، حناء ، قوية البنية يجهها كل اصدفائها ولا اعتقد ان لها عدوا

— لقد وجد بعض (الهوسين) في منزلك فلماذا ؟

— بلى ، وكنت اتألم من اسناني غير اني لم استعمله قط ، وكانت في الزجاجة مائة حبة .

— وهل اشتريت الصندوق منذ زمن طويل ؟

— اشتريته من هلبورن منذ نحو ستة اشهر

— اليس لديك ما نقوله بعد ؟

— كلا . وقد كان بودي ان استطاع ذلك . ثم توقف شابان قليلا وقال مكتئباً

هل تعترض الدفاع عني يا سيدي ، اني قليل الامل جداً ولكني افضل ان اعطى فرصة اخيرة .

فنظرت الى تورنديك متوقفاً ان يكون جوابه فياضاً بالخذر والتحفظ ولكنه اجاب

لهشتي - لا داعي الى كل هذا اليأس يا مستر شابان ، وسأتولى الدفاع عنك وعندي امل شديد في تبرئتك

وجعلت تأمل في ذلك الجواب الغريب أثناء مسيرنا الى الفندق ، وأثناء الغذاء اذ لا ريب اني قد غفلت عن امر هام ، وكانت تورنديك رجل الحذر لا يفرق بين وعوده فلا ريب انه قد استخلص دليلا قاطعاً غير اني لم استطع ان اهتدي الى هذا الدليل ، ودهش الرئيس مرأياً .

وما كدنا نجتاز الطريق عائدين ، ونضع اقدامنا على افريز المحطة حتى بادرت قائلاً لتورنديك بالله كيف ساغ لك ان تغدق الوعود على ذلك المسكين شابان في حين ان لا امل له مطلقاً ؟

فنظر الى بخطارة واجاب اني اعتقد يا جرفيس انك لم تفكر جيداً في هذه القضية ، وقد خدعتك الظواهر بل لم تفحص حقائق الامور منذ كائنك المعتاد ، ولو انك تأملت في اقوال جورج شابان ملياً للاحظت انها تحتوي اموراً غريبة هامة ، ولو اعمنت في فحص هذه البقايا البشرية لرأيت ما يؤيد صدق هذه الاقوال ايما تأييد . ان اي شخص يستطيع يا جرفيس ان يقطع جسداً بشرياً بتلك الصفة ، والنقطة هي ان تلك الاقوال اذا وزنت جيداً فانها تثبت عكس القول بان صمويل شابان هو القاتل لتلك المرأة ، والنظرية العكسية تستفاد من ظهور هذه البقايا بالذات فتذكر ما قاله جورج وتأمل جيداً فيما سرده من الحوادث

ولعمري لقد كان تورنديك جم التفاوض ، وقد تأملت القضية ملياً في الايام التالية وقلبتها مراراً وتكراراً فما ازددت الا اعتقاداً بادانة صمويل

اما زميلي فقد كان يعمل وينتظر التحقيق ، وحدث اننا ذهبنا في طريق المدينة فتركني في محطة فكتوريا ودخل محلات بوردن التي تصنع الاقفال ففطنت الى انه يتمم بحثه في امر القفل ، واعتقدت ايضاً حيناً رأيت مساعدنا بولتوف يخرج حاملاً صندوق الآلات انه يجري بحثاً يتعلق بالقضية ، على اني لم اظفر من تورنديك بايضاح ما

وفي مساء ذات يوم لاحظت ان هناك استعداداً لاستقبال زائر فنظرت الى تورنديك مستفهماً فقال لي لقد طلبت الى مرات يأتي ، وقد كنت اعمل لاستجلاء غامض هذه القضية فاتممت عملي الان ولذلك اعتزمت ان اخوض غمار المعركة

قلت وهل انت واثق ، وهب ان البوليس يصر على اعتقاده ومحاولة ان يدحض ادلتك

فأجابني أنهم لا يستطيعون ، ومن أخطأ كبير ان تحال — القضية على المحاكمة بناءً على فكرة خاطئة . ها قد اتى ملر

وكانت القدمة هو فدخل وحس ثم استخرج من جيبه رسالة وبطر بذهور الى هدوء صديقي وقال ان خطابك هذا يا سيدي - مضجاً - نقول انك تستطيع ان توقننا على حقائق قضية شابين ، وكنا نعرف هذه الحقائق ، ونثق لادانة

فمنظر تورنديث في الشرطي مبتسم وقال لقد قبضتم - عزيزي ملر على الرمح البريء ، وعثرتم بالصندوق الكاذب ، والجسم الكاذب

فصفق لشرطي ولا عجب فقد صنعت ان ايضاً ، وانك - مر عن كرسيد واخذ يندق في زميني ملياً ثم قال اخيراً وكان يا سيدي اعزى هذا سحق محض ، او ما يظهر انه سحق . فلنبداً بالجسم . نقول انه جسم كاذب

اجاب بلى فقد كانت ربيكا متجسس امرأة ضخمة يبلغ طولها خمسة قدم وسبعة ، واما القتيلة فلا يزيد طولها عن خمسة اقدم واربعة

فصاح ملر انت تنسى اوشم وهو ما يجعل الشك في حقيقة الجسم مستحيلاً قال بل هناك ايمانك فقد كانت لربيكا وشم على مقدم ذراعها الايسر وليس لهذه المرأة .

فصاح ملر كيف يكون هذا وقد رأيت الوشم بنفسى رأيتك انت ؟ فقال تورنديث ان الوشم اندي رأيتك عمل بعد الوفاة وهذا دين على انه لم يكن موجوداً وقت الحياة

فصاح اريئس رباه ان هذه مأساة رائعة فهل انت واثق مما تقول ؟ اجاب بلى تمام الثقة وحقيقة الوشم تطهر جنية تحت نظارة مكبرة لان خروج الابرة تبقى مفتوحة في جلد الميت اذا وشم ويمكن رؤيتها بالنظار ، وقد كانت الحروق ظاهرة بالرغم من الضغط عليها وكان الخبر باقياً فيها

فقال ملر لقد تكذبت الان على اني لم سمع بوشم جسم ميت من قبل قال تورنديث ولكن يوجد اشخاص يتقنون هذا الفن وهم اوشم الدين يتاجرون سيف رؤوس « الماورى » لان هذه لرؤوس وشم وتوقف ايمانها على دقة وشمها ، وقد اعتاد التجار ان يضيفوا اليها اوشمة جديدة ليزداد ثمنها

فعصفت الفاضة لا معنى لها وسفت لانني لم الاحظ ذلك اسنيل القاطع في اقوال جورج شابمان فقال ملر والان كيف عرفت ان الصندوق قد تبديل

اجب تورنديث ان الصندوق حقيقي من صنع محل فلتشر في هلبورن، وقد اشتراه شابان وطع عليه احرف اسمه في يوم ٩ ابريل كما تدل على ذلك دفاتر المحل، والذي يصنع اقفال هذه الصناديق هو محلات بوردن شارع فكتوريا ويوضع على كل قفل ثمرة متسلسلة • فنمرة الصندوق المضبوط هي ٥٠٠٧ وتدل دفاتر بوردن على انه صنع في اواسط يولييه وعلى ذلك فلا يمكن ان يكون هو صندوق شابان

قال مر اذا فلنمن هذا الصندوق ! وما حدث لصندوق شابان ؟

— الظاهر ان مسز مورثيسون قد وضعت في سلتها

— رباة ! ومن تكون مسز مورثيسون هذه ؟

احب تورنديث لا ريب انها لم تكن سوى ريكا متجس

وهتر مر في كرسية وصاح ريكا القتيلة ! رباة كيف يمكن ان تحمل الجواهر وتسير

مع زركة جسدها المنزق وراءه ؟ ومن تكون هذه البقايا ادا ؟

احب تورنديث سأقي لهذا حالا ولكن يجب اولا ان نفصل في امر المقبوض عليه

فوفق مر فلان لا بى ولا ريب ان الصندوق ليس صندوقه ، وليست هذه البقايا البشرية

ريكا متجس ، ولكن توجد هذه الاشلاء التي وجدناها في القبو فما حقيقتها ؟

احب تورنديث تمكن لاجابة على هذا اسؤال يستعرض حوادث القضية بصفة عامة ،

و د م يكن هذا الصندوق لسابان فهو صندوق شخص آخر ، واذا كن شابان بريئا من هذه

حادثة فلا بد ان هناك مجرما آخر ، كذلك اذا لم تكن هذه البقايا من جسم ريكا متجس فلا

بد ان امرأة اخرى قد قتلت • فلننظر

» تذكرن التهمة التي وجهت لسابان من انه اختلس كيس امرأة ، لقد كانت هذه

تهمة كاذبة بلا ريب دبرت ونفذت بهارة • ومذا كان موضوع هذه المؤامرة ؟ لا ريب ان

عرض منها كان ابعاد شابان ريث يتم استبدال الصناديق في ستوك فارلي وتودع البقايا في

الصندوق وفي النهر • ثم من يكون الجناة غير المذنبين دبروا حكاية الكيس ؟

» لا بد ان تكون لهم علاقة بريكا حتى يستطيعوا ان يصوروا الوشم على حقيقته ولا بد

ان تكون لهم خبرة بمسألة الوشم • كذلك لا بد انهم اشتركوا مع امرأة قتلت فيما بعد

» وقد كن بوسع ريكا ان تدخل الى منزل شابان لانها كانت تحمل مفتاح له • وكان

هذه رجس يدعى جامبل بينه وبينها روابط وثيقة ، وكانت جامبل هذا يتاجر في رؤوس

» المازري » بمعنى انه خبير في وشم الموتى ، وقد تحققت من ان امرأة جامبل اختفت بتاتا

فهذان شخصان تتفق صفاتهما مع المتأمرين

« وفي ٢٩ يولييه جاء شامبان الى ستوت فارلي ، وفي ٣٠ منه قبض عليه بتهمة السرقة ، ثم قدم الى المحاكمة في ٣١ منه ٠ وفي ٢ اغسطس سافرت مسز جامبل الى القرية ولم يشعر بذهابها احد ولم تعد بعد ذلك ٠ وفي ٥ اغسطس ودعت مسز مورسيسون في ستوت فارلي صندوقاً استرته بلا ريب بين ١٣ يولييه و ٤ غسطس ووضعت فيه ذراع امرأة ٠ وفي ١٤ اغسطس فتح البوليس الصندوق ٠ وفي ١٦ منه وجدت اسلأ القتيلة في قبو شامبان وفي ٢٧ منه افرح عن شامبان ، ثم قبض عليه في اليوم التالي بتهمة القتل ، واضنك يا مملر نتفق معي على غرابة توالي هذه التواريخ

قال مرصدقت ولو اعطيتي عنوان جامبل لاستطعت ان ازوره
— اخشى ان لا تجده يا مملر ، ولا بد ان تحت عنه في الاقاليم
— اذا فسوف اجد في اثره هنالك

قلت بعد ذلك باربعة اشهر وبيدي تقرير يحتوي تفاصيل محادثة جامبل ورييكالقتها تريزا جامبل : لا بد انك راض يا تورندوث تمام الرضى ، فقد دون القاضي في حيثيات حكمه على جامبل ورييكالقتها بالساقفة المؤبدة تمام عاضراً عن البوليس لاكتشافه غوامض الجريمة وخبرته بمسائل الوسم ، وذكرته في الاستنتاج وترتيب الادلة : لا ريب انك المقصود بكل هذا فهنئاً لك ايها الصديق

« تم »

في رحلة ملك الى اوربا

نشر كاتب الانكليزي كتاباً عن مشاهير رجال الانكليز في عهد الملكة فكتوريا فاتي في سياق كلامه عن احدهم على ذكر حادثة غريبة حدثت لما زار احد شاهات العجم انكلترا في اوائل العقد الثامن من اقرن الماضي فان الشاه كان مسافراً من فوكستون الى لندن فعلم الناس بقدمه فوقفوا في المحطات التي مر بها القطار واخذوا يهتفون للزائر انكليزي الظاهر ان رجال حاشيته حملوا هذه المظاهرات على غير محمها فاطلوا من نوافذ القطار وجعلوا يلوحون بسيوفهم محاولين ان يقطعوا رأس كل من يقترب منه فلم يصيبوا احداً لحسن الحظ

بَابُ الْقَرَارَاتِ

خلاصة بعض القرارات الصادرة من محكمة التمييز بالاستانة

«القرار في ١٣ شباط ١٣٢٩ رقم ١٦٦»

لا تعد الاحكام الصادرة من المحاكم الاجنبية على الرعايا العثمانيين - من الوثائق الموجبة للحكم لدى المحاكم العثمانية - فعليه لا يصح اتخاذ مثل هذه الاعلامات اسماً للاحكام.

«القرار في ١٤ مايس ١٣٣٠ رقم ٣٩»

لما كان الواجب يقضي باثبات ما قلع من غراس «شتل» التبغ ودرجة نمائها وقيمتها قائماً حين القلع - بالبينة الشخصية فان الاكتفاء باخبار ارباب الخبرة في هذا الشأن مخالف للقانون

«القرار في ١٠ حزيران ١٣٣٠ رقم ٥٤»

لا يجوز اصدار الحكم استناداً الى تقرير الكشف الذي ليس هو من اسباب الحكم قانوناً

«القرار في ٢١ كانون الاول ١٣٣٠ رقم ١٦٤»

اذا اقيمت الدعوى من قبل الحزينة بطلب استرداد دراهم كانت قد اعطيت اشخص اكرامية من اجل اخباره عن اغناء مكتومة - بداعي ان ذلك الاعطاء لم يكن بمجمله - فكما انه لا يمكن اتخاذ دفاتر مدير المال وقيوده حجة على المدعى عليه، كذلك لا يجوز استماع الشهود لاثبات معاملة رسمية كهذه

«القرار في ٨ ايلول ١٣٣٢ رقم ٨٤»

لا يعد تقرير الكشف من الوثائق الدالة على ان الخلل المزعوم فيه هو المرعى المحكوم به قبلاً ام لا . وان سندات التملك (الطاو) التي لم تستند الى قيد صحيح لا يجوز عدها من اسباب الحكم .

«القرار في ١ تشرين الاول سنة ١٣٣٢ رقم ٩٦»

اذا اذكر احد من ختمه المطبوع بحضور مجلس الادارة لا يمكن اثبات الامر بشرح ذلك المحاسن الجوابي المعطى بهذا الشأن بل يجب اثبات القضية اما باجراً قاعدة التطبيق ، واما باستماع شهادة الذين كانوا حاضرين مجلس الادارة حين طبع ذلك الختم

❖ في الاستدعاء ❖

« القرار في ٩ نيسان ١٣٢٨ رقم ٣٨ »

لما كانت المادة الماثرة من اصول المحاكمات الحقوقية تقضي بان تبين كل دعوى باستدعاء
كان الحكم باجرة الوكالة التي لم تطلب بالاستدعاء مخافاً للقانون
« القرار في ١ كانون الاول ١٣٢٨ رقم ١٩٤ »

اذا صدر قرار برد قسم من دعاء مدرجة باستدعاء واحد وناتشة عن جهة واحدة فلا تبقى
حاجة الى استدعاء آخر لاجل التدقيق في قسمها الآخر . بل تجب رؤية سائر المدعيات بناء
على الاستدعاء الاول . وعليه لا يجوز بيان الحاجة الى تقديم استدعاء لوحده من اجل الدعوى
المتعلقة بالشؤون التي تقرر انها داخلية في ضمن وظيفة المحكمة
« القرار في ٢ مارت ١٣٢٩ رقم ١ »

اذا اعطى احدهم استدعاء بدعواه بصفته احدياً ثم تبين انه عثماني فلا يستلزم ذلك رد
الاستدعاء المذكور .

« القرار في ٢ مارت ١٣٢٩ رقم ٢ »

لما كان الواجب يقضي بان تبين كل دعوى باستدعاء لوحده وكان الضرر والخسارة هما
بحسب الاصطلاح القانوني غير الاصل المدعى به فاذا لم يرد بالاستدعاء المدعى شي ، بحق اصل
المدعى به بل كان قاصراً على ذكر الضرر والخسارة لا يجوز النظر في الدعوى اعتماداً على قوله انه
طالب اصل المدعى به باسم الضرر والخسارة

« القرار في ١٧ مائس ١٣٣٩ رقم ٥٧ »

مهما تعددت الشؤون المدعى بها من قبل شخص على آخر لا يجب ان يعطى لاجل كل منها
استدعاء على حدة بل يكفي لاجلها كلها استدعاء واحد .

« القرار في ٤ تموز ١٣٢٩ رقم ٧٦ »

اذا جعي . اثناء تصوير الدعوى شفاهاً عند المحكمة شي . لم يرد ذكره بالاستدعاء فبحق تضي
المادة (١٥) من قانون المحاكمات الحقوقية والمادة (١٨٢٩) من المجلة يجب رد الادعاء الذي لم
تسبق الدعوى به اصولاً .

« القرار في ٣ شباط ١٣٢٩ رقم ١٥٨ »

اذا كانت الدعوى المقامة من قبل المدعين تتعلق بالاراضي الجاري تصرفهم فيها . مشتركاً
وبالاراضي والاملاك المتصرف فيها بعضهم منفرداً فلا تمنح قانوناً اقامتها بالاستدعاء . احد

« القرار في ٢٧ حزيران ١٣٢٨ رقم ٧٨ »

بما ان المادة (٢٥) من قرار الاستملاك تقضي بتخليف رحال لجنة التحكيم في كل دعوى بحضور المحكمة فلا يصار الى تصديق المضبطة التي تنظمها اللجنة المذكورة بدون ان تحالف اكتفاء بانها محلفة من اجل دعاو اخرى

« القرار في ٣٠ حزيران ١٣٢٨ رقم ٨٠ »

لما كانت المادة (٢١) من قرار الاستملاك تقضي بان تدار امور لجنة التحكيم من قبل رئيسها الذي تعينه المحكمة من بين اعضاء اللجنة المذكورة وكن لا يجب ان يشرف احد اعضاء المحكمة على اعمالها فان تعيين احد اعضاء المحكمة للاشراف على امور تلك اللجنة لا يجوز قانوناً

« القرار في ٣ حزيران ١٣٢٨ رقم ٨٠ »

لما لم يجوز تخليف الشخص بمعرفة نائب ما لم يكن له عذر شرعي يمنعه عن حضور المحكمة حسماً هو مصرح في المادة (٩٥) من قانون اصول المرافعات الحقوقية فاذا لم يكن لجنة التحكيم عذر يمنعها عن الحضور في المحكمة بكون تخليفها بمعرفة النائب محالاً للقانون

« القرار في ٢٢ ايلول ١٣٢٨ رقم ١٣٩ »

اذا تعذر الانتفاع بالمقدار الباقي بعد استملاك ما لزم استملاكه بسبب من الاسباب القانونية كان لم يبق له طريق . وفهم ان المتصرفين به سيصبحون محرومين من الانتفاع بذلك المقدار الباقي يجب استملاكه بعد تقدير قيمته عملاً بالقاعدة القائلة : « الضرر ممنوع »

« القرار في ٦ تشرين الاول ١٣٢٨ رقم ١٥٣ »

لا يحق للبلدية ان تستملك المحل الذي بقي زائراً عن المقدار المقتضى استملاكه لتوسيع الطريق اذا لم يوافقها اصحابه

« القرار في ١٨ شباط ١٣٢٨ رقم ٢٤٠ »

اذا لم يقدم صاحب المثلث استدعاء بشأن استملاك الباقي له بعد الاستملاك لا يمكن اعطاء القرار بهذا الامر لمجرد طلبه الشفاهي في المحكمة

« القرار في ١٧ شباط ١٣٢٨ رقم ٢٤٦ »

لما كانت الفقرة الاولى من المادة (٣١) من قرار الاستملاك صريحة بانه يتجتم جبراً استملاك ما يبقى من الانية التي يجب قطع جانب منها للمنافع العامة لا يقل عن ربعها بشرط طلب صاحبه فلا محل للتأمل في ان ذلك الباقي نافع لصاحبه او غير نافع

❦ قرارات صادرة من محكمة الاستئناف بالقُدس ❦

« قرار رقم ٥٥ سنة ٢٢ »

المستأنف: الست بدیة حداد ارملة نخله قسطنطين عطا الله بالاضافة الى تركة زوجها حيفا
المستأنف عليه: انطون عطا الله

الحكم المستأنف: وجاهي صادر من محكمة تملك بافا في ٦ مارت سنة ٢٢ يتضمن الحكم
بشوت كون الدار والاربعة مخازن الواقعة في قرية الطنطورة مشتركة مناصفة بين المدعي انطون
قسطنطين مورث المدعي عليها بدیة لذلك تقرر الحكم بملكية نصف العقار المذكور الى المدعي
انطون ولزوم تسجيل ذلك على اسمه ورد مدافعات بدیة وتضمينها الرسوم

القرار - لدى المذاكرة بما نتج من المرافعة الاستئنافية تبين بان سكوت المحكمة عن تحقيق
بعض نقاط ذات اهمية في هذه القضية والاكتفاء بشهادات شفاهية علاوة على قيد الويركو
المشكوك بصحته لما يهضعف البينة المستند عليها الحكم لذلك تقرر فسخه واعادة الاوراق
لمحكمة التملك لتدقيق النقاط الآتية:

١ - تدقيق دفاتر المتوفي الوارد ذكرها في استدعاء المدعي ان كان بهما ما يؤيد قوله من
كون مصاريف الدار المنازع عليها كانت من مال مشترك

٢ -- تدقيق كيفية وقوع تصحيح قيد الويركو لاعلاوة اسم المستأنف عليه

٣ -- اخذ افادة الموقع امضاء على العلم وخبر المؤرخ في ٥ تشرين ثاني سنة ٣٢٥ امام القرية

٤ - استشهاد نمر المسعود الذي كان اجر بيته الى انطون والذي له شهادة تحريرية

٥ -- تحقيق حصول قسمة الدار المنازع فيها من الاخوين كما يقال واعطاء القرار بما
يتحصل من نتيجة التدقيقات المذكورة على ان تكون مصاريف المحاكمة راجعة على من يظهر
غير محق بدعواه بالنتيجة قراراً وجاهياً اعطي وفهم لوكلاء الطرفين في ١٥ حزيران سنة ٩٢٢

قرار رقم ٥٨ سنة ٢٢

المستأنف: عبد الفتاح نسيبه وعبد القادر النصين من الرملة

المستأنف عليه: محمد ابو الفضل العلمي والشيخ سليم افندي شاهين وتوفيق بك النصين وبه تهوب
بك النصين

لدى تدقيق الاوراق ومرافعات الطرفين الخطية والشفاهية تبين بان خلاصة الدعوى
عبارة عن ان سليم محمود شاهين الذي يملك يياره واقعة في واد حنين من ناحية الرملة كان قد

دخوله بصفة شخص ثالث بهذه الدعوى مكرراً طلب رفيقه عبد الفتاح افندي نسيبه من جهة حصول البيع اليه مزيداً عليه بان عقد البيع الثاني لا يبطل عقد البيع الاول . ان المستأنف عليه يطلب تصديق الحكم باعتبار ان جميع المشتريين لم يفوا بشروط الاتفاقية الجارية معه من جهة دفع الثمن وبدل الرهن وسائر ديونه

ولدى التأمل والمذاكرة بذلك تبين بان النقطة الوحيدة التي يجب حلها بهذه القضية ان كانت هنالك خيار نقد ام لا ؟ وعند عدم وجود خيار النقد فاي عقد من عقود البيع المذكورة المتكررة معتبر ونافذ

من تدقيق احكام المادة ٣١٣ من اجلة يتضح بان خيار النقد يلزم ان يكون مشروطاً ابتداء بصراحة عند عقد البيع وبما ان كلا العقدين المذكورين خاليان من شرط صريح كهذا فلا يمكن ان يقال بان هنالك خيار نقد بل يبعاً موقوفاً على اجازة المرتهن

نعم ان بيع المرهون غير نافذ ولكن عدم نفاذه هو بحق المرتهن فقط وليس للمتعاقدين حق فسخه بمجرد عدم اجازة المرتهن توفيقاً للمادة ٧٤٧ ثم اذا تعدد البيع من طرف الراهن فاي بيع اجازة المرتهن فهو نافذ واما اذا فك الرهن قبل الاجازة فالبيع الاول هو النافذ وذلك استنتاجاً من المادة المذكورة واحكام المواد ٣٧٤ و٣٧٥ و٣٧٧ من اجلة في جميع ما ذكر لم يكن خلاف بين الهيئة الحاكمة ولكن البعض منها يرى بان الاجازة الحاصلة بعدم نفاذ البيع لا تأثير لها على الحكم الابتدائي

ولكن بما ان احكام المادة ١٩٢ من اصول المحاكمات الحقوقية مما تجوز جماع دلائل كهذه تؤيد او تخرج الحكم الابتدائي وان الاجازة الحاصلة مؤخراً لم تكن دعوى حادثة بل مدعى بها ابتداء وان ما اتي به المستأنف عبد القادر افندي ما هو الا دليل جديد يؤيد به صحة دعواه فترى اغلبية المحكمة قبولها

نعم ان قرار المحكمة الابتدائية لم يكن مخالفاً للقانون من جهة عدم اجازة المرتهن ولكن لم يظهر من ضبط المحاكم بان المحكمة بحثت بوقوع الاجازة وعدمها بل اكتفت بانكار المرتهن مع انه كان الواجب القانوني تكليف المدعي لاثباتها وتحليف المرتهن عند العجز عن الاثبات ولهذا يمكن ان يقال بان حكم المحكمة الابتدائي فيه نقص من هذه الجهة ومن الممكن العدول عنه عند ثبوت الاجازة لديها .

ولذلك ترى المحكمة الاستئنافية اعادة الاوراق اليها لتدقيق نقطة الاجازة واعطاء الحكم بما يترأى لها بعد على ان تكن مصاريف المحاكمة راجعة على من يضحي غير بحق بدعواه تحريراً في ١٢ اغسطس سنة ١٩٢٢

قرار رقم ٦٠ سنة ٩٢٢

المستأنف : السادات يوسف وعفيف وواصف ومجد اولاد حسن افندي عبد الهادي
المستأنف عليه : فهد وفاطمة وخضره وصبحه ومحمود وخضر واحمد اولاد عبد الرحمن
الحمدان بالاصالة عن انفسهم ووصاية اخده احمد على ابن اخيه القاصر محمد حسن العبد
الرحمن قرية سالم

احكم المستأنف : وجاهي بحق يوسف افندي وعفيف اوسدي وواصف افندي وغيايي بحق ماجد
بك صادر من محكمة تملك لسامره في ٢٠ شباط سنة ٢٢ يتضمن موت ملكية المستأنف
عليهم لقطعة الارض المعروفة بنجور بيت فزروان الشهيرة بنجور محمد العتمة الواقعة بقرية سالم الملبين
حدودها بضبط الدعوى وتسميه بالى المستأنف عليهم المذكورين وله الحق بتسجيلها على اسمائهم
اذ ان التسجيل اخري على اسم يوسف افندي وعائلته كان غير قانه في مبنيا على سوء
التوكيل وانه يجب ابطاله وان الانتقال الجاري لاسم المدعى عليهم المستأنفين غير صحيح
وتضمنهم مصاريف المحاكم وخمس ليرات اجرة محاماة

قرار

لدى المذاكرة بما نتج من المرافعة الاستئنافية تبين :

بان المدعين بهذه القضية يدعون بان والمدعى كان يملك ستة قراريط من ٢٤ فيراط في
قطعة الارض المعروفة باجور بيت فار من راضي صمزه ون الستة قراريط المذكورة كانت
مرهونة لدى الحاج حسين الرطوط بتوجب حجة شرعية وان المذكور اشرك بوهنها يوسف
افندي عبد اهادي وبانهم دفعوا بدل الرهن يطلبون استرداد الحصة من واضي اليد عليها
حامد الرطوط ويوسف افندي عبد الهادي لامتناعهم عن تسجيلها فالمدعى عليه يوسف
افندي عبد الهادي يدعي بان ما هو تحت يده من الارض المذكورة هو شراء من مانكها اهالي
طلوزة بموجب قواحين رسمية وان ليس للمدعين عليه حق :

ونتيجة المحاكمة اجارية بينهم حكم عليه بلزوم تسليم الحصة المذكورة للمدعين لعدم اثباته
بكون البيع الاخير الذي جرى له ولورثة مصطفى الحمدان وورثة داود السليم في دائرة
الطابو عن اتفاق ورضا من المشتريين الاوليين المذكورة اسمهم بسد البيع الخارجي الواقع
سنة ٣٢٦ هـ بعد ان اقر بصحة وقوعه

وباستثناءه الواقع يعترض على الحكم المذكور من اعدة اسباب : اهمها : عدم توجه
الخصومة عليه تجاه المدعين بخصوص اخصة المدعى بها باعتبار ان اصل عموم الارض المنازع
عليها لم تكن لاهالي قرية سالم - الذين المدعين منهم - بل هي لاهالي طلوزة وان والد

المدعين كن واضعاً يده على اخصة المدعى بها اعتباراً مرتين فقط استناداً لآل حجة الشرعية
الصادرة في سنة ١٢٧٥ هـ ثم تاريخ سنة ١٢٦٦ بعد فك الرهن شترى القطعة المذكورة من
ماكها احمالي طويزة محمد ويوسف من اولاد مصطفى الحمدان وعبي وسليمان من اولاد داود
السليان بموجب سند بيع عادي مؤرخ في سنة ١٢٦٦ هـ ثم بعد ذلك قد انفق الاربعة أشخاص
المذكورين على ان يشركو معهم بشرائها على ان يكون نصفها له ولاخوته وربها لعموم
اولاد مصطفى الحمدان والرابع الاخير يكون لجميع اولاد داود السليان وعلى هذه الصورة اجريت
المعاملة الرسمية بدائرة الطابو سنة ١٢٦٥ هـ وكل منهم استحصل على سند طابو بما يخصه وقد
جرى بعد ذلك بيعة وبين شركاءه قسيمة انتفاع مناصفة بينهم ايضاً مرتين وتليه يرى
المدعون باعتبارهم مرتين لا يمكن سوى شاب ما خصه من بدل الرهن وان كانوا يدعون
التصرف باعتبار الشراء او وقع بموجب الحجة المارحية المذكورة من قبل ورثة مصطفى الحمدان
هو مشترك بينهم فاهم احدى مراجعة ورثة المذكورة المستألف منهم يدعون بانهم المالكين
الحقيقيين وان الشراء الواقع من قبلهم مؤخراً ما هو الا تأييداً لحقهم الاصيل وعليه لم يكن
مورثهم مرتين بل من قبلهم ان ما حصه من يزل تحت يد المستألفين وهم اخصاء لهم وان مشتري
يوسف عبد المادي وخوته عد البيع الاول هو من فيطلبون تصديق الحكم

لدى المذاكرة لذلك : تبين من مآل الحجة سنة ١٢٧٥ هـ لاوراق المزرعة في هذه
يدعوى بن اصل الارض كانت مرهونة لدى مورث المدعين حسماً ذكر وان بشرائها
لاخير العادي الواقع سنة ١٣٣٦ لم يكن لهم به ذكر اصلاً وان اقرار اولاد عمهم لهم بانهم
شركاء بالشراء المذكور لا يسري على المستألفين لذلك ترى محكمة بان المستألفين لم يكونوا
اخصاء بهذه القضية المستألف منهم ولذا تقرر فسخ الحكم ورد دعوى المدعين
المستألف منهم من هذه الجهة واتممينهم مصاريف المحاكمة والمصاريف السفرية واجرة
محاماة قرار اعطي ونفهم للطرفين في ١٦ اغسطس سنة ١٩٢٢

قرار رقم ٦٢ سنة ١٩٢٢

المستألف : عبد المادي ومحمد نوري وشركاه اولاد حسن النابلسي : نابلس
المستألف عليه : عثمان الخياط زاهر . شمل النعنع شخص ثالث وسليمان فندي مسجل
لاراضي بنابلس

قرار

من تدقيق اوراق هذه المسوى و لوائح والمرافعات لاستثنائية تبين ان الحكم الصادر
من محكمة تمت السامرة في ٢٠ - ٣ سنة ١٣٢٢ المتضمن الحكم بان قطعة لارض المنازع بها

بين المدعي عثمان بن الحاح ناصر وبين المدعي عليهم عبد اللطيف ونمر ومحموظه اولاد حسين النابلسي واستخص الثالث حين يوس ودرة الطابو هي منقسمة الى قسمين علوي وقسم سفلي ون القسم العلوي هو سمدعي والشخص الثالث بناءً على اقرار الشخص الثالث ولكن القسم المذكور داخل في حدود الشخص الثالث وان القسم السفلي هو محلول نظراً لعدم دخوله بحدود احد ولعدم وجود مرور الزمن لانه لا يسري في زمن الحرب ومدة الغاء محكم الاراضي بعد الاحتلال هو مخالف للاصول من الواجهة الآتية :

١ - ان الكشف الجاري بمعرفة محكمة التملك والمشت بقروكي في ضبط الدعوى مخالف للمواقع والحدود المتفق عليها من طرف المدعي والمدعي عليهم والشخص الثالث حيث ان الخريطة المذكورة لدى تدقيقها امام محكمة الاستئناف ظهر بها ان الحد الشمالي هو للشخص الثالث والحد الشرقي لدار ناصر واحد الجنوبي للمدعي عليهم والحد الغربي للمدعي

٢ - قد اقر المتدعيان والشخص الثالث امام هذه المحكمة بان القسم العلوي من الارض هو بتصرف المدعي عليهم

٣ - ان ما ارتأته المحكمة من جهة عدم وجود مرور زمان بوقت الحرب غير مستند على قانون او على اعذار قانونية فبذلك نقرر فسخ الحكم الابتدائي وارجاع الاوراق للمحكمة المذكورة لتدقيق النقاط المشار اليها واعطاء الحكم المقتضي على ان الرسوم والمصاريف تحمل للشخص الذي يظهر غير محق في ٢٦ تشرين اول سنة ٩٢٢



اتفة الاستاذ فارس بك الحوري تقيب المحامين بدمشق

جاء في المقطع انه لما دخل الصحفيون الدمشقيون للسلام على المندوب السامي الجنرال سرايل دخل معهم الاستاذ فارس بك الحوري تقيب المحامين بدمشق فلما عرفه الجنرال قال له انه قرر عدم استقبالهم لاضربهم عن العمل احتجاجاً على المحاكم المختلطة وطالب اليه الخروج فاصر فارس بك على البقاء قائلاً انه جاء بدعوى رسمية من المسيو شوفلر فقال له الجنرال اذا كنت لا تقدر مكن فناء دره فانه لم يخرج الاستاذ الحوري خرج الجنرال الى الغرفة الثانية فخرج بعد ذلك فارس بك - فنحن نسجل للاستاذ الحوري شجاعته وعلو نفسه معجبين بانفته وابائه - آملين ان يكون قدوة لغيره في ذلك

قرارات صادرة من محكمة التمييز

في لبنان الكبير

دائرة الجزاء

قرار ٦١٤ سنة ١٩٢٤

نقض قرار بدائي بدعوى جرح نتج عنه بعض التعطيل في يد الجريح
قررت المحكمة بان هذا الفعل من نوع الجناية

رفع لدائرة جزاء محكمة التمييز في لبنان الكبير ببلاغ النيابة العامة لديها المؤرخ في ٢٨ تشرين اول سنة ١٩٢٤ رقم ٦٧٩ الاستدعاء المتقدم من مدعي عام صيدا بتاريخ ٢٥ تشرين اول سنة ١٩٢٤ المتضمن ان مستنطق صيدا اصدر بتاريخ ١٣ مايس سنة ١٩٢٤ قراراً بدعوى المضاربة التي وقعت بتاريخ ٢ مارت سنة ١٩٢٤ في قرية القرية بين اهليها والتي جرح في اثائها طانيوس يوسف الخوري وحنا الخوري جبور يوسف حليحل - يتضمن ان فعل المضاربة جنحة و ينطبق على المادة ١٧٩ من قانون الجزاء وان فعل طانيوس الخوري ورفيقه الجرح ينطبق على المادة ١٧٨ معطوفة على المادة ٤٥ من القانون المذكور وفي اثناء المحاكمة الجارية لدى محكمة بداية صيدا قررت هذه المحكمة في ٩ ايلول سنة ١٩٢٤ عدم صلاحيتها لرؤية هذه الدعوى لان فعل طانيوس الخوري وحنا الخوري المرقومين جناية وهو ينطبق على المادة ١٧٧ من قانون الجزاء لحصول تعطيل في يد الجريح جبور حليحل - وحيث اصبحت في الدعوى قراران متناقضان فانه يستدعي تعيين مرجع لرؤية هذه الدعوى

وبعد ثلاثة اوراق هذه القضية ومطالعة النيابة العامة التحيزية المتضمنة طلب نقض القرار القابل بالجناية واعادة الاوراق لمحكمة صيدا محل وقوع الجرم اعطي القرار الآتي :

« لدى التدقيق والمذاكرة »

حيث تبين من تسمية الحكم به حصل بعض تعطيل في بعض اصابع يد حمور حايل
وحيث ان المستطوق ذهب الى ان هذا التعطيل من قبل القدرت الخرج العاديين الداخل تحت
حكم المادة ١٧٨ — قانون الجزاء — وانه جنحة

حيث ان محكمة الجراء في صيدا تعتبر ان هذا التعطيل يشكل جرماً جنائياً بعلة ان
تعطيل الاصبع الواحد معدود قانوناً بمثابة تعطيل العضو المنصوص في المادة ١٧٧ وانه
جنابة وحيث يتجتم في هذه الحالة ان يعطى لعبارة « المعلولة الدائمة » الواردة في المادة
١٧٧ معناها الحقيقي

وحيث ان الشارع بقصد بهذا التعبير المعلولة الثقيلة ما اورد في تلك المادة من الامثال
كالقظم والكسر وسقوط العضو من العمل

وحيث انه مع غض الطرف عن ان المحكمة نذت اقوال الطبيين الذين صرح بان حركة
اصابع جور الثلاث الخنصر البنصر والوسطى لمات لتحسن تحسناً محسوساً سواء من جهة
الحس او من جهة الحركة فان قول الطبيب الذي استندت الى تقريره بان مقدرة يد الجروح
جبور عن الشغل قد نقصت بنسبة ثلاثة وتلاثين في المائة لا يجوز ان يؤول بان هناك المعلولة
الدائمة المقصودة قانوناً لاسيما انه لا يمكن القول في هذه القضية ان اليد فقدت الغرض الذي
نستعمل اليه اذ جل ما قد يقال ان اليد فقدت جزءاً من قوتها وليس في الامر اذا تعطيل
عضو كما قصده الشارع.

وحيث ان ذهب المستنطق لكون الخرم جنحة بنطبق على هذه المبادي

« لهذه الاسباب »

تقرر بالاجماع وفقاً لطالعة النيابة العامة التمييزية كون الجرم جنحة ونقض قرار
المحكمة الجزائية واعادة الملف اليها للاظر في القضية على ما تقتضيه الاصول في ٤ تشرين
الثاني سنة ١٩٢٤

قرار رقم ٢٨١ سنة ١٩٢٢

نقض حكم استئنافي لان المحكمة الاستئنافية لم تلم بكل وقائع الدعوى
ولان قرارها جاء مقتضياً وغير ذلك

ادعت دائرة جزاء محكمة التمييز في بيروت بموجب بلاع النيابة العامة لديها المؤرخ
في ١٢ آب سنة ١٩٢٢ عدد ٥٦ اوراق الدعوى المسوقة على نخله رشيد حبيب لارتكابه
جرم ضرب عبد ارملة يوسف حنا بي صعب والمحتوية على اعلام احكم الصادر بها من
محكمة استئناف حزا بيان الكبير بتاريخ ٣٠ حزيران سنة ١٩٢٢ واستدعاء تمييز هذا
الحكم المعطى من المحكوم عليه نخله رشيد وبما ان استدعاء هذا وجد مقدماً ضمن مدته
مستوفياً شرائطه القانونية تقررة وله شكلا واجريت التدقيقات التمييزية فوجدت خلاصة
الاعلام المذكور ان محكمة البداية في البترون حكمت بوضع يعقوب سلوه بالحبس خمس عشرة
يوماً و بوضع نخله رشيد بالحبس مدة ثلاثة اشهر وان يؤدي للمفروية عدداً خمس عشرة
ليرة سورية بدل عطلها وضررها وقد استأنف الاثنان الحكم وجاء المدعي نخله مسقطاً دعواه
عن يعقوب وتبين ان التقرير الطبي المعطى لنخلة لا يتجاوز العشرة ايام وتبين ان نخله رشيد
استأنف الحكم وبين اسباباً هي وجود رئيس الكتاب جرجي افندي وكبلاً عن العضو
ابراهيم افندي الذي كان نائباً عاماً ولا يعني ان القانون مع الاستئناف في المراكز وليس الاستئناف
بالاشخاص فيجوز لرئيس الكتاب ان يكون عضواً في الهيئة الحاكمة وان احد الاعضاء محمود
افندي قد اشترك بالتحقيقات الابتدائية وقد حذر ذلك القانون بان يكونواحكاماً ولكن
التحقيقات الاستئنافية اتبعت ان الذين ابدوا رأيهم في التحقيقات الابتدائية هما فارس بولس
وجرجي البيطار ليس بمحمود ناصر ولا جرجي مهوس رأي ظاهر بالتحقيقات الابتدائية وانه
يظهر من تقريره الاطباء بانه ميال مع المدعية وهذا ليس من اسباب الفسخ لان الطبيب المحلف
يعتد بنظر القانون صادقا ولان الكرناج لا يجب من الالات الجارحة حتى يقال انه ليس بألة
كألة فظراً لان نخله رشيد اسقط دعواه عن يعقوب سلوه فمرت بالاتفاق فسخ الحكم البدائي
من نقطة الحكم وحكمت باسقاط الحق العام عنه تبعاً للخاص وتصدق الحكم الصادر بحق نخله
لموافقته الاصول والقانون .

وخلاصة اللائحة التمييزية المقدمة من المميز نخله ان نسبة الضرب اليه لم تثبت ولم تؤيد
بدليل كما يتضح من مراجعة اوراق الدعوى بل ثبت بتقرير يعقوب ان عدداً هي التي تعدت

عليه وضربه ضرباً عظمه عن شغله كما هو ثابت بالتقريرين الطبيين وان الحكم بني على اسباب واهية وان يعقوب سلوه الذي قصد التحامل عليه صرح بأنه ضرب المدعية كركباجين فالكر باج لا يعد من الآلات الذكية لان فيه لبونة لا تكرر في العصفور الطيب في تقريره انه شاهد في جسم المدعية آثاراً تدل على انها حاصلة من الضرب بألة كالة مجازة للحقيقة لان هذا الفرق يتحقق بواسطة ذوي الفن وان يعقوب الذي شاهد فعلاً بام العين اصدق من الطبيب والذي يظهر من مجرى التحقيق ان الطبيب ميال الى المدعية بدليل حاجه بشهادة الشهود وان وكيله اعترض على القص ا حاصل في تقرير الطبيب والحكمة الاستثنائية لم تضعه تحت البحث . وهذا يطلب نقض الحكم . وجهه في بلاغ النيابة العامة ان الاسباب التي اذرع بها طالب التمييز هي غير واردة لاعتقادها بتقدير الحكمة الاستثنائية فيه ولهذا يطلب تصديق الحكم الموافق للاصول والقانون .

« لدى التدقيق والمذاكرة »

حيث ان من مفاعيل الاستئناف الافضاء باندعوى من الحكماء الاولين الى حكام الدرجة الثانية بجميع ما تحوى من المسائل المادية والقانونية مع اقتصار هذا المفعول بكل حال على الجهات الحكومية التي قصدها استدعاء الاستئناف لان الجهات التي لم تعرض على تمحيص المحكمة تكون قد اكتسبت قوة القضية المحكمة ولا يجوز لمحكمة الاستئناف ان تدخلها تحت فحصها لئلا تتجاوز سلطتها

وحيث ان القانون لم يوجب على المستأنف ان يبين الحجج والبراهين التي يتذرع بها في تظلمه اذ ان بسطه اياها امام المحكمة اختياري قد يسهل مهمتها واكن ليس فيه اجبار وحيث ان استئناف الظنين ولو لم يكن معطلا بهذه الحالة او لم يوجد استدعاء يفصل اسباب الاستئناف فان المحكمة لا تظل مقيدة بزم فحص القضية بكل رحابها بسبب مفعول الاستئناف الذي يقيمها قاضية بجميع النقاط القانونية والمادية المعروضة امام المحكمة الابتدائية ويتحتم عليها ان تفسخ الحكم او تصدقه بحسب الاقتضاء بدون ان ينتج على كل حال ولا بصورة من الصور تشديد في الجزاء الذي حكم به على المستأنف

وحيث ان انبساط الدعوى اي انتشارها اثناء باطرافها كلها امام المحكمة الاستئنافية لا يتم امره مع ذلك كما تقدم الا اذا كن الاعلام محتوياتاً على جهة حكومية واحدة وعندما يكون شاملاً لجهات حكومية متعددة اذا احط استدعاء الاستئناف بجميعها والا لم يكن محيطاً فيتحتم على المحكمة ان لا تنتظر الا في الجهة المرفوعة خصيصاً اليها والتي يتظلم منها المحكوم عليه .

وحيث تبين من الاعلام المميز ان المحكمة لم تنظر الا في النقاط التي تعرض اليها المستأنف ومنها اعتراضان يتعلقان باصول المحاكمة

وحيث يخل من ذلك انه قد غلب عن المحكمة واجبها الحقيقي بصفتها مرجعاً استثنائياً ان لم يطرأ الدعوى ونسخ لدى الحاجة او تصدق الحكم المستأنف حتى لاسباب غير التي صار الاستعانة بها

وحيث ان المحكمة ولو انه لا يمكنها في الواقع ان تمد تدقيقها الى جهات حكومية لم تذكر في استدعاء الاستئناف الا ان ذلك لا يوجب ان تقصر تنقيدها على البراهين والحجج التي بينها المستأنف دعواً للحكم فقط لان لما لا بل من الفرض الملازم عليها ان تدقق في القضية كلها باعتبار المسائل المادية والقانونية وتسدرأساً مسد المحكمة المستأنف حكمها باقامتها اسباباً من عندها للفسخ او للتصديق

وحيث انه حتى في حالة استقامة الحكم من جهة الشكل بعدم وجود مخالفة فيه لاصول المحاكمة لا تظل القاعدة الآتفة الذكر واجبة الاتباع عندما لا يقع الحكم مصيباً سواء كان لان محكمة البداية لم تقدر الوقائع كما يليق او لانها لم تحسن تطبيق القانون وحيث ان عدم التمثلي على تلك الطريقة يجعل القصد من تأسيس الاستئناف وهو ازالة الطرفين الضربة بتدقيقات جديدة في الدعوى عقيم

وحيث ان محكمة الاستئناف باقتصارها على القول في الدعوى الحاضرة ان الاسباب التي اوردها وكيل المحكوم عليه ليست جارحة للحكم لا يظهر انها ادركت مرمى مفاعيل انبساط الدعوى في الاستئناف فتمكن محكمة التمييز من معرفة ما اذا كانت محكمة الاستئنافية اعترت وقائع الدعوى محققة فتطبق القانون تماماً بحكمها

وحيث انه بهذه الحالة لا يتسنى محكمة التمييز - وهي ليست بمحكمة اساس - ان تستعمل انتقادها بحق حكم المحكمة الاستئنافية لعدم وقوفها على ما اذا كانت هذه الاخيرة قد عدت الحوادث المادية مثبتة وواقعة تحت حكم القانون ام لا

وحيث ان الحكم يضحى بالحقيقة بناء على ما تقدم خالياً من الاسباب الموجبة لان هذه الاسباب من شأنها ان انبئ عن جزء القاضي في الوقائع وفي وصفها وان تحتوي على العناصر التي دعت الى قرار القاضي ان بحق الوقائع وان بحق الوصف

وحيث ان الحكم المبحوث فيه معدم من تلك العناصر لا سيما ان محكمة الاستئناف لم تستحص عن الاقل الاسباب الموجبة التي ادلى بها الحكم الاولون ليتمكن ان يقال انها دقت فيها ووجدتها صائبة

« لهذه الاسباب »

تقرر بالاتفاق نقض الاعلاء المميز واعادة مبلغ التأمين الى المستدعي واستيفاء مبلغ مايتا غرش خرج اعلاء من غير المحق اخيراً قراراً اعطي في ٢٧ كانون الاول سنة ١٩٣٤

❖ قرارات صادرة من محكمة الاستئناف والتمييز ببغداد ❖

الخلاصة : اذا قُصد احد قتل شخص وسبقت الطلقة فقتل غيره يعد قتل قصداً منطبقاً على المادة ٣١٢

٣١ : ان المحكمة الكبرى لواء بعقوبة في حاستها المنعقدة في مندلي بتاريخ ٣٨ حزيران سنة ١٩٢٤ قد اصدرت حكمها المتضمن محكومية مجيد بن حنف بالاعدام وفقاً للفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون العقوبات البغدادي الا انه لما كان المرقوم حديث السن قررت ابدال العقوبة المذكورة بالاستغال الشاقة المؤبدة بناء على ثبوت قتله المرأة المسماة هوسه بنت سلمان زوجة صبر بن فياض وذلك باطلاقه العيار الناري من بندقيته عليها بتاريخ ٣٠ - ٤ - ٢٤ بينا كانت بقصد قتل المرقوم صبر . وقد ارسل هذا الحكم رأساً مع كفة اوراق الدعوى وثفرعاتها لاجراء التدقيقات التمييزية عليه . وبعد التدقيق ظهر ان المتهم قد قتل الجنى عليها هوسه في الطلقة النارية التي اطلقها نحو زوجها صبر فاصداً قتله وعليه بالنظر الى وقوع فعل القتل منه قصداً فقط بينا كان من الواجب على المحكمة الكبرى ان تقرر التجريم وفقاً ٢١٢ وان تحدد العقوبة بمقتضاها فاعطاؤها قرار التجريم وفقاً للفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ كان بغير محله اذ ان الفقرة المذكورة تخص ما اذا اقترن القتل قصداً بقتل آخر أو بالشروع فيه ولما كانت هذه ليس كذلك بالنظر لعدم تعدد امر القتل قرر نقض القرار الصادر واعادة الاوراق للنظر في قرار التجريم مرة اخرى وصدر هذا القرار في ٢ اغسطس سنة ١٩٢٤

اخلاصة : المأذون بالقبض لا يعد مجزئاً اذا استعمل اي عمل يوصله الى ذلك بشرط مراعاة المادة ٢٨ من الاصول

٣٢ : ان المحكمة الكبرى لواء الخلة في جلستها المتعقدة بتاريخ ١٢ نيسان سنة ١٩٢٤ قد اصدرت حكمها المتضمن بحكومية كاظم بن حوزي بالحبس الشديد لمدة سنة ونصف وفقاً للردة ٢٦٣ من قانون العقوبات البغدادي بناء على ثبوت ارتكابه في ليلة ١٠ كانون اول سنة ١٩٢٣ في كربلا جريمة سرقة مصوغة فضية بقيمة مائتي ربية من حانوت الحاج جواد بواسطة قلع القفل الموضوع على الباب ورفع تهمة الاشتراك والتحرّض على السرقة المذكورة المنسقة بعباس بن حمزة وبراءته منها لعدم تحقق ذلك ضده وبتجريمه والحكم عليه وفقاً للمادة ٢٢٨ من قانون العقوبات البغدادي بالحبس الشديد لمدة اربعة اشهر لثبوت اهماله مراعاة النظامات بجرحه المتهم الاول كاظم جرح بليفاً قبل ان يندره . وقد ارسل هذا الحكم رأساً مع كافة اوراق الدعوى وثغراتها لاجراء التدقيقات التمييزية عليه . وبعد التدقيق ظهر ان قرار الراء المتخذ بحق المتهم الثاني عباس عى التهمة الاولى كانت بالنظر الى الدلائل المتحصلة موافقاً للقانون فنقرر ابرامه ولدى تحويل البحث الى القرار القاضي بتجريم المتهم الثاني المرقوم وفقاً للردة ٢٢٨ عن التهمة الثانية تبين ان المتهم الاول لما كان قد ارتكب جريمة تطابق حكم المادة ٢٦٣ من قانون العقوبات البغدادي وكان بمقتضاها يجوز امتداد مدة العقوبة الى عشر سنوات وكان المتهم الثاني بالنظر لصنعة وصفته مأذوناً بالقبض عليه وان يستعمل جميع الوسائل اللازمة للغرض المذكور حتى وان كان قد ادى ذلك الى موته وهذا وفقاً للردة ٢٦ و٢٨ من الاصول الجزائية . وعليه ان اعطاء القرار بتجريمه كان غير مصيب ولذا قرر رفع التهمة عنه وعدم مسئوليته واطلاق سراحه ان لم يكن موقوفاً لسبب آخر .

الخلاصة : ١ - اذا لم يكسب طالب التضمنات صفة المدعي الشخصي بداية لا يسمع طلبه في محكمة الاستئناف

٢ - لا يجوز اخلاء السبيل بكفالة بعد صدور الحكم بالحبس
٣ - ان حاكم الجزاء في الخلة قد اصدر بتاريخ ٩ شباط ١٩٢٤ حكمه المتضمن بحكومية حسون بالحبس الشديد لمدة شهر واحد وفقاً لردتين ٢٢٥ و٢٢٧ من قانون العقوبات البغدادي بناء على ثبوت ضربه عباس بن علوان بسكينة بجنبه الايمن قرب خاضرته وجرحه وبحكومية ابراهيم بن علوان بالحبس لمدة اسبوع وفقاً للردة ٢٢٧ من القانون المذكور لثبوت ضربه ضرباً خفيفاً لجبار بن الحاج خنف وان اشعلت الكبرى لواء الخلة بصفتها محكمة استئناف قد اصدرت قرارها بتاريخ ١٧ مارت ١٩٢٤ بتجريم المرقوم حسون والحكم عليه بالحبس الشديد لمدة ستة اشهر وفقاً للمادة ٢٢٣ من قانون العقوبات البغدادي المنطبقة على جرمه الآنف الذكر

وتصديق الفقرة المحكية المختصة بإبراهيم . وقد ميز عباس بن علوان وإبراهيم الحكم المذكور أحدهما عباس طالباً أصدر القرار بإراء المحكوم حصون بالتضمينات له ودي جب اوراق الدعوى وثمرعاتها واجراء التدقيقات اللازمة عليها ظهر ان احد المعيزين عباس قد ميز الحكم الصادر المذكور مدعياً بأنه لم يحكم له بالتضمينات مع انه كان قد قدم طلباً بذلك . ولدى التدقيق تبين ان الطلب المذكور لم يقدمه بداية قبل صدور الحكم بل انه قد قدمه عند نظره لدى المحكمة الكبرى استثناءً ولهذا لما كان لم يكسب صفة مدع بداية كان طلبه استثناءً غير وارد ولذا قرر عدم التدخل عن الجهة المذكورة ولدى تحويل البحث الى ما يتعلق بالمحكوم إبراهيم وجد انه لم يبين لهذه المحكمة الاسباب التي تدعوها الى التدخل في الحكم الصادر عليه . ولاجله قرر ايضاً عدم التدخل ورد استدعائه منته الا انه ظهر ان المحكمة الكبرى بعد ما ابرمت الحكم المذكور الصادر عليه بصفقتها محكمة ستشاف قررت اخلاء سبيله من السجن بكفالة بناء على استدعائه التمييزي وطلبه بذلك استناداً للمادة ٢٦٣ من قانون الاصول المحاكمات الجزائية . ولما كان منطوق المادة المذكورة لا ينطبق على هذه القضية بالنظر لتعلقها بالقضايا التي تقترب بالحكم ولما كانت المادة ٢٤٣ من الاصول الجزائية لنص صراحة على وجوب تنفيذ الاحكام الصادرة بالحبس حالاً كان قرار المحكمة السالف الذكر في غير محله ومخالفاً للقانون . فعليه قرر التدخل فيه والغاؤه واعادة الاوراق الى المحكمة لزوج المحكوم بالحبس . وصدر هذا اقرار في ١ نيسان سنة ١٩٢٤

الخلاصة : يجب في الدعوى القائمة بخصوص غصب الوديعة ، ان ترى بحضور الوديع .

٣٤ : خلاصة احكام ادعى المدعي ان المدعى عليه اخذ منه تسعة رؤوس غنم بدون حق فطلب استرجاعها منه وفي نتيجة المحاكمة اثبت المدعي ادعاه . بشهادة الشهود لحكم باخذ رؤوس الغنم التسعة من المدعى عليه ان كانت موجودة عيناً والا فقيمتها عن كل رأس ليرتان ونصف مع اثني عشر ربية ونصف عن رسم المحاكمة .

خلاصة اعتراضات المميز : ان المدعى به مجهول وحيث انه منقول كان يجب احضاره في المحاكمة ، وان شهادة الشهود متباينة وهي ليست كافية ، ثم ان مقدار قيمة الغنم لم تثبت بدينه وقد سبقت الدعوى من المميز عليه بشأن الغنم عند الحكم السياسي فيطلب تمييز الدعوى وفسخ الحكم المميز به .

القرار

وضعت اوراق هذه الدعوى موضع المذاكرة . في نتيجة التدقيقات التمييزية التي

اجريت عليها ظهر ان رؤوس الغنم التسعة المدعى بها كانت مودعة عند شخص يقال له مينه .
 فكان يجب على محكمة الصلح واحالة هذه ان تخضّر الشخص المذكور ولنظر في الدعوى بحضوره
 بموجب اداة ١٠٣٧ من المجلة . هذا وقد ظهر ايضاً من مطالعة الاوراق ان هذه الدعوى كانت
 قد اقيمت سابقاً واجرى قسم من محاكمتها وقبل ان تنتهي تركت على حالها فكان يجب عليها
 ايضاً ان تجلب الضبط السابق وتقوم باكمل الدعوى من النقطة التي تركت عليها فعده رعايتها
 هذا واجب التقاضي كان مغايراً للقانون فاعطي القرار بفسخ الحكم المعين به واعادة الاوراق
 الى محكمة صلح كركوك للنظر في الدعوى على الوجه المشروع ، ورسوم المحاكمة تبقى تابعة
 نتيجة الدعوى . صدر هذا القرار في ٢٨ مايس سنة ١٩٢١ وفقاً للبند ٢٨ من نظام المحاكم
 المدنية المؤرخ ٢٣ فبروري ٩١٨ والهدد ١٩٦ من اصول المحاكمات الحقوقية واللازمة ٢٤ من
 ذيل الاصول المذكور .

المطاعم الكهربائية

في مدينة ديترويت في الولايات المتحدة مطعم يقدم الطعام الى زبائنه بالكهرباء فاذا
 دحت اليه جلست الى مائدة من الموائد فتشير في قائمة المأكولات الى ما تبتغيه منها ثم تضع
 القائمة في شق يشبه شق صناديق البريد وبعد دقيقة او دقيقتين تسمع صوتاً صاعداً من
 مائدتك فتشق المائدة ويظهر منها طعامك محمولا على لوحة ذات اربعة اعمدة
 وبعد ما تفرغ من اكلك تأتيك صورة الحساب بالطريقة نفسها فتحاسب الصراف كما
 هو متبع في جميع المحال التجارية

اما قائمة المأكولات فتصل بعد ان تلقيها في المكان المعين لها في المائدة الى خادم في
 المطبخ يكون بانتظار اوامر الزبائن فيضبط على زر كهربائي فيرتفع الطبق الذي يحمل طعامك
 الى مائدتك كما تقدم

وعلى ذكر ما تقدم نقول ان صديقاً لكاتب هذه السطور سافر الى اميركا في هذا الصيف
 وذهب الى نيويورك فركب يوماً الترمواي ولما وصل الى الجهة التي يقصدها نهض من مجلسه
 وراح يمشي في سوق القطار وهم يمشون الى ان سمع من سائر عده مطالته راخرة الركوب فاستكاد
 سير خطوتين حتى تقدم منه رجل وقال له بهجة لا تخلو من الحسونة « انظن يا سيدي اما
 نعيش من الاحسان » فافهمه صاحبنا انه غريب وانه مستغرب لماذا لم يطالبه احد بشئ من
 التذكيرة المعتادة فاشار الرجل الى صندوق قائم على عمود في وسط القطار ففهم ان كل راكب
 يضع هناك ثمن تذكرته قبل ان يجلس وان مهمة هذا الرجل هي ان يراقب انتظام حركة الدفع

قرارات المحاكم المصرية

❖ مقررات محكمة القضا والايرام ❖

« حكم تاريخه ٢ ابريل سنة ١٩٢٢ . دفاع حرمان من حق الدفاع »

القاعدة القانونية :

طلب منهم من المحكمة التأجيل . الاستعداد والاستعانة بخبير استشاري فاجابت المحكمة طلبه ثم عدلت عنه واصدرت حكماً بالعقوبة . طعن فيه . بالقضا فاعيدت القضية لدائرة اخرى دافع المتهم امامها عن نفسه وانتهى الى الاصرار على طلب تنفيذ القرار السابق صدوره من المحكمة التي التي حكما فلم تجب المحكمة عليه ورأت ان في القضية ما يكفي للحكم ومحكمة القضا اعتبرت ان ليس في هذا حرمان من الدفاع
المحكمة :-

« حيث ان الطعن مبني على اوجه لا اساس لها

« وحيث عن الوجه الاول المتضمن ان الكمية التي قيمتها ١٢٠٠ قرشاً المرفوعة الدعوى العمومية بتزويرها واستعمالها لم تستعمل ولم تقدم لاي محكمة فانه على فرض الاخذ بصحة الطعن من انبها لم تستعمل فانه ثابت بالحكم انها مزورة ولم يحكم الا بعقوبة واحدة لم تتجاوز الحد المقرر قانوناً للتزوير

« وعن الواجهة الثاني . والثالث . والرابع . والخامس فانها متعلقة بالآلة الخيرة وبصفة احد الخبيرين اللذين عيننا محكمة اول درجة وعده قيامه ببعض ما يجب عليه عمله قبل مباشرة المأمورية فان المحكمة المطعون في حكمها الصادر في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢ رأت ان لا محل لتعيين خبير وان ادلة الاتبات متوفرة على المتهم وحكمت بعقوبة . وبما لها من حق التقدير بحسب ما ترس من غير ان تكون ملزمة بتعيين خبير او مقيدة برأي خبير تكون قد تصرفت بما لها الحق فيه . ويكون الطعن المذكور غير وجيه

وعن الوجه السادس المتعلق بالاخلال بحق الدفاع فانه يتاخص في ان المتهم بجلسة ٧ و٨ من سنة ١٩٢١ كان طالب التأجيل . الاستعداد والاستعانة بخبير استشاري . فاجابت المحكمة طلبه ثم عدلت عنه واصدرت حكماً بالعقوبة طعن فيه . بالقضا فاعيدت القضية لدائرة اخرى وهي التي اصدرت الحكم المطعون فيه . لأن . وفي الجلسة دافع المتهم عن نفسه وانتهى

في الاصل ربح تلك تنفيذ لقرار السابق ص ١٠٠ من حكمة القاضي
والحكمة ثم تراحية لاسباب واثبات ان في القضية ما يكفي للحكم وحكمت وليس في ذلك
حرمان من الدفاع .

حكم تاريخه ٢ ابريل سنة ١٩٢٣
نقض . بطلان . ابداء راي

القاعدة القانونية

يكون الحكم باطلا ويتعين نقضه اذا كان احد القضاة الذين حكموا في القضية سبق ان
ابدى رأيه فيها عندما كان قاضي الاحالة فيها

حكم تاريخه ٢ ابريل سنة ١٩٢٣
اختلاس . شريك . اركان التهمة

القاعدة القانونية

ذا لم تبين واقعة الاشتراك في اختلاس بياناً كافياً ولم يرد بالحكم ما يدل على علم الشريك
بالاختلاس كان هذا سبباً لقبول النقض .

حكم تاريخه ٢ ابريل سنة ١٩٢٣
عدم بيان الواقعة . بطلان . نقض

القاعدة القانونية

اذا قدم المتهم عقداً امام محكمة الاستئناف ليثبت به ان ركن الضرر لم يتوفر في جريمة
النزير المنسوبة اليه ولم تشكل محكمة الاستئناف عن هذا الدليل الجديد كان حكمها باطلاً

حكم تاريخه اول مايو سنة ١٩٢٣

تقديم . سقوط الدعوى العمومية . اجراءات الدعوى المدنية . اثرها

القاعدة القانونية

١ - ان الدعوى العمومية في مواد الخنق تسقط بمضي ثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب
الجريمة او من آخر عمل متعلق بالتحقيق فيها

٢ - الاجراءات الخاصة بالدعوى المدنية لا تقطع سر بيان المدة القانونية المنصوص
عليها في المادة « ٧٩ » من قانون تحقيق الجنايات لسقوط الدعوى العمومية

مقررات المجلس الحسيني العالي ❦❦

حكم تاريخه ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣

اهلية • رشد

القاعدة القانونية

الاهلية هي الاصل بعد بلوغ سن الرشد • فاذا بلغ القاصر من الرشد المقرر قانوناً ولم يتبين من تصرفاته ما يوجب تقييد تصرفه وجب الحكم بأبواب رسته لا فرق في ذلك بين ذي الثروة العظيمة وذي الثروة الحقيرة اذ ليس من الضروري ان يباشر صاحب الثروة الواسعة جميع شؤونه بل له ان يستعين باهل الكفاة والقدرة والامانة لمساعدته

المجلس : —

«حيث لا نزاع في ان المحكوم يرفع الوصية عنه قد بلغ سن الرشد المقرر قانوناً
«وحيث ان الشارع لم يفرق في بلوغ هذا السن بين ذي الثروة العظيمة وذي الثروة الحقيرة اذ ليس من الضروري ان يباشر صاحب الثروة الواسعة جميع شؤونه بنفسه بل في امكانه في مثل هذه احالة ان يختار لمساعدته من يشاء ممن يرى فيهم الكفاة والقدرة والامانة واستشارة من يهمهم امره من افراد عائلته

«وحيث ان الاهلية هي الاصل بعد بلوغ هذا السن ولم يتبين من تصرفات استأنف ضده ما يوجب تقييد تصرفه وقد شهدت له الوصية عليه وعدد من افراد عائلته بالكفاة لادارة شؤونه • »

حكم تاريخه ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣

حجر • عدم الاهلية • عدم ادراك النافع من الضار

القاعدة القانونية

شخص كان مديناً لاثنتين فسدت التهمة عليه دينه واخذت وصلاً باسداد فسرق الشخص الوصل وسامحه للدانتين وهما رفعوا دعوى بهذا الدين واخذوا حكماً على القيمة التي اضطرت لدفعه ثانياً لهما • ثم نسب الى الشخص نفسه انه تصرف ببيع نصف حوش القرافة فاضطرت والدته ان ترفع دعوى ببطالان هذا البيع

رأى المجلس الحسيني العالي « ان في هذين الامرين ما يكفي لتحكم بعدم الاهلية لا بدرك النافع من الضار ولا يهيمه سوى الحصول على اي مبلغ لاتفاقته في شؤانه » وحكمت بتأجيل القرار الابتدائي القاضي بالحجر

مقررات محكمة الاستئناف الاهلية

حكم تاريخه ٥ مارس سنة ١٩٢٣

استئناف • ميعاد • دعوى استرداد الامتعة المحجوزة

القاعدة القانونية

كون المادة ٤٧٨ من قانون المرافعات نصت على ان دعاوي استرداد الامتعة المحجوزة (يحكم فيها على وجه الاستعجال في يوم تقديمها بالجلسة) لا تبيح حتماً تقصير ميعاد استئناف الاحكام الصادرة في الدعاوي الكلية الى ثلاثين يوماً بدلاً من ستين • لان تقصير المواعيد التي يترتب عليها سقوط الحقوق يجب ان ينص عليها القانون بنص صريح المحكمة

« من حيث ان المستأنف عليه يرتكن على المادتين ٤٧٨ و ٣٥٥ مرافعات و يطلب عدم قبول الاستئناف من جهة شكله قولاً ان المدعى دعوى استرداد و يجب ان يقدم الاستئناف فيها في ميعاد ثلاثين يوماً وهو لم يقدمه الا بعد المدة المذكورة » وحيث انه فات المستأنف عليه ان سقوط الحق المترتب على المواعيد يجب ان ينص عنه في القانون

« وحيث انه لا يوجد في القانون نصوص تقضي بتقديم الاستئناف في دعاوي استرداد المنقولات في الميعاد الذي يقرره المستأنف عليه » وحيث ان كل ما جاء في المادة « ٤٧٨ » مرافعات التي يرتكن عليها المستأنف عليه هو ان دعاوي استرداد المنقولات يحكم فيها بطريق الاستعجال « وحيث ان الحكم بطريق الاستعجال في بعض القضايا لا يترتب عليه ادخال حكمها من جهة الاستئناف في مواعيد الاستئناف القصيرة فقد نص عليه في القانون » وحيث ان القانون قرر الامتثال العديدة تأييداً لما تقدم اذ انه عندما اراد تقصير مواعيد الاستئناف في دعاوي استرداد العقارات نص على ذلك صراحة في باب هذه الدعاوي وغيرها « وحيث انه يتلخص مما تقدم ان دعاوي الاسترداد في المنقولات وان استوجب القضاء فيها لذاتها السرعة الا ان هذا لا يكون من نتائج ان يكون استئنافها في مواعيد اقصر من المواعيد الاعتيادية بغير نص يعزز ذلك »

حكم تاريخه ٥ مارس سنة ١٩٢٣

التماس اعادة النظر • تزوير • حكم جنائي بعد حكم مدني

القاعدة القانونية :

ان الحكم الجنائي بتزوير ورقة بعد الحكم النهائي من المحاكم المدنية بصحتها لا يعتبر حتماسياً
من اسباب التماس اعادة النظر
الحكمة :

«حيث انه بجملة يوم السبت السابع عشر من شهر فبراير سنة ١٩٢٣ المحددة للمرافعة في هذا
الالتماس امام هذه المحكمة صمم وكيل المتمس على طلباته الواردة بورقة التماس لما جاء بها من
الاسباب وطلب وكيل المتمس ضدها رفض الالتماس وقل من الورقة نقطة النزاع بت في امرها
بالحكم المدني اما الحكم الجنائي فقد ج، بعده فالمسألة ليست مسألة التماس بل هي مسألة تناقض
حكمين في اعتبار ورقة — حكم قضى بصحتها وآخر قضى بتزويرها

» وحيث ان المتمس ارتكن الى الفقرة الثالثة من المادة « ٣٧٢ » من قانون المرافعات التي تنص
على انه يجوز الالتماس اذا حصل الاقرار بعد الحكم بتزوير الاوراق التي ترتب عليها الحكم او
حكم بتزويرها ودفع بمقتضى ذلك النص ان الجهة المدنية مرتبطة بالحكم الذي تصدره نهائياً
الجهة الجنائية خصوصاً وان القانون المدني جعل الحكم بالتزوير اسباباً لازمة لاعادة النظر في
الدعوى والا يكون حكماً مدني وآخر جنائي متناقضين • ليس ذلك قصده المقتضى • اذن
فالمبدأ الذي وضع بالمادة المذكورة يكون مبدأً تاماً لازماً الاحترام من الجهة التي حكمت مدنياً
ولو كان حكمها نهائياً سابقاً للحكم النهائي

» وحيث ان دفاع المتمس هذا ليس في محله لاسباب الآتية :

« وحيث ان المادة « ٣٧٢ » فقرة ثالثة من قانون المرافعات اخذت عن المادة « ٤٨٠ » فقرة

تاسعة من قانون المرافعات الفرنسي

» وحيث ان المشرع المصري عندما وضع باب الالتماس في قانون المرافعات المصري لم يجعل
في باب التزوير المدني ما جعله المشرع الفرنسي في الباب نفسه في قانون مرافعاته اذ جاء في
هذا القانون مواد ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٥٠ و ٢٥١ ما يعطي لرئيس المحكمة الحق في القبض على
من تخوم حوله شبهة او قرائن بارتكاب جريمة التزوير والتحقيق بنفسه جنائياً والاحالة على النيابة
وفي هذه الحالة يوقف السير في الدعوى المدنية حتى يفصل جنائياً بالنسبة للتزوير وايضاً المدعي
بالتزوير ان يترك الجهة المدنية ويحرك او يلتجئ الى الجهة الجنائية وفي هذه الحال ايضاً توقف

وجه الاتماس هذا فيها الا لانها اخذت من القانون الفرنسي غير مراعاة ما جاء بالمواد المذكورة آنفاً بقانون المرافعات الفرنسي
«وحيت انه مما سبق يكون الاتماس في غير محله و يتعين رفضه والزام رافعه بالفراصة القانونية»

مقررات المحاكم الكمية والجزئية

« محكمة مصر الابتدائية الاهلية »

حكم تاريخه ٥ يناير سنة ١٩٢٢

بطلان المرافعة . عمل قلم الكتاب . تحريركم الدعاوي . عمل اداري محض
القاعدة القانونية

قلم الكتاب ليس خصافي الدعاوي المدنية التي تقوم بين اثنين من الافراد . فاذا اهلل المدعي دعواه ثلاث سنوات ثم حركها قلم الكتاب كالعادة المتبعة فلا يمنع هذا التحريك المدعي عليه في الدعوى من طلب بطلان المرافعة لمضي ثلاث سنوات على آخر اجراء حصل فيها ولا يمكن الاحتجاج عليه بتحرريك قلم الكتاب لها لان عمل قلم الكتاب عمل اداري محض لا يؤثر في المدة اللازمة لبطلان المرافعة

المحكمة : -

حيث انه ثابت من الاطلاع على القضية مرة ٨٤٥ سنة ١٩١٥ ان محكمة مصر الابتدائية اصدرت في ٢٥ فبراير سنة ١٩١٦ حكماً تهديداً بتعيين الدكاترة محمود افندي عبد الوهاب ومحمد افندي طاهر لكشف على مودث المدعي عليهم في هذه القضية وقد تأيد هذا الحكم بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩١٧ ومن ذلك التاريخ لم يقم المدعون فيها باي اجراء من اجراءات المرافعة ونظراً لمضي أكثر من ثلاث سنوات على هذه القضية وهي موقوفة حركها قلم الكتاب باعلان بالحضور اجاسة ٧ ابريل سنة ١٩٢١ وتبين من الاعلان وفاة مودث المدعي عليهم فاعلم ورثته « وحيث انه قد انقضى أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ ٧ مارس سنة ١٩١٧ السابق المذكور دون اي عمل من اجراءات المرافعة

« وحيث ان وزارة الداخلية قدمت شهادة تدل على وفاة محمد افندي البارودي بتاريخ ٤ يونيو سنة ١٩٢٠ و باحتساب المدة من ٧ مارس سنة ١٩١٧ الى تاريخ وفاته بتبين مضي أكثر من ثلاث سنوات ايضاً

« وحيث انه لذلك يكون طلب وزارة الداخلية في محله وان تحريك قلم الكتاب للدعوى لا يمكن بحال من الاحوال اعتباره اجراء يترتب عليه منع البطلان لانه لم يكن خصما في الدعوى وانما هو عمل اداري محض الفاتأ اطرفي الخصومة المتابعة السير في دعواه ان كانت لا تزال الخصومة باقية بينهم »

محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣

الحيوانات المستأنسة ، قتلها او الاضرار بها ، بعقوبة . شروطها . مادة ٣١٢ ، معناها القاعدة القانونية : قضت المادة ٣١٢ من قانون العقوبات بمعاقبة من يبتل عمداً وبدون مقتضى او يسم حيوانا من الحيوانات المستأنسة او يضر به ضرراً كبيراً . فاذا قتل شخص حيواناً دفاعاً عن نفسه او حماية ماله جاز . بشرط ان تكون قيمة الحيوان لانسية بينها وبين الضرر المقتضى تجنبه وان لا توجد طريقة اخرى مشروعة او اقل اجراماً لحفظ المال المهدد المحكمة : — « حيث ان المادة ٣١٢ عقوبات تشترط لعقاب من يقتل او يسم حيواناً ان يكون ذلك القتل او السم حاصلًا بدون مقتضى

» وحيث انه من الجائز عملاً بهذه المادة قتل الحيوان للدفاع عن النفس او حماية المال بشرط ان يكون الضرر الذي قصد تجنبه بقتل الحيوان واقفاً في الحال وان تكون قيمة الحيوان لانسية بينها وبين الضرر المقتضى تجنبه وان لا توجد طريقة اخرى مشروعة او اقل اجراماً لحفظ المال المهدد » وحيث ان قتل الطيور ادى الى مباحث فقهية عديدة فقال علماء القانون انه وان كان من غير جائز قتل حيوان ذو قيمة كحصان او ثور او خروف وماشابه ذلك من الحيوانات التي لها قيمة جسيمة من اجل حماية بعض الحبوب او بعض البرسيم لان النسبة بعيدة بين قيمة الحيوان وبين الضرر المقتضى تجنبه وانه يجوز بغير ان يكون هناك اجرام قتل الطيور التي تحدث ضرراً بملك الغير وقد حكم بان المالك له الحق بان يستعمل السم لقتل الفراخ وقت ارتكابها الضرر بزراعتة (انظر جرسون نبذة ٨٤ صحيفه ٣٠٥ مادة ٤٥٤) وجاء بنبرة « ٨٨ » من الكتاب المذكور انه يجب اعتبار المالك مستعملاً لحق حماية ملكيته اذا قتل حماماً وقت ارتكابه خسائر بمدة بقتله

» وحيث ان الخسائر التي احدثتها الوزتان بزراعة المتهم ودلت عليها المعاينة كانت جسيمة ولا نسبة بينها وبين قيمتها وقد ارتكبت الجريمة وقت حصول الضرر فيكون ركن الضرر المقتضى تجنبه متوفراً وتكون الواقعة لا عقاب عليها والحكم المستأنف في غير محله وبتعين الغاؤه وبراءة المتهم ما اسند اليه طبقاً لنص المادة ١٢٢ اجنابات »

حكم قضاء المحاكم الشرعية - ٥٥ -

« المحكمة العليا الشرعية »

حكم تاريخه ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢١

شرط الدعوى • المصلحة •

القاعدة الشرعية

يُشترط لتوجيه الدعوى أن تكون مبرمة حقاً للدعوى على المدعى به • إذا ثبت أن المدعى لا مصلحة له حاة وقت رفع الدعوى فيتعين لمحكمة رفضها
المحكمة : —

« من حيث أنه يشترط لقومة الدعوى أن تكون مبرمة حقاً للدعوى على المدعى عليه
« وحيث أن الوقائع المذكورة في الدعوى على فرض صحتها جميعها لا تثبت للمدعين قبل لدعى عليها حقاً لأن استحقاق الأقاليم حسب حاة في الدعوى متروك بأن يكون بعد الزوجة

« وحيث أنها لا تزال حية إلى الآن فلا تسمع هذه الدعوى ويتعين رفضها »

حكم تاريخه ٣ يناير سنة ١٩١٩

وقف • دعوى بطلاله • اختصاص المحاكم الشرعية • سبق الحكم فيها من المحاكم

القاعدة الشرعية

رفع شخص دعوى أمام المحاكم المختلطة صب فيها إبطال وقف صدر من مورثه • حكمت المحكمة المختلطة برفض دعواه • جددتها أمام المحكمة الشرعية • فدفع خصمه الدعوى بعدم قبولها لسبق نظرها وأحكم فيها • حكمت محكمة أول درجة الشرعية باختصاصها بنظر الدعوى بناء على أن المحاكم الشرعية هي المختصة • جددتها بنظر دسوي الوقف صحة وفساداً • استؤنف حكمها أمام المحكمة العليا الشرعية فقضت :

أولاً - بأن القرار الصادر بالاختصاص هو من القرارات التي يجوز استئنافها استقلالاً

ثانياً - ان رفع الدعوى امام المحكمة الشرعية بعد صدور حكم فيها من المحكمة المختصة لا محل له . بناء عليه حكمت بعدم صحة القرار المستأنف واعادة الاوراق للمحكمة الابتدائية

المحكمة - :

« حيث ان القرار المستأنف لم يكن حكماً في الموضوع وهو من القرارات التي تجوز استئنافها استقلالا

» وحيث ان المستأنف عليه الاول رفع دعواه هذه اولا بمحكمة المخنطة وفصل في موضوعها ابتدائياً واستئنافياً

» وحيث ان رفعها منه بعد ذلك في المحكمة الشرعية لا محل له وحيث ان يكون القرار المستأنف غير صحيح »

حكم تاريخه اول فبراير سنة ١٩٢٣

معارضة . ميعادها .

القاعدة الشرعية

المعارضة في الاحكام الصادرة في الغيبة في الدعوى المستأنفة ينزم تقديمها في ظرف الايام عشرة التالية لاعلان تلك الاحكام والا سقط الحق فيها . والمراد بالاحكام هنا الاحكام مستمونة باصيغة التنفيذية طبق للمواد ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٩٣ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها

المحكمة : -

« حيث ان هذه المعارضة قدمت في ميعادها القانوني لعدم حصول اعلان بالصيغة التنفيذية للآن وذلك واجب كما هو مدون بالمواد ٩١ - ٩٢ - ٩٣ ونمرة ٢٩٣ من القانون

» وحيث ان الردة (٣٢٥) من القانون ليس الغرض منها الا بيان مدة المعارضة في الاستئناف فهي غير ناسخة للمواد السابقة

« وحيث ان وكيل المعارضة لم يأت في معارضته بشيء مقبول »

حكم تاريخه ١١ بوليه سنة ١٩٢٣

وقف • استبدال • قيمة العين • استئناف

القاعدة الشرعية

إذا كانت قيمة العين المراد استبدالها أقل من خمسمائة جنيه فالقرار الذي يصدر من هيئة التصرفات بخصوص الاستبدال لا يكون قابلاً للاستئناف
المحكمة :

« حيث ان القرار المستأنف ليس من القرارات التي يجوز استئنافها لان قيمة العين المراد استبدالها أقل من ٥٠٠ جنيه »

حكم تاريخه ١٦ يونيه سنة ١٩٢٣

وقف • ريع حصة متعذر الصرف عليها

القاعدة الشرعية

شرط واقف صرف ريع وقفه على خيرات عينها ثم قال ان تعذر الصرف على شيء من الخيرات المذكورة صرف ما كان يصرف لها لباقيها بالنسبة • تعذر الصرف على احد المصارف الخيرية • فطلب من المحكمة تحويل الحصة المقررة لها على جهة بر اخرى • فقضت المحكمة العليا الشرعية بانه ما دام شرط الواقف صحيحاً في انه عندما يتعذر الصرف على شيء من المصارف الخيرية يوزع ما كان يصرف عليها للباقي منها بالنسبة فلا يصح مخالفة شرط الواقف والواجب اتباع شرطه

المحكمة : —

« حيث ان القرار المستأنف مما يجوز استئنافه طبقاً للفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون نمرة ٣ - سنة ١٩٢٠ وهو غير صحيح لان الواقف قد بين بكتابه وقفه جهات الخير التي ارادها وقال انه عندما يتعذر الصرف على شيء منها يوزع ما كان يصرف عليها للباقي منها بالنسبة فلا محل والحالة هذه لمخالفة شرط الواقف بل الواجب هو اتباع شرطه لما نقرر من ان شرط الواقف كمنص الشارع »

— قضاة المحاكم المختلطة —

حكم تاريخه ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٣

محكمة مختلطة • اختصاص • قسمة • أحد الملاك اجنبي • بيع الاجنبي حصته
القاعدة القانونية

١ - تختص المحاكم المختلطة بنظر دعوى اقسمة المرفوعة من المالك الوطني على شريكه الاجنبي وتبقى مختصة الى النهاية حتى ولو باع الاجنبي حصته الشائعة الى وطني آخر لانه مع بيع يبقى ضامناً لاشتري صحة البيع فوجود مصلحة لاجنبي في الدعوى يجعل المحاكم المختلطة مختصة

٢ - تبقى المحاكم المختلطة مختصة بنظر كل دعوى ترفع اليها وتكون في بداية رفع الدعوى مختصة ولو زالت مصلحة الاجنبي في أثناء نظر الدعوى

٣ - ان احكام القانون الخاصة بوجوب عمل قرعة بين الملاك في دعاوي القسمة بعد ايداع تقرير الخبير ليست واجبة وجوباً يترتب على عدم اتباعها بطلان الاجراءات فيجوز اذا للشركة ان يتفقوا على توزيع الحصص فيما بينهم بطريقة ودية بدون حاجة الى عمل قرعة

حكم تاريخه ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣

يمين حاسمة • يمين كيدية

القاعدة القانونية

١ - للقاضي ان يرفض توجيه اليمين الحاسمة اذا انضح له ان توجيه اليمين حاصل بنية سيئة وبطريقة كيدية • ولا اعتبار باليمين يميناً كيدية يجب ان يتبين للمحكمة بطريقة لا تدع حلاً للشك ابدأ كذب الوقائع المطلوب تخليف اليمين عليها ومجرد وجود فرائض بسيطة لا يكفي
٢ - للقاضي الحرية المطلقة في تقدير الاحكام التي تترتب على حلف اليمين او على النكول عنها

حكم تاريخه ٢ يونيو سنة ١٩٢٣

سقوط الحق بمضي المدة • حق خاص • التنازل عنه • الفوائد • تقادم

القاعدة القانونية

١ - ليس للقاضي ان يحكم من تلقاء نفسه بسقوط الحق بمضي المدة لان الدفع بسقوط الحق بمضي

المدة امامه حتى خض بالخضم صاحب الشأن . له ان يدفع به كماله ان يتنازل عنه صراحة او دلالة
٢ - اذا تركت دعوى مدة اكثر من خمس سنوات فن الفوائد تسقط بالنسبة الى
السنوات السابقة على الخمس سنوات

حكم تاريخه ٢٧ يونيه سنة ١٩٢٣
مهر . قانون ابطالي . ملكية . مفروشات

القاعدة القانونية

١ - انه بحسب القانون الايطالي المبالغ التي تعطى بصفة مهر تكون ملكا للزوج . فليس اذا
للزوجة حق الادعاء بملكية المفروشات والاثاث الموجودة بمنزل الزوجية وحصل مشتراها بجزء
من مبلغ المهر حتى ولو كانت الفوائد مكتوبة باسمها
٢ - اقرار الزوج بان العفش ملك زوجته وابرازه عقد ايجارة منزل باسم زوجته لا يكفيان
لمنع ديانة الزوج المفاس من التنفيذ على العفش

حكم تاريخه ١٢ يونيه سنة ١٩٢٣
مضي المدة . تملك العقار . سوء النية . وضع اليد

القاعدة القانونية

١ - لا يجوز الادعاء بتملك العقار بمضي خمس سنوات اذا كانت العين المتنازع فيها غير
داخلة في حدود سند الملكية الذي يرتكن عليه المدعي
٢ = سوء النية ليس هو الاصل . فيجب اقامة الدليل على وجوده . ووجود دعوى
معلقة خاصة بقطعة الارض الزائدة لا يكفي لاثبات سوء نية المشتري
٣ = وضع اليد على العين وضعا ماديا في الحال ليس شرطا لصحة اكتساب العقار بمضي
المدة . بل يكفي ان يكون العقار تحت تصرف المشتري ووضع يده عليه وضعا ماديا في اي
وقت اراد

حكم تاريخه ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣

حق الامتياز . حق الرهن . الحجز . تصرف المدين . حلول الدائن محل المدين
القاعدة القانونية

١ = ان حق امتياز البائع مثل حق الرهن لا يترتب عليه الحاق ريع العقار برقبة العقار

فإنك العقار حر في ان يتصرف في الريع كيف يشاء وله ان يتنازل عنه لمن يريد
٢ — ان تسجيل الحجز العقاري يترتب عليه الحاق ثمة العقار بالعقار المحجوز عليه «مادة
٦٢٣ من قانون المرافعات المختلط» . فالتنازل عن الريع الحاصل بعد تسجيل الحجز يقع باطلا
(راجع بهذا المعنى ايضا الاحكام الصادرة من محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٧ يونيه سنة
١٩١١ و ٧ ابريل سنة ١٩١٥ و ٢٧ ابريل سنة ١٩٢٠)

٣ = بطلان التنازل يجوز ان يتمسك به الديانة الذين يستفيدون من الحاق ثمة العين
بذات العين كما يجوز ان يتمسك به الغير الذي يحل محل الديانة

٤ = المشتري الذي يدفع من ماله الحاص جزءاً من ثمن العقار المرهون لحساب مدينه يحل
بقوة القانون محل الدائن صاحب الرهن العقاري و يكون حلوله بمقدار ما دفع . و يتم حلوله محل
الدائن بقوة القانون و بصرف النظر عن عمل اي شيء من اجراءات التنفيذ (راجع المادة ٢٢٥
من القانون المدني)

حكم تاريخه ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣

نازة . طلب تعويضات . سقوط الحق فيها . النقص في منفعة العين المؤجرة . دفع الايجار
القاعدة القانونية

١ — ان انتهاء مدة العقد لا يترتب عليه سقوط حق احد المتعاقدين بمطالبة المتعاقدين
الآخر بالتعويضات الناشئة عن مخالفته لاحكام شروط العقد ولا سيما اذا كانت دعوى التعويض
رفعت في اثناء جريان مدة العقد

٢ = ليس للمستأجر ان يرمي المؤجر بعمل الترميمات الجسيمة عند وقوع نقص في منفعة
بيان المؤجرة لكي يعيد انتفاعه بالاعيان الى الحالة التي كانت عليها من قبل حصول النقص
اذا لم يطل بطلب تخفيض الايجار بنسبة نقص الانتفاع وذلك من تاريخ بدء النقص في
منفعة العين المؤجرة

٣ — لا يترتب على دفع الايجار في ميعاده سقوط حق المستأجر في طلب التخفيض اذا
حصل دفع الايجار بدون ادنى تحمط ولا احتياط

(راجع بهذا المعنى ايضا الحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢٨ فبراير
سنة ١٩٢٢)

خلاصة حكم محكمة الجنايات بمصر

في القضية المرفوعة على السياسة

تقرير لمبدأ هام

لدى الاطلاع على اعداد جريدة السياسة المرفوعة بشأنها الدعوى والمطوب بمحاكمة محمد حسين هيكل بك بشأن ما جاء فيها تبين انها تتضمن على المقالات التي ذكرها الاتهام ومن حيث ان محمد حسين هيكل بك لم ينكر انه هو المسئول عن تلك المقالات ومن حيث انه من المقرر قانوناً اعتبار السب والاهانة والقذف واحداً وانه بالنسبة للموظفين ومن ماتلهم تجب عقوبة من يتعرض لهم بشيء من ذلك الا اذا اتبت صحة ما اسند اليهم وكان ذلك يحسن نية

ومن حيث ان المتهم دفع التهمة على لسان محاميه بان العبارات الواردة في تلك المقالات ترجع لوقائع حقيقية حصلت فعلاً وان المنصوص منها انما كان مجرد النقد على التصرفات التي حصلت من رجال الحكومة المسئولين كما انه دلى على بعض تلك الحوادث بشهادة جملة من الشهود الذين لهم من شخصيتهم ما يبعدهم عن مظنة تكلف الاخبار بغير الواقع

وحيث انه من اهم تلك المقالات ما قيد عن تدخل الحكومة في الانتخابات وقد ثبت مع شديد الاسف من شهادة الصاغ محمد افندي توفيق مساعد الحكمدار وجملة من العمدة والمشايع والاعيان الذين سمعتم المحكمة اليوم ومبينة تفصيلاً في محضر الجلسة تدخل رجال الحكومة المسئولين في انتخاب كل من محمد محمود بتسا ومحمد محمود باشا بما لا يتفق مع ما يجب ان يكون عليه رجال الحكومة من الاستقامة وعدم التحيز في اعمالهم لفريق دون آخر بحيث يكونون نموذجاً لغيرهم وكذلك فيما يخص المقاتلة التي جاءت بتلك الجريدة تحت عنوان « قوى ضعيف » فقد قرر الدفاع انها ترجع الى ما حصل من اكتفاء رئيس الحكومة بذكر الاماني القومية في خطبة العرش عند افتتاح البرلمان في يختص بسودان بعد ان اعلن قبل ذلك الاعتزام على المطالبة « باستقلاله التام او الموت الزؤام » وقد استلزم هذا النقد انتقادات

متمثلة من نوعه بما جاء تحت عنوان لاتفاق على ما يخاف صاح البلاد بسبب تأتي دولة رئيس
الحكومة اذ ذلك عن قبول تعديل الخطاب وتوعده بالاستقالة اذا اخف النواب في طلب
ذلك الى كثر ما هو مذکور من اقوال المدافع فيه يختص باقي التهم

وحيث ان النيابة العمومية بعد نسمت شهادة الشهود ودفاع المتهم تمسكت فقط
بالمادة التي جاءت تحت عنوان « لمن احكم اليه » واعتبرتها ماسة بكرامة دولة رئيس
حكومة وفوض الرأي للمحكمة بالنسبة باقي التهم

وحيث انه بالاطلاع على تلك المقالة تبين ان اهم ما جاء بها هو نسبة الرئيس للملائنة
الانكليز والاتفاق معهم ولا ترى المحكمة في تلك العبارة ما يمكن اعتباره ماسة بكرامة دولة
رئيس الحكومة واعتبره من كثر رجال السياسة المعروفة عنهم بحكم طبيعتهم وظيفتهم للنقد
سياسي ما دام هذا لا يتعدى مساسهم . وحسنا دليلا على . ذكر ما نراه في
اب الاحيان من النقد المر في احرائد الاجنبية خاصا برجال سياستهم

وحيث انه فضلا عن كل ما ذكره يتقدم من جانب الاتهام ولا يوجد في ظروف
. سوى ما يرمي على سوء النية في ستر تلك المقالات بل الظاهر منها انها قيلت بحسن نية
مستخدمة لخدمة الامة . على انه غير مذكور في الصفحة بعض تلك العبارات والمقالات فيها من الشدة
غير المرغوب فيها . كان يمكن تهذيبه مع تادية نفس المعنى المطلوب بأسلوب اخف والتي ترى
محكمة . ولولا حالة المباح الفكري المستحكمة لان سب احياة السياسية للبلاد وتطاحن الاحزاب
ربما كان لها تقدير آخر .

وحيث ان من كل مسلف ذكره تكون التهمة غير نائمة قبل التهم وتجب براءته منها
المادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجبايات

فلنذكر الاسباب

وبعد رؤية المادة السالف ذكرها

حكمت المحكمة حضورا براءة محمد حسين هيكل بك مما اسند اليه . صدر هذا الحكم
في خمسة يوم السبت ٣٤ يناير سنة ١٩٣٥ الموافق ٢٥ جمادى الثانية سنة ١٣٥٣

امضاء رئيس الجلسة

امضاء كاتب الجلسة

❖ قضاء المحاكم الاجنبية ❖

« محكمة تقض وابرام باريس »

حكم تاريخه ٧ مايو سنة ١٩٢٣

رسوم ومصاريف الدعوى . هي غير رسوم تسجيل الحكم

القاعدة القانونية

الحكم الصادر بالزام شخص بمصاريف رسوم الدعوى لا يشمل رسوم تسجيل الحكم الصادر فيها اذا كانت من الاحكام الواجبة التسجيل لان عملية التسجيل والقيود خاضعة للائحة خاصة وهي التي تعين الشخص الملزم برسوم التسجيل اللهم الا اذا نص الحكم بما يخالف ذلك

حكم تاريخه ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٢

مسؤولية . اتوموبيل . معلم . متعلم

القاعدة القانونية

اذا رجعت الاتوموبيل القهقرى في اثناء سوقها بمعرفة شخص يتدرب على قيادة الاتوموبيلات وكان معه معلمه فخرحت وهي ترجع القهقرى شخصاً كان للمحكمة ان تحكم بمسؤولية المعلم والمتعلم معاً لان مسؤولية المعلم وان كانت هي الاصل الا انها لا تنفي مسؤولية المتعلم ان ثبت انه اخطأ هو ايضاً في عملية سوق الاتوموبيل

حكم تاريخه ٣١ اكتوبر سنة ١٩٢٣

احوال شخصية . مراجع .

القاعدة القانونية

اذا رفعت دعوى امام المحاكم الفرنسية على اجنبي فدفعت الدعوى باحكام قانون احواله الشخصية كن من المتعين عليه ان يقدم للمحكمة نص القانون الذي يرتكن عليه او فتوى او شهادة من شخص ذي صفة تدل على وجود النص الذي يرتكن عليه وما يترتب عليه من الاحكام

« محكمة بواتيه »

حكم تاريخه ٢٩ يناير سنة ١٩٢٣

صغير • مميز • مسؤولية قضائية • مسؤولية مدنية •

القاعدة القانونية

انه وان كان الصغير البالغ من عمره اثنتي عشرة سنة غير مسؤول جنائياً عن الجريمة التي يرتكبها الا انه يكون مسؤولاً عنها مدنياً اذا ثبت انه قد ارتكبها وهو مميز

محكمة نقض وايرام باريس

حكم تاريخه ١٣ ابريل سنة ١٩٢٣

توكيل • اثبات • الغير • مانع من الاستحصال على كتابة

القاعدة القانونية

١ — التوكيل ولو شفهيّاً خاضع في طريقة اثباته الى القواعد العامة التي سنّها الشارع للمقود والتعهدات • وهذه القواعد تسري ليس فقط على علاقة الموكل والوكيل بل تسري ايضاً بالنسبة الى الغير الذين يعملون مع الشخص المدعي بالوكالة

٢ — اذا كانت احكام المادة ١٣٤٨ من القانون المدني تعفي الدائن من اثبات دينه بالكتابة عند ما يوجد في حالة استحالة مادية او معنوية بان يستحصل على كتابة الا ان هذا لا يغنيه عن اقامة الدليل على وجود هذه الاستحالة

محكمة استئناف بواتيه

حكم تاريخه ٢٩ يناير سنة ١٩٢٣

مسؤولية • تنفيذ الاحكام الواجبة النفاذ • اذا الغيت

القاعدة القانونية

الطعن بطريق الاستئناف لا يوقف تنفيذ الاحكام • الطعن بطريق النقض والايرام في المواد المدنية في فرنسا لا يوقف تنفيذ الاحكام كذلك • حدث ان تمتنعاً بعد ان كسب الدعوى من المحكمة الاستئنافية نقض حكمه ثم طعن خصمه في الحكم ومحكمة النقض قبلت نقضه ونقضت الحكم • فرغ المحكوم له دعوى على خصمه يطالبه بتعويض الضرر الذي اصابه بسبب التنفيذ عليه في الفترة بين صدور حكم محكمة الاستئناف وصدر حكم محكمة النقض فهل له حق في التعويض

حكمت محكمة استئناف بواتيه بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٢٣ بقبول دعوى التعويض وقالت :

« ان الملتزم سده كان يعيد بن حصصه ضمن في اخذ بطريق الالتماس (او بطريق النقض) ومفروض قانونا به يعيد بالعيب الذي يعيب احكام الصادر لمصلحته وهو العيب الذي اتخذته المحكمة العليا نقض احكام . لهذا كانت لتسديد الذي بشره حاصلا تحت مسؤوليته الشخصية ونتيجته موقوفة طبعاً على نتيجة اخذ الذي يصدر في الطعن المقدم من خصمه . لهذا كان مسئولا عن الضرر الذي يجرى بحكمه ذات نقض حكم الذي نفذ به

« محكمة المافر »

حكم تاريخه ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٣
تعهد . ارشاد عن ارث . سبب صحيح

القاعدة القانونية

الوارث الذي يتعهد بان يدفع لأخر اجر في مقابلة ارشاده عن ارث آل له وكانت يجمله حتى تاريخ انعقاد ميرته قانوناً بتسديد تعهده لان التعهد صحيح لا يتأثر على سبب صحيح قانوناً . الا انه يشترط صحة مثل هذه التعهدات ان يكون وجود الارث في حالة من الحفاء بتعذر معاً على وارت معرفته الا بواسطة المرشد بمعنى انه اذا ست من ظروف وقائع الدعوى ان خبر الارث واصل حتم الى غير اوارث غير وساطة المرشد كان تعهد الوارث باطلا لعدم ابتناؤه على سبب

« محكمة السين بياريس »

حكم تاريخه ٢٧ ابريل سنة ١٩٢٣

نصب . شروع . شهادة طبيب كاذبة . مسؤولية الطبيب

القاعدة القانونية

- ١ - يرتكب جريمة شروع في النصب المصاب الذي يستعين بشهادة من طبيب نشئت انه محرز عن العمل مدة ثلاث وعشرين يوماً ليستحق نفسه قبض اجرة عن هذه المدة ويكون في الحقيقة قد اعتزل العمل مدة اربعة ايام فقط وفي اثرها اشتغل وتكسب
- ٢ - يعد شريكاً في النصب الطبيب الذي يعطي مثل هذه الشهادة الكاذبة

محكمة نيس بفرنسا

حكم تاريخه ٧ مارس سنة ١٩٢٣

الايجار • ايجار فاحش • اكراه • اضطراب ازمة المساكن • تخفيض الايجار
القاعدة القانونية

اضطر مستأجر ان يقبل الزيادة الفاحشة التي فرضها عليه ائناك ثم رفع ادوه الى القضاء
لينظر في هذه الزيادة الفاحشة وعل قبوله بازمة المساكن التي كانت فاشية في ذلك العهد وعدم
وجود محلات ينقل اليها

حكمت محكمة نيس بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٢٣ بان قبول المستأجر الزيادة الفاحشة في
هذه الحالة غير مبني على رضا صحيح لان انتهاز فرصة ازمة المساكن لا كراه المستأجر على قبول
الزيادة تعيب رضا المستأجر وللعالم النظر من جديد في تعديل الايجار وتخفيضه الى الحد
اسب

محكمة بروكسل

حكم تاريخه ١٩ يونيه سنة ١٨٩٢

مسؤولية • السيد • خادم • عدوى مرض

القاعدة القانونية

اصيب الخادم بعين المرض المصاب به مخدومه بطريق العدوى • فهل المخدوم مسئول
مدنيا عن انتقال العدوى منه الى خادمه
مثال آخر

شخص مقعد استخدم خادماً عنده لخدمته • اراد المقعد الحركة فخافته قواه فأمسك بيد
خدومه فهوى كلاهما واصيب الخادم باصابات • فهل المخدوم المقعد مسئول بتعويض الضرر
الذي اصاب خادومه • حكمت محكمة جاند بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٠١ بان لا وجه لمسؤولية
المخدوم المقعد • وبهذا المعنى ايضا حكمت محكمة بروكسل في ١٩ يونيه سنة ١٨٩٢ بناء على ان
الخادم بقوله خدمة المريض قبل ضمناً ان يتحمل نتائج هذه الخدمة • والاصابة التي اصابته في
اثناء تأدية عمله مفروض انها احدى نتائج عقد الاجارة الذي به استخدمه المريض ومفروض
انها كانت تدخل في تقدير اجره • فحسب الخادم حسابها وقبل تحمل عاقبتها اي انه قبل تأدية
العمل بما فيه من غم وغرم

اِسْئَالُ وَالْاِقْرَاح

وضع هذا الباب وغرضه الاول ان يكون واسطة لتبادل الاراء بين علماء الحقوق فيتناقشوا ويتناقروا وبدلي كل برأيه في نطرح على القرء من الاسئلة القانونية على ان لكل مشترك ان يسأل اذا شاء وله ان يناقش اذا اراد . وهذا نطلب الى المتناظرين ان يجهلوا اظهار الحقائق في المناظرة غرضهم ون يتوخوا الاحتصار ما استطاعوا وحيث الكلام ما قل ودل

اسئلة العدد

السائل : « حيفا : فلسطين » سامي نور الله الحامي

١ - ان المادة (٦٤) من اصول المحاكمات الحقوقية نصت على ان كل اتفاقية لم تخالف القوانين والمظامات والامن والا اب العمومية تكون سارية الفعل بين عاقدتها . . . الخ فهل الاتفاقية المعقودة بين صاحب القهوه والمغنية الراقصة تخالف للآداب العمومية باعتبار انها معقودة على الرقص والفناء ؟ وهل هي داحلة تحت قيد المادة المذكورة ؟

السائل : « يافا : فلسطين » امين ناصيف

٢ - هل شك فلسطين اعتبار الشك المسحوب على احد المصارف قبل صدور قانون الشكبات العثمانى شكاً ام لا ؟ وان لم تعتبره شكاً فماذا تعتبره ؟ وهل للمحكمة عدم اعتباره شكاً طالما ان المدعي والمدعى عليه يعتبرانه شكاً بالاتفاق والمرء مؤاخذ باقراره كما لا يخفى ؟

٣ - يطالب نريد بمصر القاهرة مبلغ كذا من بنك فلسطين التجارى الذي كان سابقاً بالقدس وبعد البحث عجز زيد انه لا يوجد بنك بهذا الاسم الآن لكنه يطلب الافادة عما يمكن اجرائه وما هو اعتبار البنك المذكور بنظر محاكم المحلية ؟ وما هو واجب اصحاب العلاقات معه في حالته الراهنة ؟

النقد والتقرير

اشهر قصص الحب التاريخية

بقلم سلامة موسى . عودت زميلتنا اللال الغراء . مشركينا ان نهديهم كل واحد من اعوامها اثلاث هدايا نفيسة وكان من اول طرفها هذا العام ذلك الكتاب بقا ذات الكاتب الذائع الصيت سلامة موسى

وقد وضع مصنفه مقدمة تكلم فيها عن الحب فمن العرق فيها بين الحب والشهوة وانتبه الشهوة اصل الحب وهذان الرأبان معروفاً فان مدر كان لوجودان

غير ان المؤلف اراد ان يبين ان الحب من جملة الشهوة على الطبيعة فمثل لذلك بالعقل فوجد ان ارتفاعه عن تدبير النوع الى النظر في الكواكب وحركتها بغية الذرة جماع على الطبيعة ايضاً قد عن اننا في ذلك نظر وذلك ان الطبيعة كما حبت الانسان بما يهديه الى تدبير جسمه وحفظ نوعه حبت سائر الحيوان وقد بقي ما حبت به الحيوان قاصراً اما ما حبت به الانسان فقد تعدى ذلك الى النظر في ملكوت السموات . الارض . الغوص في السحت عن اسرار الكون الى غير ذلك مما تفرد به العقل الانساني ولا بد ان يكون هذا التفرد في العقل الانساني ناشئاً عن موهبة خاصة حبت به اياها الطبيعة ولا بد ان الطبيعة انت ذلك لعاية اذ سته الطبيعة انها لا تصنع شيئاً الا لعاية . اما الحب فقد اوجدته الطبيعة في الانسان لحكمة سامية وهي حفظ نظم البيوت . عمادها وورط افرادها بعضهم ببعض اذ ان الشهوة وحدها لا تكفي لتقيام بهذه الوظيفة وقضاء هذه الغاية الشريفة

وليس ذلك خروجاً على الطبيعة كما ان ارتفاع العقل الى النظر في الكواكب وحركتها ليس كذلك بل لعاية قسدها الطبيعة من العقل . وصحت فيه خاصية لم تضعها في سائر الحيوان

وقد اعقب هذه المقدمة بفصل نقل فيها بعض آراء العرب في الحب ثم انفصل آخر نقل فيه آراء الافرنج في الحب

ثم اعقب ذلك بالقصص وقد كانت هذه القصص متممة مؤفة لذة للقارئ وقد جاء في هذه القصص طائفة من عشاق العرب من الادباء والشعراء وقد تحال هذه القصص من الاشعار الغزائية شأهير الشعراء في الغزل ما يكاد يختلط بجزء النفس رقة ويحكي الشهد حلاوة

وقد قامت بطبعه الهلال فافرغته في ورق صقيل واجادت طبعه وهو يقع في ١٦٩ صفحة
فنحث قراء الادب على قراءته ونسكرك لزمياتنا الهلال اياها هذه على الآداب

المجلة التجارية

لغرفة تجارة حيفا تصدر موقفاً مرة واحدة كل ثلاثة اشهر و بحرها السيد توفيق زبيق
سكرتير غرفة التجارة بحيفا وقد الفيناها حافلة بلقوائد الاقتصادية وهي كدليل لحيفا بين فيها
كثيراً من المحلات التجارية فالناظر فيها يسترشد بها اليها والى ما فيها من البضائع وهذه المجلة
توسل الى كل من يميل الى المطالعة والاعلان وهي تقبل نشر الاعلانات وبدلات الاشتراكات
والاعلانات تدفع مقدماً وفيحة اشتراكها ٢٠ قرناً فنحث التجار على مطالعتها والاعلان
فيها.

المجلة الزراعية

مجلة زراعية شهرية مصورة خادمة للزراعة والزراع لصاحبها السيد عبد القادر ناصح
الملاح تصدر في حلب . لا شك اننا معشر الشرقيين في حاجة الى مجلة كهذه تبين فيها مناهج
الزراعة وطرق الفلاحة الحديثة التي ترقى بها زراعتنا وتزاد حاصلات ارضنا اذا نحن عملنا بها
وسرنا عليها

ان ارضنا لم تمد غلاتها كافية لحاجتنا اذا بقينا سائرين في فلاحتنا على الاساليب القديمة ولا
بد لنا اذا شئنا ازدياد نتاجها ونمو غلاتها وثمارها من ان نفلحها حسب العلم الحديث والافضل
فقراء الى غيرنا محتاجين الى الغرب حتى في اقواتنا وسائر ضروريات حياتنا
ورد في هذه المجلة عدة مقالات في بيان حاجات الزراعة وغرس الاشجار فننهب المعتنين
بالزراعة الى الاستفادة منها والاشتراك فيها وبدل الاشتراك فيها ما يعادل ليرة وربع عثمانية
ذهب في سوريا ولبنان الكبير وما يعادل ليرة ونصف انكليزية في الخارج

مجلة المعهد الطبي العربي

دخلت هذه المجلة في عامها الثاني وقد عبرت عامها الاول تعرض على قرائها المقالات المختمة

المفيدة في فنون الطب والصيدلة في بيان الامراض واعراضها ادبها الوسائل الى حفظ الصحة وتدبير المنزل والتشريع وغير ذلك مما يفترى على معرفته كل انسان حي وقد قال المتقدمون « العلم علان علم الاديان وعلم الابدان » ولا نرى لطائنا غنى عن الاشتراك فيها لما يرد فيها من الفوائد الطبية التي لتجدد بالبحث واخذ الذي يقوم به اطباء الغرب دائماً ولا توجد في ما حصله هؤلاء الاطباء ومن المعلوم ان علم الطب يزداد كل يوم عما قبله وان هذه الزيادة مما يجب على الطبيب معرفته ولا سبيل الى معرفتها سريعاً الا بقراءة المجلات . تلك انشأ علماء الغرب المجلات الطبية في بلادهم واقبل الغربيون على الاشتراك في هذه المجلات ليستمدوا منها ما يتجدد وما يحذر بنا ان نشير اليه ما يكتبه الاستاذ معلوف في هذه المجلة من تاريخ الطب عند العرب مما يظهر فضل آبائنا في هذا العلم وجهدهم فيه وسبقهم الغرب الى كثير من مطالبه الهامة

وهذه المجلة تصدر في دمشق مرة في كل شهر الاشهرى آب وايلول واشتراكها السنوي ليرتان سوريتان و٥٠ قرشاً مصرى في الخارج فنتمنى لها الرواج

الحياة الجديدة

مجلة اخلاقية علمية تصدر في بيروت مرة في كل شهر لمنشئها السيدة حبوبة حداد دخلت هذه المجلة في عامها الثالث وظهر منه العدد الاول فكان مشتملاً على مقالات في موضوعات مختلفة فنحن نشي على همة هذه السيدة التي برزت الى ميدان عمل قل فيه من برز من ابناء جنسها في بلادنا وان فيما نكتبه السيدات من خفة الروح ورشاقة الكلام وعذوبة اسطق ما يستروح به القاري من كد الذهن واعمال الفكر في يكتبه الرجال من المباحث العويصة والمطالب الوعرة الشاقة ولذلك نرغب الى سيدائنا ان يصرفن جهدهن في الكتابة عن المباحث العلمية في اكثر احيائهن الى المقالات الادبية التي تلائم حامل المرأة وموقعها من قلب الرجل فيكون ما يكتبه نزهة النفس وراحة الخاطر كما ان الروض نزهة الطرف وقرة الناظر واشتراك هذه المجلة في لبنان وسوريا ليرتان سوريتان نرجو لها الرواج

شرح المجلة

لعلّي حيدر افندي

كتبنا في مجلتنا مراراً عزمنا على تعريف هذا الشرح جميعه وطبعه اجزاء على حدة وقد عينا مدة الاشتراك واشترطنا لذلك ان يردنا من طالبات المشتركين عدد معين يدفع معه الاشتراك سبعة عشر ليرة المدة قد انتهت ولم يردنا من طالبات الاشتراك المصحوبة بالقيمة غير قليلين وقد وردنا من طالبات الاشتراك الكثير من غير ان تكون مصحوبة بالقيمة فاضطررنا لذلك الى تغيير الحطة والابق نحن وصاحب مطبعة البرموك على طبع هذا الكتاب وسيشرع في صنع الجزء الاول منه ولان بستان من ارسل اليها طالب الاشتراك مصحوباً بالقيمة فسبغت به يصد من الكتاب اليه ثناءً ومن لم يرسل اليها طالبه مصحوباً بالقيمة فلا عدده مشتركاً حسب ما ورد في اعلان السائمة وقد افقلنا باب الاشتراك

لائحة اصول المجامع

ملحق العددين الاول والثاني من مجلة الحقوق الاول

كانت حكومة فلسطين ضمت هذا الكتاب وقد نفذت نسخ هذه الطبعة مع ان الحكومة كانت تباع النسخة منه ستة قروش على رداة الورق وقد طبع هذا الكتاب ملحقاً للعدد الاول والثاني المذكورين في المطبعة العباسية بحيفا في ورق صقيل جاف سمياً متقارباً من العيوب وسنا في حاجة الى بيان افتقار كل احد الى هذا الكتاب فان ذلك معلوم ابتدئية وقد عزمنا على بيعه وحملنا ثمن النسخة عشرة قروش صاع مصرية ويطلب من ادارة المجلة في ياف ومن المطبعة العباسية في حيفا ومكتبة فلسطين العلمية في القدس

(تنبه) اننا نطبع من هذا الكتاب الا قليلاً نسبة لما يعتقد من المقبلين على شراء هذا الكتاب فيراثك شرب اسارعة الى شراء هذا الكتاب قبل نفاده

جاءنا من دمشق ان الميسو سيرو رئيس لجنة الايجارات بدمشق اهان حسني افندي المحاسني المحامي في المحكمة امام جم غفير من الحكماء والمأمورين واعاميين والمستمعين من غير دين ما يستند ذلك - فرفعت نقابة اعاميين بدمشق احتجاجا الى وزير العديّة تعرض على هذه المعاملة السيئة وتطلب الغاء هذه اللجنة لوزال الاسباب التي دعت الى تأليفها وهو كما يلي :

لمعالي وزير عدلية سورية المعظم

رفعت لمعاليكم عريضة الشكوى التي قدمها محامي الاستاذ حسني افندي المحاسني بشأن لاهانة التي اخطاها به الميسو سيرو رئيس لجنة الايجارات بدمشق ورجوكم بها اجراء التحقيق بتحقيقها وقد تقرر من لدن هيئة اعاميين العمومية باحالة العقدة في ١ شباط سنة ١٩٢٥ لاحتجاج على هذه القضية التي تعد بنظر المحامين اجمع اهانة عامة لهم ولزوم التوصل بالتاكيد باجراء تحقيق عنها من قبل المجلس التأديبي وعليه قرر المجلس التأديبي ان يكتب لمعاليكم بجراء تحقيق بواسطة مفتش العدلية باعتبار اللجنة المذكورة ليست من محاكم القضايا الاجنبية الدحل فيها القضاة الافرسيون بل هي لجنة محلية مرتبطة بوزارة العدلية وحق تفتيشها مراقبة اعمالها يعود لهيئة التفتيش العدلي الوطني وقد تبين من شهادة اعاميين الاخيرين الذين حضروا الحادثة بان الاستاذ حسني افندي حضر الى لجنة الايجارات في الساعة الثامنة ونصف لروية الدعوى التي كانت معينة له في ذلك الوقت وانتظر الى الساعة الحادية عشرة بدون ان يدعى للمحاكمة وعندها استأذن بواسطة محمد فدي احوجه ان يذهب بحكمة بدية الحقوق لحضور جلسة له هناك معينة في هذه الساعة ويعود بعدها الى لجنة الايجارات لكن استأذانه هذا باللطف وضمن دائرة القانون لانه وقع اثناء الترة بين دعوى واخرى وحصره الميسو سيرو بدون ان يفهم مراده تسرع واخرجه بالقوة القاهرة واهانه امام عدد غفير من الحكماء والمأمورين واعاميين والمستمعين فنقابة اعاميين تعرض على هذه المعاملة للاسباب الآتية :

اولا : لا يحق لرئيس اللجنة ان يؤخر دعوى المحامي المعينة في الساعة الثامنة والنصف الى الساعة الحادية عشرة ويضطره للانتظار كل هذه المدة وترك دائريه في المحاكمة الاخرى تانياً : استئذان الاستاذ حسني افندي بالذهاب لمحاكمة اخرى بعد كل هذا الانتظار يجب ان يقابل باللطف والاعتذار وليس بالقسوة والاهانة على هذه الصورة فهو لم يرتكب جرماً ولا تسوش مجرى المحاكمة وهو استاذ قديم اديب معروف بدمية الاخلاق ورقة الطبع وحضرة الرئيس بسبب جهله اللغة العربية لم يفهم مراده وكان عليه ان يستفهم اولاً من رفيقه محمد

افندي الخوجه عما يقول :

بناء على ذلك لا يقتصر نجاحنا هذه المعاملة التي يعدونها اهانة واحتقاراً عاماً من مرتكبيها ويرجون من معايكم الاهتمام بها حتى لا يبقى مجال لتكرار مثل هذه الحوادث المؤلمة .

وقد رفعنا اليوم عريضة لفخامة رئيس الدولة السورية طلبنا فيها الغاء هذه اللجنة حيث قد انقضت مدة التي صرحت لها وهي ستة اشهر بعد ابرام معاهدة الصلح كما زالت الاسباب الاقتصادية التي اوجعت تأسيسها فلتتمس من معايكم تأييد ذلك ايضاً ونفتنم الفرصة لتقديم احترامنا سيدي . »

« الحقوق » ان هذا لامتحان لرجل من وجهاء السوريين ومن طبقة المعامين التي هي من اعلى الطبقات مما اساءوا واساء كل شرقي لانه بعد امتحاننا للشرق باجمعه من اجل ذلك نذكر على المسيو سيره امتنه واحسنه التي وجهها الى الاستاذ حسني افندي المحاسني المحامي امام اجمع اعظم من احكامه والامور بين المعامين والجمهور ونرجو من فخامة الجنرال سرايل بلسان سائر محامي فلسطين ان يتخذ التدابير التي تحفظ بها كرامة كل احد ولا نشك في ان فخامة الجنرال يحقق الرضاء الحق

محل بكاري وخوري

يتعاطى التجارة والقوميسيون وتسجيل جميع ماركات الفبارك

وكلاء : سيارات اوكلاند المشهورة وغيرها

ماكمات زراعية واهم واشهر محلات الحراثر والاصواف والسرائر
ويوجد بتسودع هذا المحل لجميع قببات ولوازم السيارات وصابون سلموليف المشهور
وجميع اصناف الكحول

Pgs. 105-116 Missing

المادة ١٩١ — « الاقالة كالبيع تكون بلايجاب والقبول مثلاً لو قال احد العاقدين اقلت البيع او فدعته وقال الآخر قبلت او قال احدهما الآخر ائني البيع فقل الآخر قد فعلت صحت الاقالة وينفسخ البيع »

تمتع الاقالة في خمس صور . الاولى المذكورة في متن المجلة وهي الانعقاد في الايجاب والقبول ويستعمل في الايجاب والقبول صيغة الماضي في الاكثر مع ان البيع لا ينعقد لصيغة الامر فان الاقالة تنعقد بهما من احد المتقابلين وصيغة الماضي من الآخر كما افق الشبحان . وخالفها في ذلك محمد . والسبب في جواز انعقاد الاقالة بصيغة الامر وامتناعه في البيع ان صيغة الامر في البيع تحمل على المساومة فلا تدل على التحقيق ولا تكفي لانعقاد البيع . اما الاقالة فتقع بعد النظر والتأمل في الامر وليس فيها مساومة فصيغة الامر فيها تحمل على التحقيق . وقبول الاقالة يكون على نوعين الاول قبول والنص . ولا ينحصر انعقاد الاقالة في لفظ « الاقالة » بل تنعقد الاقالة بكل لفظ يفيد معنى الاقالة كاللفظ الفسخ والترك والرفع والتراذ واعد لي نقودي وخذ نقودك وبع من نفسك ومثال هذه الالفاظ (انظر المادة ٣) وتكون بين اللفظ الاقالة فرق فاذا عقدت الاقالة بلفظ « الاقالة » فحكمها في حق المتعاقدين فسخ وفي حق الغير بيع جديد (انظر المادة ١٩٦) اما اذا عقدت الاقالة بالامار المتناسخة او التراك او التراذ فبست بيعاً بالاتفاق وكذلك اذا استقال اشترى فقال المشتري اعد لي نقودي او استقال المشتري فقال البائع خذ نقودك وقبل الآخر فان الاقالة تنعقد (رد المختار) وكذلك اذا اشترى انسان متاعاً من آخر ولم يقبضه ولم يره وقال للبائع بعه لي ذلك المتاع فاجابه البائع بالموافقة فالبيع ينفسخ لان المشتري ههنا وكل البائع في فسخ البيع اما اذا قال المشتري للبائع بعه لي المبيع بعد ان قبضه ورآه فالبيع لا ينفسخ بل يكون البائع وكيلاً للمشتري في بيع المبيع (رد المختار) . وانظر المادة (١٤٥٥) كذلك اذا اشترى انسان من آخر متاعاً وقبل ان يقبضه قل للبائع بعه المبيع من نفسك فباعه البائع من نفسه كذلك اقالة وانفسخ العقد الاول (انقروى) اما اذا قال المشتري للبائع بعه المبيع او بعه من شئت او بعه المبيع لاجني فلا ينفسخ العقد الاول ولا تصح الاقالة (بزاز به)

وكذلك اذا باع انسان من آخر بقرة وبعد البيع قل للمشتري بعتها منك رخيصة فقال له المشتري اذا كانت رخيصة فخذها وبها واربع منها واعد لي الثمن الذي دفعته اليك فباع البائع البقرة . ربيع منها ينظر فاذا كانت هذه المعاملة قد جرت قبل قبض المشتري للمبيع او كانت بعد القبض الا ان المشتري قال للبائع بعه من نفسك فان ذلك يكون اقالة والربيع يعود للبائع والا كان توكيلاً والربيع يعود على المشتري الموكلاً . وكذلك اذا اشترى انسان من آخر صاعاً وقبل ان يقبضه قال للبائع بعه فاكه البائع فان البيع ينفسخ ويكون البائع قد اكل ماله

اما اذا لم يأكله فلا يفسخ البيع لانه وان وجد ايجاب الاقالة فلم يوجد القبول (انقروي) .
وكذلك اذا وهب المشتري المبيع المقبول قبل قبضه او رهنه وقبل البائع الهبة او الرهن فالبيع
ينفسخ (يرازيه) اما اذا لم يقبل البائع الهبة او الرهن فالاقالة باطلة والبيع باق على حاله (انظر
مشرح المادة ٢٥٣) لكن اذا باع المشتري المبيع قبل القبض للبائع وقبل البائع فذلك باطل لان
الاقالة لا تنعقد بلفظ البيع لانها ضد البيع فلا يستعمل البيع مجازاً في الاقالة مثال ذلك ان
يقول البائع للمشتري يعني المال الذي اشتريته مني بكذا قرشاً وببيعه المشتري ذلك ويقبل
البائع فهذا لا يكون اقالة بل يكون بيعاً فوجب فيه مراعاة شروط البيع (انقروي) و(ردالمحتار)
وكذلك اذا اشترى انسان من آخر ثوب حرى و بعد ان قبضه قال للبائع لا ينفعني هذا الثوب
فخذوه واعد لي دراهمي فلم يوافق البائع على ذلك فقال المشتري قد تركت عن مقدار كذا من
الثمن فادفع لي الباقي فوافق البائع على ذلك وتم الامر بينهما فهذا اقالة وليس بيعاً جديداً .
ولا تنعقد الاقالة بلفظ (لا اريد) مثال ذلك : اذا قال المشتري بعد عقد البيع لا اريد هذا
المبيع فلا تنعقد الاقالة لان هذا اللفظ لا يدل على الاقالة واذا باع الدلال مالا بأمر مطلق
ثم احضر الثمن للبائع فقال البائع لا اعطي المبيع بهذا الثمن وسمعه المشتري فقال له وانا لا اريد
فالبيع لا يفسخ لان هذا اللفظ ليس من الفاظ الفسخ اولا وثانياً لانه يشترط في الاقالة
اتحاد المجلس

النوع الثاني من نوع قبول الاقالة ان يكون ذلك دلالة وفعل او يتفرع عن ذلك ما يأتي :
اولا اذا باع انسان من آخر خمس اذرع قماشاً وبعد ان سلحه ذلك قال البائع للمشتري قد
اقلت البيع فخط من هذا القماش ثوباً و دون ان يثبت المشتري بفت شقة قص القماش ثوباً
لبائع فان الاقالة تنعقد . ثانياً اذا كان القميص المبيع في يد البائع ولم يسلم الى المشتري فقال
المشتري للبائع قد اقلت البيع فاذا قص البائع القميص ثوباً في ذلك المجلس فالاقالة تنعقد .
ثالثاً اذا قال المشتري بعد قبضه المبيع اقلت البيع فقبض البائع المبيع في ذلك المجلس فالاقالة
تنعقد .

ان ايجاب الاقالة يصبح مردوداً بالرد وعليه اذا ارد البائع الاقالة صراحة فلا يوجب بطلان
واستعمال البائع للمبيع بعد رده الايجاب لا يعد قبولاً للاقالة لانه وان كان استعمال البائع للمبيع
بعد ذلك دليلاً على قبوله الاقالة الا ان الدلالة دون التصريح فلا يبطل بها الرد الذي حصل
به (رد المحتار) (انظر المادة ١٨٤)

ثانياً تنعقد الاقالة بالرسالة فاذا ارسل احد المتبايعين رسولا الى الآخر ليبلغه الاقالة
وبلغه الرسول اياها وقبل المبلغ اليه الاقالة في مجلس التبليغ دون ان يتشاغل بعمل آخر او يأتي

بأي شيء دال على الاعراض تكون الاقالة صحيحة

وعليه فلو ادعى ذلك الشخص بعد ذلك انه فسخ البيع وقبل الاقالة في مجلس التبليغ فانكر الطرف الاخر حصول القبول من ذلك الرجز بالاقالة لا تصدق دعواه بدون بينة (يزر به) كذلك تنعقد الاقالة بالكتاب والمكتبة وتنعقد ايضاً بالتعاطي و بإشارة الاخرى المعروفة المادة ١٩٢ - « الاقالة بالتعاطي القائم مقام الايجاب والقبول صحيحة »

يعني ان الاقالة تنعقد على القول الصحيح بتراد البدلين كما ان البيع ينعقد بتعاطي البدلين (رد المختار) انظر المادة ١٧٥ والحاصل ان الاقالة بالتعاطي تنعقد بثلاثة طرق الاولى بتعاطي الفرضين مثال ذلك ان يرد المشتري المبيع للبائع بداعي وجود عيب قديم فيه فيقبل البائع الرد بالرضا فيكون ذلك اقالة حتى لو ان المبيع بعد ذلك تلف في يد البائع لم يضمن المشتري كما انه ليس للمشتري او للبائع ان يطلب اعادة البيع بناء على تبين عدم العيب في المبيع الطريق الثانية باعطاء المشتري فقط مثال ذلك ان يطلب البائع اقالة البيع فيطلب المشتري منه ان يرد له الثمن فيكتب البائع سنداً على نفسه بذلك ثم يعطيه المشتري فيرد المشتري المبيع للبائع فالاقالة منعقدة بهذه الطريق (الحيرية والافرية) وكذلك اذا رد المشتري صك العقار المبيع على سبيل الاقالة الى البائع فاحذ الصك وتصرف في العقار المذكور فتنعقد الاقالة بطريق الاعطاء من جانب المشتري الطريق الثالثة باعطاء البائع مثال ذلك ان يتسلم المشتري مائة كيلة حنطة سراها من البائع ثم يقول للبائع بعد التسليم ان السعر غال فيرد له البائع ثمن المبيع كله او بعضه ويأخذه المشتري فتجري الاقالة فيما رد من الثمن او بعضه (رد المختار - الهندية) وكذلك اذا باع اسان من آخر عدة بقرات وسلمها اليه وقبض جزءاً من الثمن ثم طالب المشتري ببقاى الثمن فقال المشتري قد اشتريت بثمن غال فرد البائع الجزء الذي قبضه من المشتري اليه من غير ان يتكلم فالاقالة تنعقد وانقادها ههنا باعطاء المشتري واذا اراد المشتري رد البقرات الى الدئع فعليه استرداده او ليس له ان يرفض ذلك بدعوى ان الاقالة لم تنعقد وليس له المطالبة بالثمن

المادة ١٩٣ - « يلزم اتحاد المجلس في الاقالة كايبيع يعني انه يلزم ان يوجد القبول في مجلس الايجاب واما اذا قال احد المدينين اقلت البيع وقبل ان يقبل الاخر انقض المجلس او صدر من احدهما فعل او قول يدل على الاعراض ثم قبل الاخر لا يعتبر قبوله ولا يفيد شيئاً حينئذ »

اتحاد المجلس شرط في الاقالة فان كانت الاقالة قولية وجب ان يكون مجلس الايجاب والقبول واحداً وان كانت الاقالة بالتعاطي وجب اتحاد مجلس التعاطي وعلى هذا اذا اشترى

انسان من آخر حصانا وقضه ثم وجده غير موافق فإذنه الى البائع فالى البائع قبول الحصان صراحة فتركه المشتري عنده وذهب فاستعمل البائع الحصان في أعماله . فلا يعتبر هذا الاستعمال قبولاً منه الاقالة وله الا يرد الثمن الى المشتري وان يرد الحصان اليه لان استعمال الحصان وان كان دليلاً على قبول البائع للاقالة الا ان الرد الذي وقع صراحة مانع من اعتبار قبول الدلالة لان الدلالة دون التصريح (رد المختار . مجمع الانهر . الهندية) . (انظر المادة ١٨٤) . وعلى هذا اذا ذهب المشتري بالحصان الذي شراه ليرده الى البائع ويستقبل من البيع فلم يجد البائع في داره فترك الحصان في اصطبله ورجع ثم ان البائع استعمل الحصان في مصالحه فلاقالة غير منعقدة لانه وان كان استعمال البائع لحصان قبولاً فعلياً للاقالة غير ان مجلس التعاضي لم يكن متحدثاً فلمذا ليست الاقالة صحيحة

المادة ١٩٤ - « يلزم ان يكون المبيع قائماً وموجوداً في يد المشتري وقت الاقالة فلو كان المبيع قد تلف لا تصح الاقالة »

موانع الاقالة اربعة احدها هلاك المبيع هلاكاً حقيقياً او حكماً . ثانيها حصول زيادة في المبيع منفصلة غير متولدة فيه ثالثها حصول زيادة في المبيع منفصلة متولدة فيه . رابعها تبدل اسم المبيع فهذه الموانع الاربعة تمنع صحة الاقالة لان رفع البيع متوقف على قيام البيع وقيام البيع متوقف على قيام المبيع لوجوب ان يكون المبيع متعيناً وبهلاك المبيع يرتفع البيع ولو بقي الثمن الذي هو عبارة عن الدرهم والدنانير موجوداً فاذا تلف المبيع فليس ثمة عقد يمكن رفعه والتقابل فيه

وهلاك المبيع حقيقة ظاهر موت الحصان المبيع متلأما هلاك المبيع حكماً فكأن يكون حصاناً فيفر او طائراً فيطير ولا يعلم مكانهما فيصير المبيع غير مقدور على تسليمه للبائع ولفظة (قائم) الواردة في متن المجلة بقصد هلاك المبيع حكماً ولفظة (موجود) بقصد هلاك المبيع حقيقة مثال ذلك : اذا تلف المبيع بعد الاقالة وقبل اعادة المبيع او كان حيواناً ففر او فقد فلاقالة تبطل ويبقى البيع على حاله كما ان البيع ينسخ بهلاك المبيع قبل التسليم انظر المادة ٢٩٢

ان الاسباب التي تمنع من رد المبيع في خيار البيع . في البيع العاسد تمنع ايضاً من الرد في الاقالة (انظر المادة ٣٥٢ ٣٤٩) وقد قلنا آنفاً ان الزيادة المنصلة غير المتولدة والزيادة المنصلة المتولدة تمنعان من الاقالة مثلاً ذلك : ان يكون المبيع مقبوض اتوا به فتصبح او ارضاً فيبنى فيها ففي ذلك حصول زيادة غير متولدة او ان يكون المبيع المقبوض حيواناً فيفقد او يستأنس فيشمر وفي هذا حصول زيادة متولدة فحصول الزيادة في كلا الامرين مانع من الاقالة

استتري بيمين ملا . . . هب الماع الصغير الثمن قبل القمص فيس الوصي ان يقبل البيع لان
هذه . . . في معنى . . . بيع . . . لانه لم يرفع ثمن البيع . . . ولا يحق للوصي الرجوع
على الباع ثمن البيع اما . . . ثمن الماع ضمن من الوصي . . . هب الصغير او الوصي الثمن
فحينئذ يجوز للوصي ان يقبل البيع وان . . . حذ من المبيع من الباع . . . وبذلك يأخذ الثمن مرتين
في الاولى على سبيل الهبة وفي الثانية ثمن الموهوب
اموضع الثاني : الصبي المأذون فلا تصح اقالته لبيع فيما اذا لم يكن له
فيها فائدة .

الثالث : متولى الوقف ولا تصح اقالته التي ليس فيها فائدة موقوف وعلى هذا اذا باع متولى
الوقف او الصبي المأذون . . . ما لا يكثر من قيمته او استتري . . . ما لا باق من قيمته فلا تصح اقالتهما
هذا البيع والشراء . . . باع رجس . . . ما لا من صبي مأذون ثم هب الصبي الثمن قبل القبض ثم
اقبل البيع فالاقالة غير صحيحة لانها لو صححت لم يحز استتري الذي هو الصبي المأذون ان يرجع
بالثمن على الباع فيكون قد اضرع . . . حبيب . . . والصبي المأذون يس باهل للترع اما اذا كان
الباع قد وهب المستتري الذي هو الصبي . . . دون ثمن بعد ان قبضه منه ثم . . . الموهوب ثم اقال
البيع فلاقالة صحيحة ومقتضى الاقالة يحق لصبي المأذون ان يأخذ ثمن المبيع من الباع
ويكون الثمن قد اُدرك اليه مرتين الاولى على سبيل الهبة والثانية تمساً للموهوب
(رد المحتار)

الرابع : المسألة المذكورة في السنة ١٢٩٣ . . . احد من : الوكيل بالسلم فليس له اقالة البيع
على رأي البعض (رد المحتار)

المادة ١٩٥ - « لو كان بعض المبيع قد تلفت صححت الاقالة في الباقي مثلاً لو باع ارضه
التي ملكها مع الزرع وبعد ان حصده استتري الزرع نقلاً عن البيع صححت الاقالة في حق الارض
بقدر حصتها من الثمن المسمى »

لان البيع بابت في الباقي (فتح القاير) فبالنظر للباقي تكون الاستقالة صحيحة وليس
المبيع وضموره لا يعتبران ثلثاً ولو كان المبيع صابوناً مثلاً فمفتم قيل البيع فيه فالاقالة صحيحة
فيه كله (رد المحتار)

وحاء في مثل الثمن في هذه . . . ان الاقالة صحيحة في بيع الارض مع محصولها بمحصة
هذه الارض من ثمن وطريق معرفته مثل هذه الحصة وتبينها ما يأتي :

اذا عين الباع ثمن لارض مثلاً وثن زرع كلا على حدة وقت البيع فحصة الارض في
هذه الحال تكون معلومة واذا لم يفص الباع الثمن فتعين حصة الارض بالنسبة مثال ذلك :

الاقالة والابراء وقبل اعادته الى البائع فالاقالة باطله وليس على المشتري ضمان المبيع التالف وقد كان على المشتري الضمان الا ان التمن قد سقط عنه بالابراء

ويجوز في الاقالة تزيل التمن الا انه يجب ان يكون والمبيع في يد المشتري وبعد اتفاق المتقابلين على التقايل على شرط تزيل التمن بازاء نقص في المبيع لعيب فيه ففي مثل ذلك تصح الاقالة والشرط والمقدار الذي حط من التمن في مقابلة العيب الحادث في المبيع (انظر المادة ٨٣) اما اذا شرط المتقابلان تزيل التمن باكثر مما يقتضي العيب او اقل فالشرط لغو والاقالة صحيحة ولا يحط من التمن الا مقدار ما يقتضي العيب الحقيقي واذا حط شيء من التمن في الاقالة بسبب العيب الحادث في المبيع زال ذلك العيب من نفسه فلمشتري ان يرجع بما حط من التمن على البائع (انظر المادة ٩٨)

وجفاف المبيع وضموره في يد المشتري لا يعدان تمنا في بيع او بعضه يعني اذا كانت المبيع حين البيع اخضر ثم جف في يد المشتري ونقص وزنه ثم تقايلا هو والبائع فالاقالة صحيحة وليس للبائع المطالبة بحط شيء من التمن مقابلة الجفاف ونقص الوزن الدين حدا في المبيع (هندية) مثال ذلك : اذا كان المبيع عشرة ارسال صابون قد جفت عند المشتري وصارت ثمانية وتقايلا البيع فلمشتري استرداد التمن البائع بغير نقصان والحاصل ان جفاف المبيع كما لا يعد عيبا فيه فلا يعد تمنا في بعضه (ابو السعود)

الحكم الثاني من احكام الاقالة : اعتبارها بيعا جديدا في حق العاقدين فيه لم يثبت بموجب العقد اي ما يكون ثبوته بغير العقد بل بامر زائد عليه يعني بغير الايجاب والقبول ويتفرع على هذا الحكم مسائل :

الاولى : اذا اشترى رجل من آخر مالا مقابل ما في ذمته من المال المؤجل قبل حلول الاجل ثم تقايلا البيع فلا يعود الاجل ويصير المطلوب معجلا كما لو كان المشتري باع المبيع نائبا لان حلول هذا الدين قد حصل برضا المدين لقبوله كون هذا الدين تمنا ولان المدين قد اسقط الدين والساقط لا يعود (انظر المادة ٥١) فعلى البائع ان يرد تم المبيع الى المشتري فوراً وقد جاء في (الطحطاوي ورد المختار) : (ولو رده بخيار العيب بقضاء عاد الاجل لانه فسخ فان الرد بخيار العيب اذا كان بالقضاء يكون فسخا ولذا ثبت للبائع رده على بائعه بخلاف ما اذا كان بالتراضي فانه بيع جديد) .

المسألة الثانية مما يتفرع على الحكم الثاني : اذا ادعى رجل بعد الاقالة ان المبيع منك

فشهد المشتري بذلك لا تقبل شهادته لان المشتري يعتبر كأنه بائع المبيع من البائع (لان الذي باعه ثم شهد لغيره ولو كانت فسحا لقبلت الا ترى ان المشتري لو رد المبيع بعيب بقضاء وادعى المبيع رجل وشهد المشتري بذلك تقبل شهادته لانه عاد هذا لفسخ ملكه القديم فلم يكن متلقياً من جهة المشتري لكونه فسحا من كل وجه . الثالثة اذا باع رجل مناعاً بخمس كيلات حنطة غير معينة ثم تقايل المتبايعان بعد قبض الحنطة فليس على البائع ان يرد الى المشتري الحنطة التي قبضها عنها وله ان يرد مثلها وكان المشتري في ذلك قد باع المبيع للبائع بخمس كيلات حنطة غير معينة (زيلي) . الرابعة : اذا اشترى الدائن الكفالة (انظر المادة ٦٥٩) فتحصل ان الاجل الدين و بعد الشراء تقايل المبيع فلا تعود الكفالة (انظر المادة ٦٥٩) فتحصل ان الاجل والکفالة في البيع بما عليه لا يعودان بعد الافالة وفي الرد بالقضاء في العيب يعود الاجل ولا تعود الكفالة ولو كان الرد بالرضا لا تعود الكفالة بالاولى (رد المختار)

الحكم الثالث — ان تكون بيعاً جديداً في حق الشخص الثالث في بعض المسائل اذا كانت بعد قبض المبيع ونذكر من هذه المسائل خمساً : احداها : الشفعة في بيع العقار اذا سلم الشفيع بالشفعة في شراء المشتري ثم تقايل بالشفيع ان يطلب ذلك العقار بالشفعة لان الشفيع شخص ثالث فالافالة بالنظر اليه بيع جديد اي يعتبر البائع مشترياً للعقار من المشتري فتثبت الشفعة للشفيع في الافالة . ثانيها الرد بالعيب فاذا باع المشتري المبيع من آخر ثم تقايل وظهر في المبيع عيب قديم كان فيه حينما كان في يد البائع فليس للمشتري ان يرد المبيع الى بائعه لان حصول الافالة بين المشتري الاول والمشتري الثاني بيع جديد بالنظر الى البيع الاول اي كأن المشتري الثاني قد باع المبيع من المشتري الاول وتبدل سبب الملك في الشيء كتبدل العين

الثالثة : الرجوع عن الهبة فاذا كانت المبيع هبة فباعه الموهوب من آخر ثم تقايل المتبايعان فليس للواهب ان يرجع عن هبته لان الموهوب له بالنظر الى الواهب كالمشتري من المشتري (زيلي)

الرابعة : الرهن فاذا رهن المشتري المال الذي اشتراه ثم تقايل هو والبائع فالافالة في حق الشخص الثالث الذي هو المرتهن بيع جديد فتكون موقوفة (انظر المادة ٧٤٧)

الخامسة : الاجارة فاذا اقبل البيع في المبيع بعد ايجاره فالحكم في ذلك كما في السابق (ابو السعود) (انظر المادة ٥٩٠)

واعتبار الاقالة بيعاً جديداً في حق الشخص الثالث فيما اذا وقعت الاقالة بعد قبض المبيع اما اذا وقعت قبله فهي فيما عدا العقار من الاموال فسخ في حق الجميع . لتعذر جعلها بيعاً (زيلعي) ويجري في الاقالة خيار الشرط وخيار العيب فاذا كانت المبيع وهو في يد المشتري حدث فيه عيب بأفة سماوية او بفعل المشتري والبائع اقال البيع دون ان يعلم بالعيب لذي حدث في المبيع فالبائع مخير عند اطلاعه عليه فان شاء ابقى الاقالة دون ان يحق له الرجوع على المشتري بنقصان العيب وان شاء رد الاقالة فاذا هلك المبيع واصبح من المتعذر دعه الى المشتري فليس للبائع ان يرجع على المشتري بنقصان العيب اما اذا كان البائع عالماً وقت اقالة بالعيب الحادث في المبيع فلا يكون مخيراً بعد الاقالة (رد المختار . الحبرية . الانقروي) .
 . نفقة النقل وغيره في رد المبيع على البائع سواء وقعت الاقالة عند المبيع او في محل آخر .
 رد المختار) واذا اختلف المتبايعان بعد التقايل في تعيين المبيع فادعى البائع ان هذا المالك هو غير المبيع وادعى المشتري انه هو فاقول للمشتري (انظر المادة ١٨٦) (رد المختار)

وتصح اقالة الاقالة فاذا باع رجل من آخر حصاناً بالف قرش ثم ثقايلاً البيع ثم عاداً ثقبلاً الاقالة فذلك صحيح والحصان يعود الى ملك المشتري الا انه لا يجوز اقالة بيع السلم لان اقالته تتضمن البراء من السلم فيه وبما ان السلم فيه دين فيسقط بالبراء والساقط لا يعود انظر المادة ٥١) (رد المختار

ولا يجوز تعليق الاقالة على شرط فاذا اشترى رجل من آخر حصاناً بالف قرش فقال البائع للمشتري قد بعته منك رخيصاً فقال المشتري اذا طلبه طالب باكثر من هذا الثمن معه منه فباع البائع الحصان بالف ومائة قرش قل ان يتسلمه من المشتري فلا يصح البيع ثاني (رد المختار . الهندية)

الباب الثاني

في بيان المسائل المتعلقة بالمبيع وينقسم الى اربعة فصول

الفصل الاول

في حق شروط المبيع واوصافه

المادة ١٩٧ - « يلزم ان يكون المبيع موجوداً »

وذلك كما ذكر في المادة ١٠٥ ان البيع عبارة عن مبادلة مال بمال والمال كما في المادة ١٣٦ ما يمكن احراره وادخاره بما كان المعدوم لا يمكن احراره ولا ادخاره فليس مال المبيع بما ليس بمال باطل فبيع المعدوم باطل (انظر المادة ٣٠٥) مثلاً اذا باع رجل من آخر الف كيلبة حنطة ولم يكن شيء من الحنطة في مكانه حين البيع فبيع باطل فن كان في مكانه خمسمائة كيلبة منها فالبيع باطل في الباقي ولا يستترط امكان الانتفاع بالمبيع في المال فيجوز بيع مهر الفرس الصغير الذي لا ينتفع به في الحال (الهندية - الكنوى) اما ايجار مالا ينتفع منه في الحال فلا يجوز لان العقود عليه في الاجارة المنفعة فلا يصح ايجار المهر لعدم امكان الانتفاع منه .

المادة ١٩٨ - « يلزم ان يكون المبيع مقدور التسليم »

وعنى ذلك فبيع المال الذي لا يمكن تسليمه ولا يقدر عليه كبيع اسبابة الفارة والطير الطائرة باطل (انظر المادة ٣٠٩) حتى لو ان رجلاً باع دابته الفارة فعادت اليه بعد البيع وسلمها الى المشتري فلا ينقلب البيع الى الصحة (بحر) (انظر المادة ٥٢)

المادة ١٩٩ - « يلزم ان يكون المبيع مالا منقوماً »

يستترط في المبيع ان يكون مالا فبيع مالا يعتبر مالا باطل (انظر المادة ٢١٠) ويستترط ايضاً ان يكون المال منقوماً اي يسمح الانتفاع به فبيع المال غير المنقوم باطل (انظر المادة ٢١١) ويستترط ايضاً لعمد فساد البيع ان يكون التمتع مالا منقوماً وهذا الشرط ليس من شروط انعقاد البيع فشراء مال تمن غير منقوم مفسد للبيع (رد المحتار) (انظر المادة ٢١٢)

المادة ٢٠٠ - « يلزم ان يكون المبيع معلوماً عند المشتري »

هذا اذا كان المبيع لا بد فيه من التسليم والتسلم فان لم يكن كذلك فالجهالة فيه لا تمنع صحة البيع . وعلى هذا اذا اشترى رجل من آخر متاعه الذي عنده بثمن معلوم وكانت مقداره غير معلوم للمتبايعين فالبيع صحيح (مجمع الانهر) (اقروي) فان كان المبيع لا بد فيه من التسليم والتسلم وجب ان يكون المشتري عالماً به على وجه لا يدع سبيلاً للنزاع لان جهالة المبيع تمنع من تسليمه وتسلمه وتؤدي الى نـزاع المتبايعين ويصير العقد بها غير مفيد وكل عقد يؤدي الى النزاع فاسد . فبيع المال المجهول الذي يؤدي الى النزاع بين المتبايعين فاسد كبيع شاة غير معينة من قطع غنم (انظر المادة ٢١٢)

وقد ذكر في متن المجلة ان المبيع يجب ان يكون معلوماً للمشتري وهذا التقييد يؤخذ منه ان لا يشترط ان يكون المبيع معلوماً للبائع فعلى هذا اذا قال رجل لآخر ان ارضك التي تحت يدي لا تصالح لشيء وقد اشتريتها منك بخمسين قرشاً فقال الآخر قد بعثتها فالبائع صحيح وليس للبائع خيار الرؤية (انظر المادة ٣٢٢) وكذلك اذا باع حصته في دار وكان المشتري عالماً بمقدار تلك الحصة فالبائع صحيح عند محمد ولو كانت البائع لا يعرف مقدار حصته فيها (رد المحتار) الا انه اذا كان في البيع غبن وتضرر ثبت للبائع خيار الغبن والتضرر كما سيرد في المادة ٣٥٧

المادة ٢٠١ - « يصير المبيع معلوماً ببيان احواله وصفاته التي تميزه عن غيره مثلاً لو باعه كذا مداً من الخنطة الحمراء او باعه ارضاً مع بيان حدودها صار المبيع معلوماً وصح البيع »

ان طرق العلم بالمبيع تختلف باختلاف المبيع ومن طرق العلم به اولا الاشارة ثانياً بالخواص التي تميزه عن سواء وفي مقداره وحدوده وصفاته ثالثاً مكانه اخص رابعاً باضافة البائع المبيع الى نفسه خامساً ببيان الجنس على قول
طريق العلم بالاشارة

اذا كان المبيع مشاراً اليه فان كان مكيفاً او موزوناً فلا حاجة الى بيان مقداره ووصفه لان الجهالة تنتفي بالاشارة ويستثنى من ذلك ثلاثة مواضع الاول ان يكون المبيع من الاموال الربوية التي تلاقي المبيع في الجنس الثاني : السلم الثالث : اذا كان راس مال الثمن مكيفاً او موزوناً ففي هذه المواضع الثلاثة لا تكفي الاشارة ويجب بيان مقدار المبيع وصفته فمثلاً في مبادلة حنطة بحنطة لا تكفي الاشارة بل يجب التساوي في الكيل (مجمع الانهر)

طريق العلم ببيان الصفات والحدود

وتكون بالقول مثل بعث كذا كيلة حنطة من الجنس الفلاني اي بذكر صفته ومقداره او بعث الارض المحدودة بكذا وكذا او بعث الارض في الموقع الفلاني والتي هي عبارة عن كذا ذراعاً ببيان مقدار المبيع فيكون المبيع معلوماً والمبيع صحيحاً ذاتاً ووصفاً (بزازيه) وعلى هذا اذا ذكر مقدار المقدرات ووصفها فالمبيع صحيح وكذلك لو قال شخص لآخر بعثك الحصان الذي اشتريته من فلان وكان الحصان الذي شراه من ذلك الشخص واحداً فالمبيع صحيح

العلم ببيان الجنس

ان المبيع الذي يذكر جنسه يصح البيع فيه ولو لم يذكر مقداره ووصفه ولم ينسبه البائع الى نفسه ولم يشر في البيع الى مكانه لان المبيع اذا لم يلائم المشتري امكنه رده بخيار الرؤية ولا جهالة تؤدي الى النزاع (رد المحتار) فعلى هذا اذا باع البائع مالا غير متفاوت كالحنطة مثلاً بدون ان يشير الى مكان المبيع الخاص او ينسب المبيع الى نفسه فان كان كل المبيع وقت البيع في ملك البائع فالمبيع صحيح وان لم يكن في ملكه فاشتراه وسلمه فليس بصحيح (بزازيه) ولذلك اذا باع رجل من آخر الف كيلة حنطة في ملكه بثمن معلوم وقبل المشتري البيع فالمبيع يتعقد (انقروي) واذا كان المشتري يعرف مكان الحنطة وقت البيع فلا خيار له فاذا كان لا يعرف مكان المبيع حين البيع فله الخيار بالمادة ٢٨٦ (مشمعل الاحكام) ولا يشترط لصحة هذا البيع ان تكون الحنطة في مكان واحد بل متى كانت هذه الحنطة في بلد واحد فسواء اكانت تلك الحنطة في مكان واحد من البلد او في اكثر فالمبيع صحيح سواء كان ثمنها نقداً او نسيئة وكذلك اذا كانت الحنطة جميعها في البر فالمبيع صحيح والذي ينفي صحة البيع ان يكون بعض الحنطة في البلد وبعضها في البر (بزازيه)

العلم بالاشارة الى مكان المبيع الخاص — وذلك كأن يقول البائع : بعث جميع ثيابي التي في هذا الصندوق او هذه الخزانة او في غرفتي هذه في مثل هذا المثال يكون المبيع معلوماً والمبيع صحيحاً ولهذا خمس صور الاولى ان يقول البائع بعث جميع الدقيق والبر والثياب التي في هذه القرية . الثانية ان يقول بعث جميع ما في هذه الدار . الثالثة ان يقول بعث جميع ما في هذه الغرفة . الرابعة ان يقول بعث جميع ما في هذا الصندوق . الخامسة ان يقول بعث جميع ما في هذه الاكياس . فهذه الصور الخمس تنقسم الى وجهين احدهما ان يكون المشتري عالماً بما في هذه المواضع من الاموال الثاني ان يكون غير عالم . وعلى الوجه الاول يكون البيع جائزاً في جميع الصور الخمس وعلى الوجه الثاني البيع غير جائز في الصورة الاولى والثانية اي القرية والدار وجائز فيما عدا ذلك (انقروي) . وكذلك اذا باع رجل آخر بقلته التي في الاصطبل الفلاني

او في الموضع الفلاني ولم يكن في الاصطبل او الموضع بغلة غيرها فالبيع معلوم والبيع صحيح .

العلم بالمبيع باضافة البائع المبيع الى نفسه -- وذلك كأن يقول البائع قد بعث حصاني الذي في المكان الفلاني فالبايع هنا اضاف المبيع الى نفسه و اشار الى مكانه الخاص فالبيع في هذا صحيح بالاتفاق . اما اذا قال البائع للمشتري بعثك حصاني وانتصر على اضافة المبيع الى نفسه دون ان يعين مكانه وكان للبائع حصان واحد فقط فالمبيع معلوم والبيع صحيح على قول وغير صحيح على قول (المحيط) وهو الاصح . لكن اذا اتفق المتبايعان على ان المبيع هو نفس الحصان فالبيع جائز (هندية) (برازيه) واذا كان للبائع حصانان او اكثر فلا يصح البيع الا بتعيين الحصان المبيع

المادة ٢٠٢ « اذا كان المبيع حاضراً في مجلس البيع تكفي الاشارة الى عينه مثلاً لو قال البائع للمشتري بعثك هذا الحصان وقال المشتري اشتريته وهو يراه صحح البيع .

لان الاشارة الحسية ابلغ انواع التعريف ولا حاجة مع الاشارة الى تحديد المبيع او وصفه او بيان مقداره لان جهالة ذلك لا تؤدي الى النزاع بعد الاشارة الى المبيع فلا تفسد البيع (انظر المادة ٢٦٥) وعلى هذا اذا باع انسان صبرة حنطة مشيراً اليها بشئ معلوم فقبل المشتري البيع فالبيع صحيح ولا حاجة الى بيان مقدار كيلات هذه الصبرة (انظر المادة ٣١٧) واذا كان المبيع مشاراً اليه وذكر باسم جنس غير جنسه فلا يخل ذلك بالبيع فاذا قال رجل لآخر بعثك هذا الحمار فقبل الآخر مع ان المبيع المشار اليه ليس حماراً بل حصاناً وكلا المتبايعين يعلم ذلك فالبيع صحيح كما تقدم في شرح المادة ٦٥ . وتثليل المجلة بالحيوان الذي هو من الاموال القيسية يقصد منه الاشارة الى اخراج الاموال الربوية من هذا الحكم (بجمع الانهر) (انظر شرح المادة السابقة)

المادة ٢٠٣ - « يكفي كون المبيع معلوماً عند المشتري فلا حاجة الى وصفه وتعرفه بوجه آخر » .

لان الجهالة في المبيع لا تضر البائع بل تضر المشتري فلذلك يشترط معرفة البائع للمبيع وعلمه به وتشترط معرفة المشتري وعلمه بالمبيع فاذا اشترى رجل من آخر داراً يعلم حدودها سابقاً بدون ذكر حدودها وقت البيع فليس له فسخ البع بدعوى ان حدود الدار لم تذكر في عقد البيع (انظر المادة ١٧٦) كما ان المشتري اذا كان لا يعلم حدود العقار المبيع او لم تذكر الحدود حين البيع فالبيع جائز اذا لم يقع بين المتعاقدين

❖ فهرس الجزء الاول من السنة الثانية ❖

الموضوعات الحقوقية

٣	اشكال الحكومات	للادارة
٧	حرية الاديان	:
١٣	شريعة الصينيين	:
١٧	اليمن الكاذبة	المحامي ابراهيم جيجيكي (حماه)
٢١	النظام البريطاني	لتصري نقولا نصر
٢٥	الحمامة	المحامي عبد الله عنان (القاهرة)

البوليس

٢١	تعيين الهوية	الدكتور ميشال شمدي
٣٦	من ابرع في النشل الرجال ام النساء	
٣٨	مقدار حوادث النشل	
٤١	مفنية تخلص مجرما	
٤٣	طريقة تعقيب الجناة	
	رواية العدد	عربتها الادارة

٥٩	قرارات محكمة التمييز بالاستانة	:
٦٣	الاستئناف بالقدس	:
٦٩	التمييز في لبنان وسورية	:
٧٥	الاستئناف والتمييز ببغداد	:

٧٨	قرارات المحاكم المصرية : التقض والايرام المجلس الحسي ومحكمة الاستئناف
	الاهلية والمحاكم الكلية والجزئية والشرعية والمختلطة وقرار محكمة الجنايات
٩٤	مقرارات المحاكم لاجنسية

٢١٧	شرح كتاب البيوع للعلامة على حيدر افندي
-----	--